الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

مساهمة تطبيق الإدارة الالكترونية في تحسين مناخ أداء الأعمال بالاعتماد على مؤشر سهولة أداء الأعمال للبنك الدولي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2011–2022)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):

لعسل محمد شرف الدين

الأستاذ(ة) المشرف (ة)

جوامع لبيبة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـــــنة	الرتبة	الصـــــفـــة	الجامعة
- خوني رابح	استاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- جوامع لبيبة	أستاذ محاضر أ	مشرفا	بسكرة
- حمزة فطيمة	استاذ محاضر ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023–2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

مساهمة تطبيق الإدارة الالكترونية في تحسين مناخ أداء الأعمال بالاعتماد على مؤشر سهولة أداء الأعمال للبنك الدولي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2011–2022)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):

لعسل محمد شرف الدين

الأستاذ(ة) المشرف (ة)

جوامع لبيبة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـــــنة	الرتبة	الصـــــفـــة	الجامعة
- خوني رابح	استاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
- جوامع لبيبة	أستاذ محاضر أ	مشرفا	بسكرة
- حمزة فطيمة	استاذ محاضر ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023–2024

شكر وعرفان

في البداية، الشكر لله، جلَّ في عُلاه، فإليه ينسب الفضل كله في إكمال –والكمال يبقى لله وحده – هذا العمل.

الحمد لله وبعد:

أتقدم بوافر الشكر وعظيم العرفان إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة لبيبة جوامع لتفضلها بالإشراف على هذه الدراسة، والتي لم تألُ جهدا في تحفيزي وتشجيعي وتوجيهي رغم مسؤولياتها العلمية والبيداغوجية الكبيرة والجسيمة. فجزاها الله خير الجزاء.

والشكر موصول لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الدراسة، وإثرائها من علمهم وعطائهم المتواصل وتوجيهاتهم التي ما من شك أنها سترفع من قيمة هذا العمل، فلهم كل الشكر وكل التقدير. كما لا أنسى كل الأساتذة الأكارم الذين تتلمذت على أيديهم خلال مشواري الدراسي وأخص بالذكر الأستاذة حدة رايس.

شاكرا كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود

... والحمد لله رب العالمين.

الإهداء

إلى أبي العزيز، الذي لم يتوقف يومًا عن تشجيعي والإيمان بقدراتي، شكراً لك على كل لحظة كنت فيها سندًا لي.

إلى أمي الحبيبة، التي كانت دائمًا مصدر إلهامي وقوتي، شكراً لك على دعمك المستمر وحبك الذي لا ينضب

إلى أخي الغالي، الذي كان دائمًا إلى جانبي، شكرًا لك على مساعدتك وتشجيعك لي.

إلى صديقتي العزيزة على قلبي سارة عشوري، التي كانت دائماً معي في كل خطوة، شكرًا لك على دعمك ورفقتك التي لا تقدر بثمن.

إلى عمي العزيز نورالدين

كل الحب والامتنان لكم جميعًا، فقد كنتم النور الذي أضاء طريقي وأوصلني إلى هذا الإنجاز.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة العلاقة الموجودة بين الإدارة الالكترونية ومناخ أداء الأعمال، حيث كان الهدف الأساسي منها هو معرفة كيفية تأثر هذا الأخير بالإدارة الالكترونية، وهل يمكنها المساهمة في تحسينه بما يجعله جاذبا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب. واعتمدنا في ذلك على بعض المؤشرات الدولية لقياس مناخ أداء الأعمال و مدى تطور البنية التحتية الرقمية للجزائر، وانطلاقا من ترتيب الجزائر في هذين المؤشرين استطعنا أن نصل إلى نتيجة أساسية لدراستنا هذه، مفادها أن الجزائر ورغم كونها من الدول النامية إلا أنها تسعى جاهدة إلى تطوير مناخ أداء الأعمال فيها، سواء من الجانب القانوني بتواصل إصدار قوانين تسهل أكثر أداء الأعمال ، أو من الجانب التقني من خلال اعتماد مشروع الحكومة الالكترونية مطبقة بذلك مفهوم الإدارة الالكترونية في مختلف هياكلها، إلا أن هذه الجهود تبقى ضئيلة بحيث أنها لم تسمح بتفوق الجزائر عن الدول الأخرى في تحسين مناخها لا سيما من خلال الاعتماد على الإدارة الالكترونية في ذلك.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الالكترونية، مناخ أداء الأعمال، الاستثمار الأجنبي، الجزائر، مؤشر الاقتصاد الرقمي.

Summary:

This study examines the relationship between e-governance and the business environment, aiming to understand how the latter is influenced by the former and whether it can contribute to making the business environment more attractive to both local and foreign investors. We relied on some international indicators to measure the business environment and the development of Algeria's digital infrastructure. Based on Algeria's ranking in these indicators, we reached a key conclusion: despite being a developing country, Algeria is striving to improve its business environment, both legally by continuing to issue laws that facilitate business operations and technically by implementing the e-government project and applying the concept of e-governance across its various structures. However, these efforts remain insufficient, as they have not enabled Algeria to outperform other countries in improving its business environment, particularly through the use of e-governance.

Keywords: e-governance, business environment, foreign investment, Algeria, digital economy index.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الإدارة الالكترونية ومناخ أداء الأعمال	
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية	8
المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية	8
المطلب الثاني: فوائد الإدارة الالكترونية وأسباب التحول إليها	9
المطلب الثالث: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية	11
المطلب الرابع: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية	13
المبحث الثاني: ماهية مناخ أداء الأعمال في الجزائر	15
المطلب الأول: تعريف الأعمال الدولية	15
المطلب الثاني: مفهوم مناخ أداء الأعمال.	17
المطلب الثالث: مكونات مناخ أداء الأعمال	20
المطلب الرابع: مؤشرات قياس مناخ أداء الأعمال	22
المبحث الثالث: نتائج تطبيق الإدارة الإلكترونية في بعض المجالات	24
المطلب الأول: أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على المنظومة المصرفية (منظومة مصرفية إلكترونية).	24
المطلب الثاني: أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على منظمة الضرائب (منظمة الضرائب إلكترونية).	25
المطلب الثالث: أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على إدارة الجمارك (إدارة الجمارك الإلكترونية).	26
المطلب الرابع: أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على الإدارة العمومية (منح التراخيص ودفع الفواتير إلكترونيا).	27
خلاصة الفصل:	29
الفصل الثاني: واقع مناخ أداء الأعمال في الجزائر في ظل تطبيق الإدارة الالكترونية	
تمهيد:	31

المبحث الأول: واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر	**32**
المطلب الأول: الخدمات الالكترونية المتاحة في الجزائر	**32**
المطلب الثاني: قصور تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر	**49**
المبحث الثاني: دراسة واقع مناخ أداء الأعمال في الجزائر	**53**
المطلب الأول: واقع مكونات مناخ أداء الأعمال في الجزائر	**53**
المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2011-2022	**75**
المبحث الثالث: تقييم فعالية تطبيق الإدارة الالكترونية في تحسين مناخ أداء الأعمال في الجزائر	**82**
المطلب الأول: التقييم باستخدام مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي	**82**
المطلب الثاني: التقييم باستخدام مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر	**91**
المطلب الثالث: تقييم وضع مناخ أداء الأعمال في ظل تطبيق الإدارة الإلكترونية	**93**
خلاصة الفصل	**96**
الخاتمة:	**98**
قائمة المصادر والمراجع	**100**
الملاحق	**108**

قائمة الجداول

الفصل	الجدول	الصفحة
	الجدول رقم (01): يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر لسنوات 2011-2022	60
	الجدول رقم (02): يوضح معدل البطالة والنشاط بالجزائر للفترة 2011-2022	63
	الجدول رقم (03): يوضح الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة 2011-2022.	66
	الجدول رقم (04): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2011-2022	68
	الجدول رقم (05): يوضح تطور التجارة الخارجية للجزائر في الفترة 2011-2022	70
	الجدول رقم (06): يوضح أهم مؤشرات ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2011-2022	71
	الجدول رقم (07): يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر 2011-2022	75
	الجدول رقم(08): يوضح حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية خلال الفترة 2011-2022	76
	الجدول رقم(09): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال 2011-2020	77
الفصل الثاني	الجدول رقم (10): يوضح أهم الشركات المستثمرة في الجزائر خلال 2011-2020	79
	الجدول رقم(11): يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر في الفترة 2011-2020	80
	الجدول (12): مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الجزائر (2022)	82
	الجدول رقم (13): يوضح مكونات ركيزة المؤسسات	84
	الجدول رقم(14): يوضح مكونات ركيزة البنية التحتية	84
	الجدول رقم(15): يوضح مكونات ركيزة القوى العاملة	85
	الجدول رقم (16): يوضح مكونات ركيزة الحكومة الرقمية	85
	الجدول رقم (17): يوضح مكونات ركيزة الابتكار	86
	الجدول رقم (18): يوضح مكونات ركيزة المعرفة والتكنولوجيا	86
	الجدول رقم (19): يوضح مكونات ركيزة قوى السوق	87
	الجدول رقم (20): يوضح مكونات ركيزة تطور سوق المال	87
	الجدول رقم (21): يوضح مكونات ركيزة التنمية المستدامة	88
	الجدول (22): مؤشر الاقتصاد الرقمي لمجموعة من الدول العربية (2018-2022)	89
	الجدول (23): يوضح مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر 2020	90
	الجدول (24): مؤشر سهولة ممارسة الأعمال مقارنة بين الدول العربية (2015-2020)	92

قائمة الأشكال

الفصل	الشكل	الصفحة
الفصل الثاني	الشكل رقم (01): يوضح موقع سحب استدعاء الباكالوريا	32
	الشكل رقم (02): يوضح موقع فضاء أولياء التلاميذ	33
	الشكل رقم (03): يوضح موقع الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد	34
	الشكل رقم (04): يوضح موقع بروغرس لتوثيق الشهادات	35
	الشكل رقم (05): يوضح موقع منصة الدعائم البيداغوجية والتعليم عن بعد-جامعة بسكرة	36
	الشكل رقم (06): يوضح موقع منصة المجلات العلمية	37
	الشكل رقم (07): يوضح واجهة برنامج الملف الطبي الإلكتروني DEM	38
	الشكل رقم (08): يوضح واجهة أرضية تسيير الموارد البشرية RHSantédz	39
	الشكل رقم (09): يوضح خدمات بريد الجزائر	40
	الشكل رقم (10): يوضح البطاقة الذهبية	40
	الشكل رقم (11): يوضح واجهة التسجيل لتطبيق BARIDIMOB	41
	الشكل رقم (12): يوضح موقع شركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك	42
	الشكل رقم (13): يوضح بطاقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	44
	الشكل رقم (14): يوضح بطاقة البنك الخارجي الجزائري	44
	الشكل رقم (15): يوضح الخدمات الرقمية لتصريح ودفع الضرائب والرسوم عن بعد	45
	الشكل رقم (16): يوضح موقع فضاء التصريح والدفع الإلكترونيين	46
	الشكل رقم (17): يوضح موقع المركز الوطني لاستخراج قسيمة السوابق العدلية	48
	الشكل رقم (18): يوضح موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية	49
	الشكل رقم (19): يوضح تطور نمو السوق الاقتصادي للفترة 2011-2022	59
	الشكل رقم (20): تطور نسبة النشاط، التشغيل والبطالة للفترة 2011-2022	64
	الشكل رقم (21): توزيع معدل النشاط حسب الجنس	64
	الشكل رقم (22): توزيع معدل النشاط حسب القطاع	65
	الشكل رقم (23): تطور أداء الناتج المحلي للفترة 2011-2022	67
	الشكل رقم(24): يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر 2011-2022	76
	الشكل رقم (25): يوضح حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية خلال الفترة 2011-2022	77
	الشكل رقم (26): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر للفترة 2011-2020	78
	الشكل رقم (27): يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر في الفترة 2011-2020	81
	الشكل رقم(28): يوضح قيمة الركائز المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر لسنة 2020	92

مقدمة

أولا: إشكالية البحث

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات تكنولوجية غير مسبوقة، إذ أثرت التكنولوجيا على كل جوانب الحياة البشرية، وأحدثت تحولاً جذريًا في الطريقة التي نعيش ونعمل بها. من الإنترنت والهواتف الذكية إلى الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، أصبحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية. هذا التحول لم يقتصر على الأفراد فحسب، بل امتد ليشمل المؤسسات والحكومات، حيث أصبح استخدام التكنولوجيا ضرورة استراتيجية لتحقيق الكفاءة والابتكار. ومن مظاهر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال نجد ظهور مفهوم الإدارة الإلكترونية بصفته أحد أهم التطبيقات الحديثة للتكنولوجيا في مجال الإدارة. وظاهريا فإن الإدارة الإلكترونية تتضمن استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين وتبسيط العمليات الإدارية داخل المؤسسات. والهدف من هذا النهج ليس فقط زيادة الكفاءة والإنتاجية، بل بالإضافة إلى ذلك رغبة الحكومات في تعزيز الشفافية والمساهمة في مكافحة الفساد، نظرا لما هو معروف عن الدقة والسرعة التي توفرها الوسائل التكنولوجية.

وفي خضم انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال و تحقيقه لمفهوم الإدارة الالكترونية، أصبح أمر التحول نحو الإدارة الإلكترونية أمراً مفروغاً منه، ومن الجلي أنه سيكون لديه دوراً حاسما في التأثير على مناخ أداء الأعمال كون هذا الأخير يستند كثيرا على مفهوم الإدارة وتسيير الأعمال والأنشطة المقامة داخله، بالإضافة إلى علاقته الرسمية و المعقدة مع العديد من الهيئات الإدارية و الحكومية التي من بين مهامها تهيئة الظروف المناسبة للعمل داخل هذا المناخ سواءً بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين المحليين أو الأجانب. وبما أن مناخ أداء الأعمال يعكس مدى جاذبية البيئة الاقتصادية للاستثمارات المحلية والأجنبية لدولة ما، ويتكون من مجموعة من العوامل المترابطة مثل الاستقرار السياسي، والتشريعات الاقتصادية، وجودة البنية التحتية، وتوافر المهارات والكفاءات في سوق العمل. في هذا الإطار، يمكن للإدارة الإلكترونية أن تكون عاملًا مؤثرًا في تعزيز هذه العوامل، مما يؤدي إلى نشوء بيئة أداء الأعمال أكثر تنافسية وجاذبية.

ومن المعروف أن الجزائر كغيرها من الدول تمتلك مناخ أداء الأعمال يتميز ببعض الخصائص التي تسببت فيها العديد من العوامل والفترات التاريخية التي عاشتها الجزائر، وأثرت على طبيعة اقتصادها من جهة وعلى تركيبتها الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى، هذا الأمر يجعلها مادة للدراسة للتعرف على تركيبة مناخها الاستثماري ومحاولة إعطاء صورة عامة عنه وعن مختلف مكوناته، للوصول في النهاية إلى تقييمٍ لوضعه، ولما يمكن القيام به إزاء هذا الوضع (سواءً تصحيحه أو تعزيزه). كما تظهر هنا أهمية دراسة العلاقة الموجودة بين الإدارة الالكترونية وواقع تطبيقها في الجزائر وبين مناخ أداء الأعمال فيها، خصوصا ونحن نعلم أن هذا الأخير لديه احتمالية التأثر بالإدارة الالكترونية كون الإدارة نجد ذاتها داخلة في تكوينه وفي عملية تسييره كما ذكرنا سابقا.

من خلال هذا الطرح، تظهر لنا جلياً إشكالية هذه الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم الإدارة الإلكترونية في تحسين مناخ أداء الأعمال في الجزائر؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة وإبراز ملامحها بشكل أوضح يمكن طرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- كيف يؤثر تبني الإدارة الإلكترونية على كفاءة إدارة العمليات التنظيمية والإدارية؟
- كيف هو واقع بيئة أداء الأعمال في الجزائر وهل يعتبر مناسباً للاستثمار؟
- ما هي مواطن تأثير الإدارة الإلكترونية على بيئة أداء الأعمال الجزائرية؟

ثانيا: الدراسات السابقة

اعتمدنا في إطار بحثنا على العديد من المؤلفات التي تدرس الإدارة الالكترونية وبيئة أداء الأعمال أو المناخ الاستثماري، وقد تناول كل منها هذين المتغيرين من زاوية معينة وربطها بمتغيرات أخرى، أو مشابهة لها. سنحاول فيما يلي عرض أهم هذه المؤلفات:

- **دراسات سابقة تتعلق بالإدارة الالكترونية:**

كوثر منسل. (2022-2023). **تفعيل دور الإدارة الالكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الالكترونية**. أطروحة دكتوراه في الحقوق. قالمة، جامعة 08 ماي 1945

تعالج هذه الدراسة موضوع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، بدءا برصد مسار التحول الرقمي الذي انتهجته البلاد وانعكاسات تفعيل دور الإدارة الإلكترونية على واقع الخدمات والأعمال فيها، وصولا لمعالجة الأثر القانوني لهذا التفعيل على مظاهر النشاط الإداري وأساليبه القانونية الأمر الذي سمح لنا بمناقشة مختلف التحولات القانونية النظرية التي تمس بقواعد القانون الإداري الكلاسيكية حيث هذه تعالج الدراسة من الناحية العملية جملة الإشكالات القانونية والأمنية التي تواجه فواعل الإدارة الإلكترونية أي الإدارة والأفراد وهي إشكالات تقتضي البحث عن معالم بروز قانون الإدارة الإلكترونية والتأسيس له ولا يتحقق هذا المسعى إلا من خلال الاعتراف القانوني بهذه الفواعل من خلال إقرار السيادة الرقمية للدول من جهة والاعتراف بالهوية الرقمية للأفراد من جهة أخرى ليتأتى نتيجة لذلك بروز جيل جديد للحقوق الرقمية تقتضي إلى إقرار حماية قانونية ومؤسساتية متكاملة تتناسب حتى مع التطور التكيفي للإدارة الإلكترونية نحو الإدارة الذكية.

عالجت هذه الدراسة موضوع الإدارة الإلكترونية بالتركيز على المشكلات القانونية والأمنية التي تواجهها الإدارة الالكترونية أي الإدارة والافراد، كما تطرقت إلى مسار التحول الرقمي في الجزار وانعكاسات تطبيق الإدارة الالكترونية على واقع الخدمات والاعمال، بينما تطرقت في دراستنا إلى موضوع الإدارة الالكترونية بشكل عام والتركيز على مساهمة تطبيق هذه الإدارة الالكترونية في تحسين مناخ أداء الأعمال.

رشيد خضير، ووحيد الدايني. (2010). **أثر الإدارة الالكترونية ودور تطوير الموارد البشرية في تحسين أداء المنظمة (دراسة تطبيقية من وجهة العاملين في مصرف الرافدين)**. رسالة ماجستير في إدارة الاعمال. جامعة الشرق الأوسط.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإدارة الإلكترونية ودور تطوير الموارد البشرية في تحسين أداء المنظمة. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة شملت (31) فقرة لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة المكونة من (214)

مفردة. وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة، ومنها تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وتحليل المسار باستخدام برنامج تحليل المسار Amos. وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

- أن مستوى أهمية المضمون التكنولوجي للإدارة الالكترونية في مصرف الرافدين من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.
- أن مستوى أهمية المضمون المالي للإدارة الالكترونية في مصرف الرافدين من وجهة نظر عينة الدراسة كان متوسطاً.
- ان مستوى أهمية تطوير الموارد البشرية في مصرف الرافدين كان مرتفعاً.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

- استقطاب كوادر متخصصة بتنفيذ العمل المصرفي المرتبط بالإدارة الالكترونية في مصرف الرافدين لتحسين مستويات أدائه.
- تعزيز فاعلية قاعدة المعلومات في مصرف الرافدين لتقديم الخدمات بكفاءة عالية بما يحسن من مستويات أدائه.

عالجت هذه الدراسة موضوع الإدارة الالكترونية والتطرق إلى الأثر والدور الذي تلعبه في تطوير الموارد البشرية في تحسين أداء المنظمة مستعينة بذلك على التحليل الاستبياني لمجموعة من العاملين في مصرف الرافدين، بينما اهتمت دراستنا بمجال مناخ أداء الأعمال ومساهمة الإدارة الالكترونية في تحسينه والتعزيز منه، وقد ركزنا في دراستنا إلى تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية التي تدعم موضوع الدراسة.

- **دراسات سابقة متعلقة بمناخ أداء الأعمال والاستثمار الأجنبي:**

أسماء بن طراد. (2015). **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث "ل.م.د" في علوم المالية. جامعة ابن خلدون-تيارت-.

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإشارة إلى جهودها المبذولة في سبيل تهيئة المناخ الاستثمار لامتلاكها مجموعة من مؤهلات واتخاذها العديد من مزايا التي تأهلها على استقطابه ، إلا أنها مازالت رغم ذلك تصنف ضمن المراتب الأخيرة من طرف الهيئات الدولية نظرا لوجود عدة عوامل تحد في مجملها من تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، لهذا خلصت هذه الدراسة إلى محاولة استعراض مجموعة من الآليات الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر وجعله يتمتع بالاستقرار والجاذبية على جميع المستويات، وبناء تصور متكامل لعوامل جذب الاستثمار الاجنبي في الجزائر للفترة 1980-2012، لمعرفة أثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واقتراح معالجات مناسبة لها بما ينعكس بالإيجاب عليها مستقبلا.

عالجت هذه الدراسة الجهود التي بذلتها الجزائر وتجربتها بغية تهيئة المناخ الاستثمار الجزائري من خلال محاولة تحليل ودراسة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية وفي النهاية محاولة استعراض مجموعة من الآليات الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر في فترة 1980-2012، بينما ركزت دراستنا على مجال تطبيق الإدارة الالكترونية وأثره في تحسين مناخ أداء الاعمال بشكل خاص كما تطرقنا الى تحليل المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية للفترة 2011-2022.

البشير سي عفيف. (2015-2016). **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة حسب نموذج الجاذبية-** . رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة وهران 2.

تناولت هذه الدراسة عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الجاذبية الذي يعد من أهم النماذج القياسية في التفسيرات الاقتصادية وما للاستثمار الأجنبي المباشر من دور فعال في دفع عجلة التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات والتي هي مصدر هام من العملة الصعبة للدولة.

تطرقنا في بداية البحث ضمن الفصل الأول إلى حركة رؤوس الأموال العالمية بين الدول وماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقديم النظريات المفسرة لها و الإشارة إلى مناخ الاستثمار وبعض المؤشرات الاقتصادية، أما الفصل الثاني من الدراسة تم فيه تقييم تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ودراسة وضع المناخ الاقتصادي الجزائري وفقا لبعض المؤشرات الاقتصادية ، ثم تقييم الاقتصاد الجزائري وتحديد المتغيرات الكمية الاقتصادية التي تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر لنتوصل في الأخير إلى معادلة نموذج الجاذبية للاقتصاد الجزائري.

عالجت هذه الدراسة موضوع عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك بالتركيز على نموذج الجاذبية حيث تم تقييم تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ودراسة وضع مناخها الاقتصادي من خلال تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية كما تم في الأخير التوصل إلى معادلة نموذج الجاذبية للاقتصاد الجزائري لسنة 2015، بينما في دراستنا تم التركيز على مؤشر الاقتصاد الرقمي باعتباره يفسر مدى تطبيق الجزائر للإدارة الالكترونية كما تطرقنا إلى مؤشر سهولة أداء الأعمال للتعرف على مدى استقطاب الجزائر للمستثمرين سواء المحليين أو الأجنبين وهذا للفترة 2011-2022.

ثالثا: فرضيات الدراسة

محاول منا لإيجاد تصور صحيح لحل إشكالية هذه الدراسة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. تضمن الإدارة الالكترونية توفر الدقة العالية والسرعة في التنفيذ وهذا ما يساهم في تحسين العمل الإداري بصفة عامة.
2. تمتلك الجزائر بيئة أداء أعمال ذات مستوى متوسط كونها تنتمي إلى الدول النامية التي تفتقر في مجملها إلى مؤشرات التطور والتقدم.
3. يظهر تأثير الإدارة الالكترونية على بيئة أداء الأعمال في الجزائر على مستوى الهياكل الإدارية لشركات الأعمال فقط.

رابعا: منهجية الدراسة

بغية التمكن من الإجابة على إشكالية هذه الدراسة تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي لكونه يعد المنهج المناسب لتناول المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة والمتركزة في الفصل الأول الخاص بالجانب النظري. أما الفصل الثاني المتعلق بالجانب التطبيقي لدراستنا فتمت دراسته بالاعتماد على المنهج التحليلي وذلك للتمكن من تحليل المعطيات والبيانات التي تم تجميعها من مختلف تقارير المنظمات الدولية عبر مواقعها الالكترونية مثل البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرها. بغية الوصول إلى تقييم سليم لوضعية بيئة أداء الأعمال في الجزائر ثم تحديد أثر تطبيق الإدارة الالكترونية عليها، بالاعتماد على مؤشرات قياسية صادرة عن هذه المنظمات الدولية

خامسا: أهمية الدراسة

تمثل هذه الدراسة جهدًا بحثيًا مهمًا يركز على دور التكنولوجيا والإدارة الإلكترونية في تعزيز الأداء الاقتصادي وتحسين البيئة التنظيمية في الجزائر. يأتي هذا في سياق الحاجة الملحة لتعزيز التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع. فهذه الدراسة ليست مجرد تحليل نظري، بل تمثل إسهامًا عمليًا وملموسًا لفهم التحديات وتقديم الحلول المناسبة لتطوير البلاد.

سادسا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف مهمة، منها:

- تحليل مدى تأثير الإدارة الإلكترونية على مناخ أداء الأعمال في الجزائر.
- تقديم توصيات فعّالة لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر من خلال استخدام التكنولوجيا والإدارة الإلكترونية، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

سابعا: هيكل الدراسة:

في إطار تحقيق أهداف الدراسة، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين:

- الفصل الأول: الجزء النظري، حيث يتناول تعريف مفهوم الإدارة الإلكترونية وأهميتها، ويستعرض بيئة أداء الأعمال في الجزائر مع التركيز على التحديات والفرص.
- الفصل الثاني: الجزء التطبيقي، حيث يتناول واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، ويقوم بتقييم بيئة أداء الأعمال في الجزائر ودور الإدارة الإلكترونية في تحسينه.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الإدارة الالكترونية ومناخ أداء الأعمال

تمهيد:

تلعب الإدارة الإلكترونية دورًا حيويًا في تشكيل مستقبل الإدارة الحديثة، حيث تمثل تطورًا هامًا نحو تحويل العمليات الإدارية التقليدية إلى عمليات أكثر كفاءة وسرعة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة. هذا التحول لا يقتصر فقط على تسهيل العمليات الداخلية وتحسين الإنتاجية، بل يمتد ليشمل تأثيرات واسعة على بيئة الأعمال ككل، مما يعزز التنافسية ويتيح فرصًا جديدة للنمو الاقتصادي.

كما تسهم في تحسين الشفافية وتيسير الوصول إلى المعلومات والخدمات، مما ينعكس إيجابًا على جودة القرارات الإدارية ويعزز رضا العملاء والمواطنين. من خلال أتمتة العمليات وتكامل الأنظمة، يمكن للمؤسسات تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة التشغيلية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من جهة أخرى، يمثل مناخ أداء الأعمال البيئة التي تتم فيها الأنشطة الاقتصادية والإدارية، والتي تشمل مجموعة من العوامل الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تؤثر على قدرة المؤسسات على العمل بفعالية. مناخ أداء الأعمال الجيد يعزز القدرة التنافسية للشركات، يجذب الاستثمارات الأجنبية، ويساهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. في هذا السياق، تعد الجزائر مثالاً مهمًا على بلد يسعى إلى تحسين مناخ أداء الأعمال من خلال تبني تقنيات الإدارة الإلكترونية.

بالتالي فإن استكشاف العلاقة بين الإدارة الإلكترونية ومناخ أداء الأعمال يتيح فهمًا أعمق لكيفية تفاعل التكنولوجيا مع البيئة الاقتصادية والمؤسساتية، ويبرز الفرص والتحديات المرتبطة بهذا التحول. وقد قمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية.

المبحث الثاني: ماهية مناخ أداء الأعمال في الجزائر.

المبحث الثالث: نتائج تطبيق الإدارة الإلكترونية في بعض المجالات.

المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية

يدرك الجميع أن مفهوم الإدارة الإلكترونية يعتبر جزءًا لا يتجزأ من النهج الحديث للإدارة، حيث يعكس استجابة شاملة لتقدم التكنولوجيا. ومن الواضح أن هذه الاستجابة لم تكن متطورة بنفس القدر الذي نشهده اليوم، إذ تطورت الإدارة الإلكترونية خلال مراحل متعددة حتى وصلت إلى المستوى الذي نراه اليوم، ومن أجل توضيح هذا المفهوم، نهدف إلى استعراض تطور الإدارة الإلكترونية، مما يمكننا من تعريفها وعرض خصائصها وأهميتها وكذا متطلبات تحقيقها وفي الأخير المجالات التي يتم فيها تطبيق الإدارة الالكترونية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

وسنقوم في مايلي بالتطرق لمفهوم الإدارة الالكترونية ومعرفة الخصائص التي تميزها.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الالكترونية

تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها " العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة" (يوسف كافي، 2012، صفحة 47).

كما يمكن تعريفها بأنها "تطبيق الخدمات الإلكترونية بطريقة تعزز التفاعل والتواصل بين المؤسسات والعملاء، وبين الحكومة والشركات، وتقوم هذه الخدمات بربط الأعمال مع بعضها البعض إلكترونيًا، بهدف تبسيط وتحسين جوانب الإدارة الإلكترونية وتعزيز الإدارة الديمقراطية المرتبطة بالمواطنين والشركات على حد سواء ويعتمد هذا النوع من الإدارة على استخدام الحواسيب وشبكات الإنترنت والإكسترانت، التي توفر مواقع إلكترونية متنوعة لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات والخدمات، وتقديمها للمواطنين والمؤسسات التجارية في المجتمع بكفاءة عالية وبعدالة" (شعيب و وعيل، 2022، صفحة 65).

ويعرفها الباحثون بأنها: "الاستغناء عن المعاملات الورقية، وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية تم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا" (الغامدي، 2022، صفحة 13).

من التعريفات السابقة، يمكن استنتاج أن الإدارة الإلكترونية تعتمد على الأدوات والأنظمة الإلكترونية في تنفيذ مهامها، كما تُعتبر وظيفة ديناميكية مستمرة، حيث تسعى باستمرار لتحسين إنجاز الأعمال. ويتم تحقيقها عبر استخدام شبكات الاتصالات، مثل الإنترنت، لتحقيق التواصل وتبادل المعلومات، بالتالي فإن مصطلح الإدارة الإلكترونية يشير عمومًا إلى دمج التقنيات التكنولوجية الحديثة في العمل الإداري.

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية

تتميز الإدارة الإلكترونية بالعديد من الخصائص التي تسهم في تحسين الأداء وتقليل التكلفة بشكل كبير مقارنة بالإدارة التقليدية، حيث تقدم العديد من الحلول الابتكارية للتحديات التي تواجهها الشركات والمؤسسات. ويستعرض هذا الفرع بعض الخصائص الرئيسية للإدارة الإلكترونية في النقاط التالية:

تتسم الإدارة الالكترونية بمجموعة من الخصائص الأساسية والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية (عقبي و شعيب، 2019، الصفحات 284-285):

- **إدارة بلا مكان:** تعتمد بشكل أساسي على وسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت، والهواتف المحمولة، والمؤتمرات الإلكترونية، والعمل عن بعد.
- **إدارة بلا زمان:** تعمل على مدار الساعة ولا تلتزم بأوقات العمل الرسمية، مما يتيح للأفراد العمل في أي وقت يناسبهم، مع مراعاة مصلحة المواطن.
- **إدارة بلا تنظيمات جامدة:** تعتمد على مؤسسات شبكية تهدف إلى صناعة المعرفة، وتتسم بالمرونة من خلال تنظيمات ذكية تتكيف مع التغيرات والاحتياجات.
- **إدارة بلا ورق:** حيث تعتمد بشكل أساسي على الحواسيب ولا تعتمد بشكل أساسي على الأوراق، حيث توفر الإدارة الوصول إلى الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني ونظم تطبيقات المتابعة الآلية، وما إلى ذلك

المطلب الثاني: فوائد الإدارة الالكترونية وأسباب التحول إليها

ان الاهتمام المتزايد بالإدارة الالكترونية لم يكن من فراغ، فقد تميزت الإدارة الالكترونية بأهمية كبيرة وفوائد عديدة أدت بها إلى سعي الإدارات لتطبيقها في المؤسسات. وهذا ما سنحاول طرحه فيما يلي

الفرع الأول: فوائد الإدارة الإلكترونية

تظهر أهمية الإدارة الإلكترونية في قدرتها على مواكبة التقدم الكمي والنوعي الضخم في تطبيق التقنيات ونظم المعلومات، مما يعكس الثورة المستمرة في مجال التكنولوجيا والمعلومات. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الإدارة الإلكترونية استجابة فعالة لتحديات القرن الواحد والعشرين، حيث تلخص التحولات الهائلة مثل العولمة، والفضاء الرقمي، واقتصاديات المعرفة والمعلومات، وثورة الإنترنت، وشبكة المعلومات العالمية، وكافة مظاهرها المتنوعة.

وتسهم الإدارة الإلكترونية في إزالة رتابة الإدارة وتعزيز التفاعل المباشر بين المواطنين ومنظمات الأعمال، مما يرفع كفاءة وفاعلية العمليات من خلال تبسيط الإجراءات وتخفيض التكاليف (بن حاج، مقراوي، و بن سالم، 2023، صفحة 08). كما تتيح تحسين جودة المنتجات والخدمات وزيادة التنافسية عبر توفير فرصة التواصل المباشر مع العملاء، مما يساعد المنظمات في جمع معلومات حول رغبات العملاء واحتياجاتهم لتحسين جودة المنتجات والخدمات وتعزيز التنافسية. علاوة على ذلك،

تعزز الحكومة الإلكترونية الشفافية في الأداء وتقلل من البيروقراطية وفرص الفساد الإداري عبر تبسيط الإجراءات. كما تساهم في تحقيق مبدأ العدالة في تقديم الخدمات من حيث الدقة والتكلفة والجودة والزمن، بالإضافة إلى تحقيق المساواة في المعاملة وتقدير الفرد واحترامه. من خلال البنية الإلكترونية، تربط الحكومة الإلكترونية بين القطاعين العام والخاص، مما يسهل الوصول إلى السلع والخدمات المطلوبة (الشيكر، 2019، الصفحات 285-286). وتقلص معوقات اتخاذ القرار عبر توفير البيانات وربطها، وتوظف تكنولوجيا المعلومات لدعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية وتعزيز التعلم المستمر وبناء المعرفة، مما يزيد من الترابط بين العاملين والإدارة العليا ويساهم في متابعة وإدارة كافة الموارد بفعالية (حامد، 2014، صفحة 221).

اما الفوائد التي يمكن الاستفادة منها من خلال الإدارة الإلكترونية فتتمثل في تعزيز كفاءة وفعالية نشاط المنظمات، وذلك من خلال التحول من الأساليب التقليدية الورقية إلى أساليب حديثة ومتطورة، معتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتتضمن هذه الفوائد ما يلي:

- سهولة الوصول إلى الخدمة عبر شبكات الاتصال في أي وقت ومن أي مكان، على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.
- تقليل تكاليف تقديم الخدمة مع زيادة سرعة إتمامها، مما يوفر الجهد والوقت والنفقات. (الشيكر، 2019، الصفحات 285-286).
- تقليل مخاطر التعامل الورقي، حيث تتيح الإدارة الإلكترونية للمنظمة استخدام الحواسيب لتخزين المعلومات ومراقبة الإنتاج وإدارة السجلات والدفاتر. هذا يقلل من سلبيات التعامل الورقي مثل الجهد الزائد وضياع الوقت وزيادة التكاليف، بالإضافة إلى خطر التلف والفقد والضياع (خضير و الدايني، 2010، صفحة 20).
- تقليل وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة، وتسهيل التواصل بين مختلف أجهزة الحكومة ومنظماتها.
- توفير الدقة والوضوح في العمليات الإدارية وتشجيع استخدام أقل كمية من الورق في المعاملات، مما يقلل من حاجة المخازن لتخزين كميات كبيرة من الورق ويسهل جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأصلية.
- توفير البيئة المناسبة والظروف الملائمة للعمل الإداري، وتسهيل عمليات تخزين واسترجاع المعلومات.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع انجاز الأعمال والمهام المختلفة (بلقاسمي، 2018، صفحة 270).
- توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية. (حامد، 2014، صفحة 221).
- الحفظ المنظم وسرعة استرجاع المعلومات.
- تنظيم الملفات وتقليل الأخطاء.
- تنظيم المكاتب بطريقة علمية.
- تقليص الأعمال الورقية.
- تفعيل إدارة الذات والوقت.
- تبسيط إجراءات العمل.
- تفعيل استخدام التكنولوجيا المكتبية وخفض تكاليف العمل (عبد الرحمان، 2007، صفحة 32).

الفرع الثاني: أسباب التحول للإدارة الالكترونية

لم يعد التحول نحو الإدارة الإلكترونية مجرد خيار، بل ضرورة ملحة تفرضها التغيرات العالمية، فمفهوم التكامل والمشاركة واستخدام المعلومات أصبح أساسيًا لنجاح أي مؤسسة، بالإضافة إلى الضغط المتزايد لتحسين جودة المنتجات وضمان سلامة العمليات، ضرورة التطور نحو الإدارة الإلكترونية.

وقد احتل عامل الزمن مكانة مهمة في مجالات التنافس بين المؤسسات، حيث لم يعد مقبولًا تأخير التنفيذ بحجة التحسين والتطوير، لأن الفرص المتاحة تعتمد على الوقت. يمكن تلخيص الأسباب التي تدفع نحو التحول الإلكتروني في النقاط التالية:

- تعقيد الإجراءات والعمليات مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الأعمال.
- الحاجة إلى قرارات فورية قد تؤدي إلى عدم توازن في التنفيذ.
- الضرورة لتوحيد البيانات على مستوى المؤسسة.
- صعوبة تحديد معايير قياس الأداء (رأفت، 2004، صفحة 05).
- التقدم السريع في أساليب وتقنيات الأعمال.
- الرغبة في استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في تحسين الأداء واتخاذ القرارات.
- زيادة المنافسة بين المؤسسات مما يجعل البحث عن آليات لتحقيق التميز ضروريًا.
- ضرورة إقامة اتصال مستمر بين الموظفين في ظل توسع نطاق العمل (أكرم عمار، 2009، صفحة 31).

المطلب الثالث: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

يرتبط نجاح الإدارة الالكترونية بمجموعة من المتطلبات والتي تعتبر لازمة وضرورية وسنقوم في هذا المطلب بالتطرق لأهم المتطلبات لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

الفرع الأول: البنية التحتية

يعتبر وجود بنية تحتية مناسبة أمرًا أساسيًا لنجاح الإدارة الإلكترونية، حيث تتطلب وجود مستوى عالٍ من التطور والتقدم. يشمل ذلك وجود شبكة حديثة للاتصالات ونقل البيانات، بالإضافة إلى بنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية. هذه البنية التحتية يجب أن تكون قادرة على ضمان التواصل الفعال ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية داخل البنية الواحدة، وأيضًا بين المؤسسات والمواطنين بشكل سلس وفعال (الغامدي، 2022، صفحة 24).

وكلما زادت تعقيدات التكنولوجيا المستخدمة، زاد تشابك العلاقات في البنية التنظيمية للمؤسسة. وبالتالي، فإن استخدام التكنولوجيا دون وجود تنظيم إداري متقدم وواضح وموحد، لن يؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة من تطبيق الإدارة الإلكترونية. وفي هذا السياق، يسود التطبيق غالبًا التغيير المتكرر والتعديل المتواصل والعشوائية، مما يؤدي إلى زيادة مدة التطبيق والتكاليف

الناتجة عن عمليات التصحيح، لذلك، تتعين على المؤسسة إعادة هيكلة تنظيمها لضمان تحقيق النجاح المنشود وتحقيق الأهداف المرجوة. ومن بين المتطلبات التي يجب على المؤسسة توفيرها لضمان نجاح التطبيق (العائول، 2011، صفحة 36).

الفرع الثاني: التدريب وبناء القدرات المورد البشري

يشمل تأهيل جميع الموظفين لاستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإدارة الشبكات، وقواعد البيانات، بالإضافة إلى توفير المعرفة اللازمة لإدارة وتوجيه الإدارة الإلكترونية بفعالية. يفضل أن يتم ذلك من خلال مؤسسات تدريب متخصصة ومعتمدة تابعة للحكومة. كما ينبغي نشر ثقافة استخدام الإدارة الإلكترونية وطرقها للمواطنين بنفس الطريقة (يوسف كافي، 2012، صفحة 67).

كما يعكس بناء الثقافة والمهارات الرقمية قدرة الفرد على استخدام التقنيات الرقمية بفهم كافٍ لأخلاقيات وقواعد الفضاء الرقمي، وتمكنه من التواصل مع الآخرين عبر مختلف وسائل التواصل الإلكتروني. تحمل الثقافة الرقمية مزيجًا من المعارف التقنية والأخلاقيات، مما يشكل متطلبًا حتميًا لتطويرها وتعزيزها بالتعاون مع الجهود الدولية والحكومية والمجتمعية. يتطلب ذلك رسم رؤى استراتيجية واضحة لتعزيز الثقافة الرقمية، بالإضافة إلى دور المسؤولية الفردية في تبني هذه الثقافة وتطوير قدراته المعرفية لمواكبة التحولات الرقمية (منسل، 2022-2023، صفحة 36).

الفرع الثالث: المتطلبات المالية والسياسية

ويتمثل في توافر التمويل بمستوى مناسب مما يتيح للحكومة إجراء صيانة دورية وتدريب للموظفين، كما يساعد في الحفاظ على جودة الخدمات ومواكبة التطورات التكنولوجية والإدارية على المستوى العالمي (حامد، 2014، صفحة 226).

أما المتطلبات السياسية للإدارة الإلكترونية تتطلب وجود إرادة سياسية قوية تدعم استراتيجية التحول الإلكتروني وتساند مشاريع الإدارة الإلكترونية، من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لتجاوز العقبات وتطوير برامج التحول والإدارة الإلكترونية.

وفي ظل التطور التقني وزيادة استخدام شبكات الاتصالات والمعلومات تتطلب وجود إجراءات أمنية فعالة لحماية المعلومات والبيانات من الاختراقات. ويشير الباحثون إلى أن التقدمات السريعة في العالم تعرض الأنظمة الحاسوبية للخطر من الاختراق والتدمير، مما يستدعي تطوير إجراءات دفاعية للحماية من الاختراقات والتدمير. بالإضافة إلى ذلك فإن أهمية ضمان حماية المنظمات والأفراد وخصوصيتهم، ويشدد على ضرورة وضع قواعد تنظم خصوصية البيانات وجودتها وتكاملها، وذلك لضمان سلامة وأمان المعلومات (علوان، 2017، صفحة 36).

ومنه فإن متطلبات الإدارة الإلكترونية تتطلب تحولًا شاملاً في الأساليب التقليدية إلى الأساليب الرقمية، مع الحاجة إلى بنية تحتية قوية وإجراءات أمنية فعالة لحماية المعلومات. كما يجب أيضًا توفير التدريب المناسب للموظفين والدعم السياسي والتمويل لضمان النجاح والاستمرارية. بالتالي فإن إدارة الإدارة الإلكترونية تتطلب تكاملًا بين العوامل التقنية والتنظيمية والأمنية والتدريبية والمالية لضمان كفاءة وفعالية العملية.

المطلب الرابع: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبحت تعد من الدعائم الأساسية لأي تطور وتقدم في المجتمعات، كما أتاحت إمكانيات وقدرات غير محدودة في مختلف ميادين ومجالات الحياة الإنسانية، كالمجال الاقتصادي، والتعليمي، والتجاري، والصحي، وغير ذلك، كما تقوم تقنيات الإدارة الإلكترونية على أساس العلاقات الإدارية، سواء كانت بين الإدارة والمواطنين أو بين الإدارة وقطاع الأعمال، وسنقوم بتوضيح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: في إطار علاقة الإدارة بالمواطن

إحدى الأهميات الرئيسية لتبني أنظمة الإدارة الإلكترونية هي تعزيز العلاقة بين المواطن والإدارة، وتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة لهم. يتضمن ذلك استخدام التقنيات الحديثة لتسهيل الإجراءات الإدارية مثل إصدار شهادات الميلاد وبطاقات التعريف البيومترية، مما يقلل من التكاليف والزمن المستغرق في إنجاز المعاملات ويعزز كفاءة الإدارة العامة. على سبيل المثال، يمكن استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات في البلديات لتقديم خدمات بلدية أكثر فاعلية وكفاءة من خلال منصات إلكترونية متصلة بشبكة الإنترنت، مما يسهم في تحسين جودة حياة المواطنين وتسهيل وصولهم إلى الخدمات المحلية (الشيكر، 2019، صفحة 289).

تبادل هيئات الدولة وأجهزتها العديد من البيانات والمعطيات والمراسلات يوميًا، واستخدام تقنيات الإدارة الإلكترونية يقلل من استخدام الأوراق والوثائق التقليدية، ويزيل الروتين الإداري، ويخفض تكلفة تنفيذ المعاملات، ويسرع وقت إنجازها. يتم ذلك من خلال استخدام البريد الإلكتروني وتقنيات الإنترنت، مما يعزز إنتاجية العمل الإداري ويستغل قدرات الشبكات التي يتكون منها معمار الإدارة الإلكترونية. ويهدف ذلك إلى تحقيق أعلى مستوى من كفاءة وفعالية العمل الإداري، وتعزيز العلاقات الرسمية بين هياكل ومؤسسات ومرافق الدولة (بن عراب، 2014، صفحة 64).

الفرع الثاني: في إطار علاقة الإدارة بالأعمال

الأعمال الإلكترونية تشكل إطارًا عامًا يهدف إلى تنفيذ وإدارة مجموعة واسعة من الخدمات الإلكترونية على الإنترنت، بما في ذلك إدارة العمليات الداخلية وإدارة سلاسل التوريد وعلاقات الزبائن وشبكات القيمة. يعتمد هذا الإطار على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لربط أنشطة المنظمة داخليًا ومع شركائها التجاريين والعملاء، وتستند الأعمال الإلكترونية باعتبارها حقلاً من حقول الإدارة الإلكترونية مفهوماً ونظماً إلى المجالات التالية :إدارة سلاسل التوريد، إدارة العمليات الداخلية، إدارة علاقات الزبائن، إدارة شبكة القيمة (يوسف كافي، 2012، صفحة 122).

1-التجارة الإلكترونية: وتتضمن مزيجًا من التكنولوجيا والخدمات لتسريع عمليات التبادل التجاري وتسهيل تبادل المعلومات داخل المؤسسات التجارية وبينها، وأيضًا مع العملاء في عمليات البيع والشراء، كما تشمل عمليات إنتاج وتسويق وبيع وتوزيع المنتجات باستخدام شبكات الاتصالات، ومنه فالتجارة الالكترونية تتمثل في تنفيذ جميع عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات والمعلومات باستخدام شبكة الإنترنت بالإضافة إلى الشبكات التجارية العالمية الأخرى (حامد، 2014، صفحة 74).

2-إدارة علاقات العملاء: تعتبر نظامًا حديثًا ومتقدمًا يسهل على المنظمات تنظيم علاقتها مع زبائنها الحاليين والمستقبليين. يتم ذلك من خلال تنظيم الأنشطة والعمليات المتعلقة بتحليل وفهم الزبائن، بما في ذلك دراسة احتياجاتهم وتوقعاتهم، وتركيز هذه الأنشطة على ثلاثة مجالات رئيسية: التسويق، والمبيعات، وخدمة العملاء (قانة و شني، 2021، صفحة 64).

3-الرعاية الصحية الإلكترونية: وتهدف إلى توفير الاستشارات والخدمات الطبية والمعلومات للمرضى عبر وسائل إلكترونية. يتيح هذا النهج للمرضى متابعة نتائج الفحوصات والتحاليل والحصول على المعلومات والخدمات عبر الشبكة المحلية للمستشفى أو عبر الإنترنت. كما يمكن إجراء العمليات الجراحية في بلد معين والاستشارة مع الأطباء في بلد آخر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقليل أوقات الانتظار للمراجعين، حيث يكون الدواء جاهزًا في الصيدلية بانتظار المريض بمجرد خروجه من عيادة الطبيب، حيث يتم إرسال وصفة الدواء إلكترونيًا مسبقًا إلى الصيدلية.

4-التعليم الإلكتروني: يشمل إجراء المحاضرات الدراسية والاختبارات التحريرية، ومناقشة الرسائل العلمية عبر الشبكة المحلية للمنظمة أو الإنترنت. يمكن أيضًا الاستفادة من الدروس المجانية المنشورة على الإنترنت.

الفرع الثالث: مجالات أخرى لتطبيق الإدارة الالكترونية

كما تتوسع تطبيق الإدارة الالكترونية إلى عدة مجالات أخرى ومن أهم هذه المجالات ما يلي:

1-النشر الإلكتروني: يتيح متابعة الأخبار العاجلة والنشرات الاقتصادية والاجتماعية، والاطلاع على آخر المؤلفات واستخدام محركات البحث المتنوعة للحصول على المعلومات بسرعة من مصادرها الأصلية (عروبة و عبد الرضا، 2014، صفحة 120).

2-المتابعة الإلكترونية: تتيح رصد ومتابعة العمل عن بعد، مما يسمح بالكشف عن الأخطاء أثناء التنفيذ وتوفير إمكانية التدخل الفوري لمعالجتها.

3-المؤتمرات الإلكترونية: بعقد الاجتماعات عن بُعد سواء على المستوى المحلي أو الدولي دون الحاجة إلى التنقل من مواقعهم الجغرافية، مما يسهم في توفير الوقت والجهد (محمد حسن، 2011، صفحة 201).

المبحث الثاني: ماهية مناخ أداء الأعمال في الجزائر

تمثل بيئة الأعمال الدولية تحديًا وفرصة في آن واحد، حيث يتطلب الفهم العميق لتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أداء الأعمال في بلد معين. في هذا السياق، يحتل موضوع مناخ أداء الأعمال في الجزائر أهمية خاصة. وسنقوم في المبحث الثاني باستكشاف مناخ أداء الأعمال في الجزائر، من خلال تعريف الأعمال الدولية وتوضيح مفهوم مناخ أداء الأعمال وعناصره الأساسية وتحليل المكونات الرئيسية لهذا المناخ، بالإضافة إلى استعراض المؤشرات المعتمدة لقياسه.

المطلب الأول: تعريف الأعمال الدولية

تمثل الأعمال الدولية جزءًا لا يتجزأ في مجال إدارة الأعمال، وهو مفهوم صعب الدراسة بدرجة كبيرة، وتتطلب معالجة خاصة بسبب طبيعتها الدولية التي تتعامل مع الوضع الداخلي في كل دولة من جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى أساليب الأعمال والتجارة في عدة دول. وسنقوم فيما يلي بالتطرق لتعريف الأعمال الدولية وأشكالها.

الفرع الأول: تعريف الأعمال الدولية

تشمل الأعمال الدولية جميع المعاملات التجارية بين أفراد أو منشآت في دول مختلفة، وتتضمن التجارة والاستثمار بين منشآت تجارية في دولة معينة ومنشآت ذات صلة في دول أخرى. وقد عرفت الأعمال الدولية على أنها مجموعة الأنشطة التي تتم في القطاعين الخاص والعام، والتي تؤثر على أفراد ومنظمات في أكثر من دولة. يمكن أن يكون هذا التأثير على الوضع الاقتصادي للدول، أو على مهاراتها، أو حتى على مستوى المعرفة العامة، وتشمل الأعمال الدولية المعاملات والإجراءات التجارية والحكومية التي تحدث بين منظمات وشركات تهدف للربح، أو بين مؤسسات عامة وأجهزة حكومية غير ربحية، في بلدين أو أكثر (الدوري و صالح، 2019، صفحة 28).

ومنه فإن الأعمال الدولية تمثل جزء كبير من التجارة والأعمال في العالم، ما جعل من النادر جدًا أن نجد شركة تعمل فقط في سوق محلي دون أي علاقات في الخارج، بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الشركات التي تعمل عبر الحدود وتتأثر بالتغيرات الدولية في بيئة الأعمال.

ونجد من عرف الأعمال الدولية على أنها فرع حديث من علم إدارة الأعمال يتناول القضايا والممارسات الإدارية على مستويين، كلي وجزئي، ويتباين تطبيق هذه الممارسات من دولة إلى أخرى، وهو متأثر بالبيئة الوطنية أو الدولية للشركة المعنية (سامح، 2024، صفحة 07).

أما إدارة الأعمال الدولية فتعرف بأنها الأنشطة التي تتخطى الحدود الدولية. بينما هناك من يعرفها على أنها العمليات التي تحدث خارج حدود الدولة وتُنفذ لتحقيق أهداف أفراد ومنظمات (الخضر، 2007، صفحة 28).

نستنتج مما سبق ان الأعمال الدولية تتمثل فيه اهتمام ومشاركة أي منظمة في التجارة الدولية والاستثمار عبر الحدود السياسية والجغرافية للدولة، بهدف تحقيق التميز لصالح المستهلكين.

الفرع الثاني: أشكال الأعمال الدولية

تتبوأ الأعمال الدولية على عدة أشكال رئيسية وتتجلى هذه الأعمال كتجارة للسلع أو الخدمات أو العوامل الإنتاجية، أو أن تتجسد كاستثمارات أجنبية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وكذا مختلف العقود:

أولا: التجارة الدولية (الخارجية)

وتمثل نقل السلع والخدمات من البلدان التي تنتجها بكميات كبيرة إلى البلدان التي تحتاج إليها بكميات أقل. تشمل السلع كل مادة مادية قابلة للمس، مثل الملابس والمواد الغذائية، بينما تشمل الخدمات الأنشطة غير المادية التي تلبي احتياجات الناس، مثل التعليم والرعاية الصحية. هذا النوع من التبادل يعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب عبر الحدود الدولية (طالم، 2017-2018، صفحة 08).

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر

ويقصد به الاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون الأجانب في بلدان أخرى، حيث يمتلكون ويديرون المشاريع بشكل كامل أو جزئي. يمكن أن يأخذ هذا النوع من الاستثمار الشكل القانوني لتأسيس شركة جديدة أو شراء جزء من شركة موجودة في بلد آخر. يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بأن له تأثير اقتصادي مباشر في البلد المستضيف، حيث يُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. لقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في دعم اقتصادات الدول النامية خلال العقود الأخيرة، وذلك نتيجة للتحول نحو اقتصاد السوق في هذه الدول وتحرير نظم التجارة والاستثمار، بالإضافة إلى زيادة مساهمتها في التكامل الاقتصادي العالمي (طلحي، 2021-2022، صفحة 12).

ثالثا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر

ويُعتبر مورداً هاماً للتمويل العالمي، حيث يمكن للدول النامية التي تعاني من نقص في رؤوس الأموال الحصول على تمويل أجنبي من خلال إصدار السندات الحكومية أو بيع أسهم في الشركات، سواء في الأسواق المحلية أو الدولية. يمكن للقطاع الخاص أيضًا اللجوء إلى هذا النوع من التمويل، حيث يقدم أوراقه المالية مثل السندات والأسهم للمستثمرين الأفراد والمؤسسات في الخارج. السندات الحكومية هي أدوات مالية تصدرها الدولة بقيمة محددة وبأسعار فائدة معينة، ويمكن للمستثمرين المحليين والأجانب الاشتراك فيها، مع تعهد الدولة بسداد قيمتها في المدة المحددة (سي عفيف، 2015-2016، صفحة 16).

رابعا: عقود التصنيع وعقود الإدارة

وتمثل عقود التصنيع مختلف الاتفاقيات تتم بين مؤسسة دولية ومؤسسة محلية في دولة معينة، حيث يتم تكليف الجانب الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة. تُعتبر هذه الاتفاقيات عادةً طويلة الأمد، ويتولى الجانب الأجنبي إدارة العمليات والأنشطة المختلفة للمشروع.

أما عقود الإدارة، فهي اتفاقيات أو ترتيبات قانونية تتيح للمؤسسة الدولية إدارة جزء أو كل العمليات الوظيفية لمشروع استثماري في دولة أخرى، مقابل مالي أو حصة من الأرباح. مثال بارز على ذلك هو سلسلة فنادق هيلتون المنتشرة عالميا (أبو قحف، 2002، صفحة 125).

خامسا: عقود التراخيص

وتتمثل في الاتفاقيات التي يتم بموجبها تزويد المرخص له بأصول معنوية غير ملموسة من قبل مانح الترخيص، مقابل مبلغ مالي محدد. تشمل هذه الأصول المعنوية حق استخدام العلامة التجارية، والاسم التجاري، والمعرفة العلمية، وحقوق استخدام براءات الاختراع، وأسرار الصناعة، كما يعتبر الترخيص وسيلة بسيطة نسبيًا للوصول إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى التصنيع المباشر. فمثلاً، يمكن لشركة مانحة للترخيص الدخول إلى سوق المؤسسات الأجنبية استنادًا إلى خبرتها الإنتاجية (بوسمينة، 2023-2024، صفحة 03).

سادسا: عمليات تسليم المفتاح

وهي اتفاقيات تُبرم بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي، حيث يتولى الطرف الأجنبي إنشاء مشروع استثماري واستكماله حتى يكون جاهزًا للتشغيل، ثم يتم تسليم المشروع للطرف الوطني. يتميز هذا النوع من الاستثمار بتحمل البلد المضيف للتكاليف، بينما يقدم الطرف الأجنبي التصميمات وطرق التشغيل والإدارة والصيانة اللازمة، ويختلف نطاق صلاحيات الشركات الأجنبية المكلفة بالإنجاز وفقًا لبنود العقود المبرمة. فقد تنتهي صلاحياتها عند بدء عملية الاستغلال، كما يمكن أن تستمر حتى تحقيق نسبة معينة من الإنتاج. في الحالة الثانية، يظهر نوع جديد من العقود يُعرف بـــ "عقد منتج في اليد" (طلحي، 2021-2022، صفحة 28).

نستنتج مما سبق أن الأعمال الدولية تتجلى في عدة أشكال منها التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، بالإضافة إلى مختلف أنواع العقود. بحيث أنه في التجارة الدولية، يتم نقل السلع والخدمات من البلدان المنتجة إلى البلدان المحتاجة، بينما يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، كما يُعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر موردًا هامًا للتمويل العالمي، وتتمثل العقود في تحمل المشاريع والإدارة والتراخيص، مما يُسهم في تطوير الاقتصادات وتحقيق التقدم.

المطلب الثاني: مفهوم مناخ أداء الأعمال.

تشمل فكرة مناخ أداء الأعمال جميع الظروف التي تؤثر على استجذاب المستثمرين للعمل في مكان معين، سواء كانت دولة أو منطقة أو قطاع محدد، وهو مصطلح نسبياً جديد. ظهر هذا المصطلح تزامنًا مع تقارير أداء الأعمال التي تصدرها البنك الدولي، حيث يتم ربط مناخ الأعمال بالقدرة على ممارسة الأنشطة التجارية بسهولة أو بحرية استثمار الشركات الأجنبية، بالتالي سوف نتطرق فيما يلي إلى تعريف مناخ أداء الأعمال ومن ثم أهميتها.

الفرع الأول: تعريف مناخ أداء الأعمال

قبل محاولة تعريف مناخ أداء الأعمال نلاحظ أنه يتكون من مصطلحين: "المناخ" و " أداء الأعمال":

ويعرف "المناخ" بأنه: ظاهرة معقدة يتدخل في عناصرها اعتبارات سياسية، اقتصادية، مالية، قانونية، ادارية، ثقافية ونفسية (محبوب، 2016، صفحة 319).

أما " أداء الأعمال" هنا فلا تشير إلى النشاطات التجارية المعتادة، بل يستخدم المصطلح الحديث للأعمال الذي يعتبر أوسع وأشمل من مفهوم التجارة التقليدي، بالتالي لم يتمكن الفقهاء من تقديم تعريف شامل ودقيق للأعمال التجارية، خاصة أن المشرع لم يتناول تعريفها بشكل محدد، و لم يتوصل القضاء أيضًا إلى تعريف قانوني واضح لها. ولحل هذا الاشكال، اعتمد الفقهاء على وضع معايير موضوعية وشخصية لتمييز الأعمال التجارية عن الأنشطة الأخرى (هناس، 2018-2019، صفحة 05).

وقد وصفت المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ أداء الأعمال بأنه "مجموعة الظروف القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشكل البيئة التي يتم فيها الاستثمار" (محبوب، 2016، صفحة 319).

كما يمكن تعريف مناخ أداء الأعمال بأنه مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر على عمليات إنتاج السلع وتقديم الخدمات من قبل المؤسسات الخاصة والعامة، في إطار اقتصاد السوق الحر الذي يتسم بالمنافسة. ينعكس هذا التأثير إيجابًا أو سلبًا على فرص العمل ونجاح المؤسسات، وبالتالي يعتبر عاملًا جذبًا أو عائقًا يؤثر على قرارات المشاريع ونجاحها (والع، 2010-2011، صفحة 12).

ويعرّف البنك الدولي مناخ أداء الأعمال على أنه مجموعة الظروف الخاصة بموقع معين، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص عمل. يُعتبر توجه السياسات الحكومية للتوسع تأثيرًا قويًا على مناخ الأعمال، حيث يؤثر ذلك على التكاليف والمخاطر والعوائق التي تواجه المنافسة (رندي و بن صالح، 2023، صفحة 182).

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن مناخ أداء الأعمال يتألف من مختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتي يمكن أن تؤثر على نشاط المؤسسات في سوق تنافسية معينة، بما يساعد على جذب وتحفيز المؤسسات للمشاركة فيه.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا استخراج بعض الخصائص التي يتميز بها مناخ أداء الأعمال والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية (بكاري و مغراوي، 2021، صفحة 08):

1-توحيد المناخ وتفاعل متغيراته: يتجلى تأثير مناخ الأعمال على المؤسسات في تشكيل مناخ الأعمال الخاص بها، حيث تتأثر كل مؤسسة بالعوامل التي تهمها والمعلومات التي تحصل عليها. لكن رغم هذه التوحيدية، فإن المؤسسات ليست معزولة بل تتفاعل مع بعضها البعض، مثلاً، يمكن اعتبار الممارسات الجنائية كأبعاد سياسية واقتصادية في نفس الوقت.

2-التعقيد والتغير والتقلب: يتميز مناخ الأعمال بتعقده، حيث تكون المتغيرات التي تؤثر فيه غير محدودة وغير قابلة للتحديد، مما يؤدي إلى توليد أوضاع جديدة بتفاعلها مع بعضها البعض. يصل مناخ الأعمال إلى درجة التغير والتقلب على مستويات مختلفة، مما يجعل عملية اتخاذ القرار للمستثمر صعبة وتتطلب دراسة جيدة. فعلى سبيل المثال، تتغير أسعار السلع والأجور والعادات والتقاليد وعدد السكان، ولكن درجة التغير تختلف من مناخ إلى آخر.

3-قابلية التقسيم والتأثير المستثمر: يمكن تقسيم مناخ الأعمال إلى مستويات مختلفة أثناء عملية الدراسة والتحليل، حيث يمكن التركيز على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني أو الدولي، وكذلك يمكن التحليل على مستوى الصناعة أو القطاع. يترتب التقسيم على نشاط المستثمر وحجم السوق.

الفرع الثاني: أهمية مناخ أداء الأعمال

يعتبر مناخ أداء الأعمال ضرورة حاسمة للاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، ففي حين تحتاج الاقتصادات النامية إلى رأس المال والخبرة التقنية، تحتاج الاقتصادات المتقدمة إلى أسواق تستوعب رؤوس الأموال الفائضة لديها. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق تدفق الاستثمار الاستثمارات دون وجود مناخ أداء الأعمال الملائم، حيث يمكن للشركات المشاركة دون خوف أو تردد، ويتطلب توفير هذا المناخ البحث عن الضمانات القانونية والاقتصادية اللازمة. فوجود مناخ أعمال جيد يحفز القطاع الخاص، سواء الوطني أو الأجنبي، للمشاركة في الاستثمار وخلق فرص عمل، مما يعزز مستوى الإنتاجية ويسهم في زيادة معدل النمو وتحقيق تنمية شاملة (سياخن، 2022، صفحة 05).

كما تكمن أهمية مناخ أداء الأعمال في دوره الحاسم في تطوير الاقتصادات الوطنية، حيث يسهم في تعزيز تراكم رأس المال، وبالتالي يلعب دورًا بارزًا في توسيع القاعدة الإنتاجية للبلد. وبما أن الاقتصادات تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على المدى الطويل، فإنها تحتاج إلى زيادة مستويات الاستثمار في الاقتصاد الوطني. ويتحقق ذلك بشكل أساسي من خلال التركيز على الاستثمار المحلي والاستثمار المباشر العربي والمحلي، حيث يشكلان مصدرًا رئيسيًا لتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية للدولة (بوخاري، 2012، صفحة 43).

وما يجعل مناخ الأعمال مهماً كونه يساهم في زيادة الإنتاجية وتوفير الفرص والحوافز للمؤسسات، مما يحفزها على التطوير والابتكار وتحسين عمليات الإنتاج وتوزيع السلع، وبالتالي يعزز الاستثمارات ويقلل من التكاليف والمخاطر والعوائق التي تواجه المنافسة، ويسهل دخول وخروج الشركات من السوق. بالإضافة إلى ذلك، يساهم تحسين مناخ الأعمال في مكافحة الفقر من خلال توفير بيئة ملائمة لنمو الأعمال وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، مما ينعكس إيجاباً على فرص العمل ومعيشة الأفراد في المجتمع (بضياف و براهمية، 2019، صفحة 787).

بالتالي فإن مناخ أداء الأعمال الجيد لا يهدف فقط لتحقيق الأرباح للشركات، بل أيضًا إلى تعزيز النتائج الإيجابية للمجتمع بأسره، كما يسعى إلى توفير فرص العمل، وتخفيض الأسعار، وتوسيع قاعدة الضرائب، وتقليل العوائق التي تحول دون توسع الفرص، وتعزيز الابتكار، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز الفوائد للعمال والمستهلكين وأصحاب الاستثمارات على حد سواء.

المطلب الثالث: مكونات مناخ أداء الأعمال

يقصد بمكونات مناخ أداء الأعمال كل العوامل الأساسية التي يجب توفرها من البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة المضيفة لجذب الاستثمارات، سواء كانت محلية أو أجنبية، كما تشمل هذه المتطلبات مجموعة من المكونات التي تحدد ملاءمة البيئة التشريعية والاقتصادية والسياسية، وتحدد درجة جاذبيتها:

أولا: البيئة السياسية

وتعني استقرار الوضع الأمني والسياسي في البلد، مما يضمن توفر الأمان والاطمئنان. يؤثر المناخ السياسي في البلد على مدى ثقة قطاع الأعمال، حيث يفضل المستثمرون الأجانب البقاء بعيدين عن البلدان التي تشهد اضطرابات سياسية مثل الثورات، الانقلابات العسكرية، أو الهجمات الإرهابية. قد يصبح الاستثمار في هذه البلدان مكلفًا بسبب عدم الاستقرار السياسي، خاصة عندما تحدث تغييرات في الحكومات وتعهداتها، مما يجعل من الصعب على المستثمرين الاعتماد على الضمانات السابقة. يمكن تحديد استقرار السياسي بالفترة التي تتم فيها تولي الحكومات مهامها (بجاوية، 2005، صفحة 28). كما تتميز هذه البيئة بالسياسة المالية التي تتبناها الحكومة، حيث يُعرف السياسة المالية بأنها استخدام مجموعة من الأدوات المالية والضريبية والقروض العامة وتحديد الميزانية وتوجيه النفقات العامة من أجل تعزيز نمو واستقرار الاقتصاد (هناس، 2018-2019، صفحة 08).

ويعتبر وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية وضمان حقوق الإنسان، ويحظى برضا المواطنين في تلك الدولة، أحد العوامل الرئيسية التي تجذب المستثمرين وتشجعهم على الاستقرار والاستثمار في بلد معين. يفضل المستثمرون الأجانب العمل في بيئة سياسية مستقرة، حيث يمكنهم الاعتماد على استمرارية القوانين والضمانات التي تقدمها الحكومة.

ثانيا: البيئة الاقتصادية

تُعرّف البيئة الاقتصادية على السمات والمتغيرات في النظام الاقتصادي الذي يجري فيه الأعمال التجارية. تتضمن هذه العناصر عدة جوانب، أولها الدخل الذي يشير إلى الموارد المالية المتاحة للأفراد، ويتألف من أنواع مثل الدخل القومي والدخل الإجمالي والصافي والفائض. كما تشمل البيئة الاقتصادية مفهوم الطلب الذي يعبر عن احتياجات الأفراد للسلع والخدمات، ودورة الأعمال التي تشير إلى التقلبات الدورية في الاقتصاد، والسياسات المالية والنقدية التي تتعلق بإدارة النقود والمالية وتأثيرها على الاقتصاد (بلقاسم، 2011، الصفحات 53-54).

ثالثا: البيئة القانونية والتشريعية

تهتم البيئة القانونية بتحديد وتنظيم القوانين والتشريعات والأنظمة التي تحكم استثمارات الأعمال الدولية في البلد المضيف. تشمل هذه القوانين قوانين الاستثمار الأجنبي وتشجيعه، وتنظيم ملكية الأجانب، وضوابط عمل الشركات في المناطق الحرة، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية مثل اتفاقية مقاطعة الدول العربية للشركات الإسرائيلية. كما تتضمن

أيضًا قوانين منع الفساد وأنظمة الإفصاح المالي والمحاسبي، إلى جانب قوانين حظر الاستثمار في قطاعات حيوية معينة. لذا، يجب على مديري الشركات الدولية فهم جيدًا طبيعة البيئة القانونية في البلد المضيف لاستثماراتهم (الخضر، 2007، صفحة 155).

رابعا: البيئة الثقافية والاجتماعية

وتتمثل البيئة الاجتماعية والثقافية في تداخل بعض العوامل الرئيسية والمحددة لها والتي تشمل مدى تناسب السياسات التعليمية والتدريبية مع احتياجات سوق العمل وكفاءة العمالة المدربة، وتأثير دور نقابات العمال في تحديد شروط العمل والأجور، إضافة إلى تحليل معدل النمو السكاني واحتياجات المستهلكين واستعداد الرأي العام لاستقبال الاستثمارات الأجنبية وتقديم الدعم لها، مختلف هذه العوامل تسهم في خلق بيئة اجتماعية وثقافية ملائمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان (سياحن، 2022، الصفحات 5-6).

خامسا: البنية التحتية

يُعتبر البنية التحتية شرطًا أساسيًا للنمو الاقتصادي، لكنه ليس كافيًا بمفرده، بل يعتمد فعاليته على مدى تساهمها في دعم صناعة معينة وتوافر بيئة الأعمال الملائمة. إذا كانت البنية التحتية دون المستوى المطلوب، فإن ذلك يعكس سلبًا على البيئات الأخرى ويحد منها. وبالتالي، يُمكن القول إن ضعف البنية التحتية يؤثر سلبًا على مناخ أداء الأعمال (رندي و بن صالح، 2023، صفحة 183).

سادسا: الحوكمة (أو الحكم الراشد)

وتشير إلى طريقة ممارسة السلطة والحكم في دولة معينة، ويتضمن اختيار الحكومات واستبدالها، وقدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات فعالة بشكل شفاف واحترام المواطنين والمؤسسات التي تدير التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية. يمكن قياس تأثير الحكم الرشيد على مناخ الأعمال من خلال ستة عناصر تحددها البنك الدولي وتتمثل في حرية التصويت واستقرار السياسات وغياب العنف وكفاءة الحكومة وجودة القوانين وسيادة القانون ومكافحة الفساد (قباني و علوني، 2020، صفحة 110).

يتضح من خلال السابق كل العوامل الأساسية والمكونة لمناخ أداء الأعمال في الدول، حيث تم التركيز على البيئة السياسية، والاقتصادية، والقانونية والتشريعية، والاجتماعية والثقافية، والبنية التحتية، والحوكمة، وتؤثر هذه العوامل على بيئة الأعمال بالدول، سواء كانت محلية أو أجنبية، وتحدد مدى نجاح الأعمال في تلك البيئة.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس مناخ أداء الأعمال

سنقوم في هذا المطلب والذي يتعلق بمؤشرات قياس مناخ أداء الأعمال بالتعرف على أهمية هذه المؤشرات في فهم جاذبية بيئة الأعمال، بحيث تتنوع هذه المؤشرات بين المعقدة والبسيطة، لكن دورها يظل حاسمًا في تقديم قياسات قوية حول مناخ أداء

الاعمال في البلد وهذا راجع إلى أن قرارات رجال الأعمال وصناع القرار تعتمد على هذه المؤشرات لتوجيه الاستثمارات وصنع القرارات التجارية الحاسمة.

أولا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

ويتمثل في البيانات المُجمّعة من قبل البنك الدولي حول بيئة الأعمال أساسًا لحساب المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ويعكس هذا المؤشر متوسط النسب المئوية لعدة مؤشرات فرعية، حيث يعتبر انخفاض القيمة المستخلصة إشارة إلى سهولة ممارسة الأعمال في البلد، والعكس صحيح، كما يتضمن هذا المؤشر مجموعة من العوامل الرئيسية مثل بدء المشروع، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، وحصول الشركات على الائتمان، وحماية المستثمر، ودفع الضرائب، وسهولة التجارة عبر الحدود، وقوانين العمل، وتوصيل الكهرباء، وانفاذ العقود، وتصفية المشاريع (محبوب، 2016، صفحة 319).

ثانيا: مؤشر المخاطر القطرية

يصدر شهرياً عن مجموعة (بي أر أس)، ويُستخدم لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمارات أو التعامل مع القطر، ولقدرة القطر على مقابلة التزاماته المالية وسدادها. يتألف المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية: تقويم المخاطر السياسية (50% من المؤشر المركب)، وتقويم المخاطر المالية (25%)، وتقويم المخاطر الاقتصادية (25%). يتم تقييم هذه المؤشرات على مقياس يتراوح من صفر إلى 100 نقطة، وفقًا لدليل المؤشر، فإن الدرجات تشير إلى مستويات المخاطرة، حيث تمثل الدرجات من 0 إلى 49.5 نقطة مخاطرة مرتفعة جداً، ومن 50 إلى 59.5 نقطة مخاطرة مرتفعة، ومن 60 إلى 69.5 نقطة مخاطرة معتدلة، ومن 70 إلى 79.5 نقطة مخاطرة منخفضة، ومن 80 إلى 100 نقطة مخاطرة منخفضة جداً. وبالتالي، كلما ارتفع المؤشر المركب، قلت درجة المخاطرة (بوخاري، 2012، صفحة 45).

ثالثا: مؤشر الشفافية

ويصدر عن منظمة الشفافية الدولية مؤشر الشفافية العالمي سنويًا، وهو يعكس درجة الشفافية في الدول ومدى انتشار ظاهرة الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة. يقيم هذا المؤشر الدول وفق درجات تُمنح على مقياس يصل إلى "1000"، حيث تُعتبر الدرجة المحصلة من الأهمية البالغة، علمًا بأن عدد الدول المُصنّفة قد يتغير من سنة إلى أخرى (رندي و بن صالح، 2023، صفحة 184).

رابعا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يُصدر معهد "هيريتاج" وصحيفة "وول ستريت جورنال" مؤشر الحرية الاقتصادية منذ عام 1995، حيث يُركز هذا المؤشر على قياس مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثيره على حرية الأفراد الاقتصادية. يتألف المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تتضمن حقوق الملكية، وفعالية القضاء، ونزاهة الحكومة، والعبء الضريبي، والإنفاق الحكومي، وحرية العمل، والعمالة

الحرة، والتحرر النقدي، وحرية التجارة، وتُخصص لهذه المؤشرات أوزان متساوية. يُحسب المؤشر من خلال الحصول على متوسط هذه المؤشرات الفرعية (سياحن، 2022، صفحة 06).

خامسا: مؤشر التنافسية العالمي

يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر التنافسية العالمية سنويًا منذ عام 1979، ويُعتبر من بين أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لقياس تنافسية الدول. يهدف هذا المؤشر إلى قياس القدرة التنافسية للدول وتحليل نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، ويوفر فهمًا عميقًا لتعقيدات وتحديات التنمية الاقتصادية. يُعتمد عليه كأداة لبناء سياسات الدول وتنفيذ الإصلاحات بهدف زيادة الإنتاجية وتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة. يتألف المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية: وضع البيئة الاقتصادية الكلية، ونوعية المؤسسات العامة، والجاهزية التكنولوجية، والتي تُفصل إلى 12 ركيزة فرعية، تتنوع بين تنوع القوى العاملة وحرية الصحافة وحقوق العمال وغيرها. تتراوح نتائج المؤشر بين الدرجة الأدنى (واحد) والدرجة القصوى (سبعة)، حيث كلما زادت النقاط، زاد مستوى التنافسية للدولة (قباني و علوني، 2020، صفحة 116).

سادسا: مؤشر التنمية البشرية

وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990، يهدف إلى قياس مستوى التنمية في أكثر من 180 دولة حول العالم. يُحسب هذا المؤشر سنويًا ويصدر ترتيب البلدان وفقًا للنقاط التي يحصلون عليها في تقرير التنمية البشرية. يتألف المؤشر من ثلاثة أبعاد رئيسية: العيش حياة مديدة وصحية (بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة)، والقدرة على الحصول على المعرفة (بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة)، والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق (بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). تتراوح قيمة المؤشر بين صفر وواحد، حيث كلما اقتربت هذه القيمة من الواحد، زاد مستوى التنمية البشرية في البلد. يغطي المؤشر 188 دولة وتُصنف هذه الدول إلى أربع مجموعات مختلفة (بضياف و براهمية، 2019، صفحة 789).

سابعا: مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر

مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر يصدر عن هيئة العامة للإحصاء ويقيس الاستثمار الذي يتم من قبل مقيمي دولة معينة في حدود دولة أخرى، سواء عبر تأسيس مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة، ويعتبر هذا الاستثمار طويل الأجل ويهدف إلى المشاركة الفعّالة والاستقلال في الإدارة واتخاذ القرار، كما يتم حساب مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقدير نسبة هذا الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال (هناس، 2018-2019، صفحة 21).

يمكننا أن نستنتج أهمية مؤشرات قياس مناخ أداء الأعمال في فهم جاذبية بيئة الأعمال واتخاذ القرارات التجارية، كما تتنوع هذه المؤشرات بين المعقدة والبسيطة، وكل منها يتخصص في قياس جانب محدد لمناخ أداء الأعمال، مما يبرز تنوع المؤشرات وتخصصها، بحيث تشمل هذه المؤشرات مؤشر سهولة أداء الأعمال، ومؤشر المخاطر القطرية، ومؤشر الشفافية، ومؤشر الحرية

الاقتصادية، ومؤشر التنافسية العالمي، ومؤشر التنمية البشرية، ومؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، وغيرها، ويتمثل دور هذه المؤشرات حاسم في تقديم قياسات دقيقة حول البيئة التجارية والاقتصادية في البلد.

المبحث الثالث: اثر تطبيق الإدارة الإلكترونية في بعض المجالات

في العصر الحديث، شهدت التكنولوجيا تطورًا هائلًا وتأثيرًا عميقًا على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين هذه التطورات، ظهرت مفاهيم وتقنيات الإدارة الإلكترونية كأدوات فعالة لتحسين أداء الجهات الحكومية والشركات والمؤسسات بشكل عام. ويعد تطبيق الإدارة الإلكترونية أحد أهم التحولات التي شهدتها مختلف المجالات، حيث أدى إلى تحسين الكفاءة والفعالية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين والعملاء.

في هذا المبحث، سنستعرض أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية في بعض المجالات، بحيث سنحاول فهم كيف أن تطبيق الإدارة الإلكترونية قد أحدث تحولات إيجابية في مختلف المجالات، وكيف أن التكنولوجيا الحديثة أصبحت أداة أساسية لتحسين الأداء وتحقيق التنمية في المجتمعات الحديثة

المطلب الأول: أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على المنظومة المصرفية (منظومة مصرفية إلكترونية).

تواجه الظروف التي يمكن أن ترافق التحول نحو الخدمات الإلكترونية تحديات صعبة ومعقدة، مثل نقص الموارد البشرية المتخصصة وضغوط التغيير التنظيمي واعتماد التكنولوجيا، ومع ذلك تسهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في تبسيط الإجراءات، وتقليل العمليات التكرارية والروتينية، وتقليل وقت الأداء، كما تظهر قناعة من قبل المصارف بأن التحول نحو العمل الإلكتروني وأن تطبيق الإدارة الإلكترونية هو الأنسب في تلبية متطلبات الإدارة، خاصة مع فشل الإدارة التقليدية في العديد من المواضع، كما يؤدي تطبيق الإدارة الإلكترونية إلى تقليل عدد الأفراد العاملين وتمكين من تقييمهم ورقابتهم (تايه، 2019، صفحة 590).

كما أن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثر بشكل كبير على عمليات المصارف والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-تخفيض التكاليف: تطبيق المؤسسات المصرفية لأعمالها وأنشطتها التسويقية عبر الإنترنت يقلل من التكاليف بشكل كبير، حيث لا يحتاجون إلى الاستثمار في بنية تحتية مكلفة، مما يتيح للمؤسسات الصغيرة والكبيرة تقديم خدماتها بكفاءة عبر هذه الشبكة أو الوسائل التكنولوجية الأخرى.

2-جودة وسرعة خدمة العملاء: المؤسسات المصرفية التي تقدم خدماتها للعملاء عبر الإنترنت والوسائل التكنولوجية الأخرى تتميز بجودة وسرعة الخدمة، مما يقلل من التكاليف والجهد الذي كان يتحمله العملاء في الحصول على الخدمة المصرفية أو البحث عن المعلومات المالية (الردايدة، 2011، صفحة 24).

3-فتح أسواق جديدة: استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت يفتح أفاقًا جديدة للمصارف، حيث يمكن للمؤسسات المصرفية التي تعتمد على قنوات التوزيع الإلكتروني والاتصالات تجاوز الحواجز الجغرافية والزمنية. يصبح بالإمكان الوصول إلى أسواق جديدة، سواء داخل البلاد أو عبر الحدود، مما يمكنها من استهداف فئات جديدة من العملاء.

4-توسيع نطاق الخدمات: تتيح الخدمات المصرفية عبر الإنترنت فرصًا جديدة للمصارف لتوسيع مجموعة المنتجات والخدمات التي تقدمها. يمكن للمصارف أن تتميز عن منافسيها من خلال تلبية متطلبات العملاء وتقديم خدمات تتناسب مع احتياجاتهم المتغيرة.

5-تعزيز العلاقة مع العملاء: يمكن للمؤسسات المالية التي تعتمد على الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تعزيز علاقتها مع عملائها المحتملين وزيادة رضا العملاء الحاليين. باستخدام قنوات الاتصال المتعددة والمتكاملة المتاحة على مدار الساعة، يتمكن المصارف من بناء علاقات مخصصة تلبي احتياجات كل عميل بشكل فعّال وشخصي (دغنوش، 2016-2017، صفحة 171).

وبالتالي فإن استخدام الإدارة الإلكترونية في المصارف يسهم في توفير الجهد والوقت والتكلفة، من خلال الاعتماد على الشبكات الرقمية المتنوعة مثل الإنترنت والإنترانت والإكسترانت، والتي تعزز أداء العمل داخل وخارج المصارف بشكل أكثر فاعلية. وينعكس هذا بشكل إيجابي على حل العديد من المشاكل، مثل مشاكل الازدحام والعقبات البيروقراطية التي ترافق أساليب العمل التقليدية.

المطلب الثاني: أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على منظمة الضرائب (منظمة الضرائب إلكترونية).

يكمن أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على منظمة الضرائب في عدة جوانب مهمة، وذلك كونها تسهم في الحد من الفساد المالي والمحسوبية التي تنتشر في الإدارات الجبائية، حيث تعمل على تحسين شفافية العمليات وتقليل فرص التلاعب والتجاوزات. كما تسهل عمليات التواصل والتعامل بين المكلفين والإدارات الجبائية، مما يؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية، مما ينتج عنه زيادة في التحصيل الجبائي. بالإضافة إلى ذلك، في ظل انتشار التجارة الإلكترونية بشكل واسع، يبرز أهمية التحول إلى الرقمنة الجبائية أكثر فأكثر، حيث تمكن الإدارات الجبائية من استغلال الإيرادات الضريبية المتولدة من هذا النوع من التجارة بشكل حاسم وفعّال (حموش و بوضياف، 2021، صفحة 371).

كما يمكننا ابراز أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على منظمة الضرائب من خلال التالي: (بعلي و عبد غرس، 2021، الصفحات 10-11):

1-تخفيف الضغط على الأعوان: ذلك من خلال تقليل الإجراءات المتعلقة بالدراسة والتحصيل والرقابة والمنازعات الجبائية. كما يُنفذ ذلك من خلال رقمنة جميع العمليات الجبائية بدءًا من استقبال المكلفين بالضريبة وحتى التحصيل، مما يمكّن الأعوان من الولوج إلى المنظومة المعلوماتية بشكل فعّال وسريع.

2-تقديم الجداول البيانية في الوقت المناسب: بحيث تساهم في تقييم فعالية المصالح الجبائية ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وقطاع النشاط. يُمكن ذلك من خلال تحليل البيانات والمعطيات بشكل موجز وموثوق لاتخاذ القرارات اللازمة، مما يسهل عمل المحققين في المحاسبة عند تنفيذ المهام المسندة إليهم.

3-التحكم الأفضل في الموارد الجبائية: من خلال محاربة الاقتصاد غير القانوني والاقتصاد الموازي، ومكافحة جميع أشكال الغش. كما يساهم في تقليل التكاليف المرتبطة بطلب المطبوعات والإجراءات الإدارية.

4-تقديم خدمات ذات جودة للمتعاملين: يتضمن التقليل من معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة، وتسهيل عملية الوصول إلى حساباتهم الجبائية من خلال شهادات الولوج المراقبة وإدراج إجراءات التصريح عن بُعد، بالإضافة إلى إدراج إجراءات الدفع عن بُعد.

وبالتالي فإن تطبيق الإدارة الإلكترونية يسهم في تحسين أداء منظمات الضرائب بشكل عام، فباستخدام التقنيات الإلكترونية في عمليات الضرائب، يمكن تحسين دقة وفعالية تقديم الخدمات الجبائية، كما يتيح التحول إلى الرقمنة الجبائية إزالة العقبات التقليدية وتبسيط الإجراءات للمكلفين، مما يعزز تجربة المواطنين ويرفع من مستوى رضاهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم التحول إلى الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية وتقديم البيانات بشكل أكثر وضوحًا، مما يقلل من فرص التلاعب والفساد المحتملة في عمليات الضرائب.

المطلب الثالث: أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على إدارة الجمارك (إدارة الجمارك الإلكترونية).

تتزايد أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في مختلف القطاعات، ومن بينها إدارة الجمارك التي تعتبر من أهم الأجهزة الحكومية في ضبط وتنظيم حركة البضائع والأفراد عبر الحدود، تأتي هذه الأهمية نتيجة للتحولات التكنولوجية السريعة وتطورات العصر الرقمي، حيث يتمتع تطبيق الإدارة الإلكترونية على إدارة الجمارك بمجموعة من الفوائد والآثار الإيجابية التي تسهم في تحسين الأداء ورفع كفاءة العمل الجمركي.

ولقد سمح تطبيق الإدارة الإلكترونية على إدارة الجمارك بتحسين وتسهيل أداء العمل الجمركي من خلال عدة جوانب والتي يمكن تعدادها في العناصر التالية: (بن ميلود و دويبي، 2022، صفحة 677):

1-تحسين عمليات الشحن: يتيح تطبيق الإدارة الإلكترونية للجمارك مراقبة شاملة لعمليات الشحن، مع إمكانية معرفة موقع البضائع (الحاويات) بشكل فوري على مستوى الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية.

2-معالجة حركة المسافرين: تسهل هذه الوحدة إجراءات جمارك البضائع الخاصة بالمسافرين ومعالجة تصاريح العملة الصعبة.

3-نظام الإنذار المبكر والتحكم: يتيح هذا النظام مراقبة حالة النظام المعلوماتي الجديد، مما يسمح بالمراقبة الفورية لأداء الخدمات وتأمين النظام من الهجمات الإلكترونية.

4-التسيير المتكامل للمخاطر: يُمكن هذا النظام من اختياريّة عمليات الرقابة الجمركية على مستوى الموانئ والمطارات والحدود البرية، مما يساعد على تقليص آجال الجمركة وتعزيز فعالية الرقابة.

5-مستودع البيانات: يُسهم جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية في ربط النظام الجديد مع أنظمة المعلومات للإدارات الأخرى، مما يمكن من تحليل البيانات باستخدام الأساليب العلمية والإحصائية لمكافحة الغش بشكل فعّال.

6-تطوير الإدارة الجمركية: عن طريق ميكنة إجراءات التخليص الجمركي للسلع المستوردة والمصدرة.

7-تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية: من خلال تسريع وتقليل الوقت المستغرق في إجراءات التخليص الجمركي وإفراج البضائع.

8-تحسين مستوى التعامل: مع المستوردين والمتعاملين في المنافذ الجمركية، من خلال التخليص الآلي واعتماد نظام الانتقائية لتحديد البضائع المختارة للفحص والاختيار العشوائي للمعاينين.

9-توفير قاعدة بيانات متكاملة: من البيانات والمعلومات الإحصائية لكافة الجهات ذات العلاقة، مما يساعد على التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، عبر توفير البيانات إلكترونيا (بوراوي و ميلودي، 2017، صفحة 711):.

ومنه فإن تطبيق الإدارة الإلكترونية على إدارة الجمارك يسهم بشكل كبير في تحسين كفاءة وفعالية العمل الجمركي، حيث تتيح تبسيط وتسريع الإجراءات الجمركية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين، بالإضافة إلى توفير بيئة ملائمة للأعمال التجارية وتعزيز الثقة في نظام الجمارك، كما تتضمن تسهيل عمليات الشحن ومعالجة حركة المسافرين، إلى جانب تحسين الرقابة والمراقبة على الحدود وتقديم تقارير دقيقة وشفافة تسهم في التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية بناءً على بيانات موثوقة ومحدثة.

المطلب الرابع: أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على الإدارة العمومية (منح التراخيص ودفع الفواتير إلكترونيا).

يعكس التطور التكنولوجي المستمر تأثيرات واسعة النطاق على الإدارة العمومية، سواء فيما يتعلق بطريقة تقديم الخدمات أو إدارة الموارد البشرية أو حتى في تحقيق الشفافية والمساءلة. وفي هذا السياق إذا نظرنا إلى الفوائد التي يحققها أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على الإدارة العمومية نجد مجموعة من الجوانب الرئيسية: (جغام، خالدي، و بن شهرة، 2022، الصفحات 51-52):

1-استمرارية تقديم الخدمة: حيث يضمن النظام الالكتروني تقديم الخدمات بشكل متواصل على مدار الساعة دون انقطاع، مما يعزز الإفادة الكاملة للمواطنين.

2-تكريس مبدأ المساواة: يعزز النظام الالكتروني المساواة بين المواطنين في الحصول على الخدمات، دون احتمالية التفضيل أو التمييز.

3-توسيع نطاق الممارسات الديمقراطية: من خلال مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات وإدارة الشؤون العامة، مما يعزز الشفافية والمسؤولية، ويعطيهم شعوراً بالرضا والاقتناع بأداء الحكومة.

4-تسهيل المعاملات: يعمل النظام الالكتروني على تسهيل معاملات الأفراد وتسريعها، وذلك بالتغلب على البيروقراطية وتبسيط الإجراءات، مما يحسن تجربة المواطنين ويوفر لهم الوقت والجهد.

5-التواجد على شبكة الإنترنت: حيث تم إطلاق مواقع إلكترونية لجميع الوزارات والهيئات الحكومية، بالإضافة إلى بوابة المواطن، مما يسمح لهم بالوصول إلى المعلومات الإدارية والخدمات المختلفة بسهولة.

6-توفير بعض الخدمات عبر الإنترنت: حيث تم رقمنة بعض الإجراءات الإدارية في إطار مشروع الجزائر الإلكترونية، مما سهل على المواطنين حصولهم على الخدمات بشكل سريع ومباشر، مثل طلب صحيفة السوابق العدلية أو التسجيل الإلكتروني للطلبة الجدد.

7-إطلاق مشاريع مهمة: مثل بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وجوازات السفر البيومترية، إلى جانب مشروع "أسرتك" الذي يتيح لكل أسرة فرصة الحصول على جهاز حاسوب.

8-توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية: لتشمل مجالات متنوعة مثل السياحة والصحة والتعليم، مما يعزز التفاعل الإلكتروني بين الحكومة والمواطنين.

9-إنشاء شبكة متكاملة: بحيث تربط مؤسسات التكوين العالي والبحثية، مما يعزز التواصل والتعاون في المجالات الأكاديمية والعلمية (بوعمامة و بوهدة، 2020، صفحة 115).

ومنه فإن تطبيق الإدارة الإلكترونية تجعل دوام سير المرفق العمومي مستمراً بشكل لا ينقطع، حيث يعمل المرفق على مدار الساعة دون تحديد مواعيد فتح أو إغلاق المكاتب، مما يضمن استمرارية تقديم الخدمات حتى في حالة حدوث عطل فني كما تمكن المواطن من الوصول إلى المواقع الإلكترونية للوزارات والإدارات على مدار الساعة للاستفادة من خدماتها، مما يضمن راحة المستفيدين دون الحاجة للتوقف في مواعيد العمل التقليدية.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل، باستعراض المفاهيم الأساسية للإدارة الإلكترونية ومناخ أداء الأعمال، مسلطين الضوء على كيفية تأثير التكنولوجيا الحديثة على الإدارة وتحسين الكفاءة. تناولنا في البداية مفهوم الإدارة الإلكترونية، موضحين أهميتها وفوائدها وأسباب التحول نحوها، بالإضافة إلى المتطلبات اللازمة لتطبيقها والمجالات التي يمكن أن تستفيد منها.

ثم انتقلنا إلى مناقشة مناخ أداء الأعمال في الجزائر، معرفين الأعمال الدولية ومفهوم مناخ أداء الأعمال بشكل عام، واستعرضنا مكونات هذا المناخ والعوامل المؤثرة فيه، وكذلك المؤشرات المستخدمة لقياسه .

أخيرًا، درسنا أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية في بعض المجالات المحددة مثل المنظومة المصرفية، منظمة الضرائب، إدارة الجمارك، والإدارة العمومية. من خلال هذا التحليل، تبين أن الإدارة الإلكترونية تسهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة التشغيلية، تعزيز الشفافية، وتيسير الوصول إلى الخدمات، مما يؤدي إلى مناخ أعمال أكثر فعالية وجاذبية للاستثمارات.

وفي الأخير يمكن القول إن الإدارة الإلكترونية تمثل أداة قوية لتعزيز مناخ أداء الأعمال، من خلال تحسين الكفاءة وتبسيط الإجراءات وزيادة الشفافية. كما أن تحسين مناخ أداء الأعمال في الجزائر يتطلب تكامل الجهود لتبني التكنولوجيا الحديثة وتعزيز البيئة التنظيمية والاقتصادية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: واقع مناخ أداء الأعمال في الجزائر في ظل تطبيق الإدارة الالكترونية

تمهيد:

يعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من السياسات الاقتصادية ذات الأهمية البالغة لكل من الدول النامية والمتقدمة، نظراً لمساهمته في سد العديد من الفجوات الاقتصادية وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي. لذلك، تسعى الدول كافة إلى توفير حوافز وتسهيلات ضريبية وجمركية ومؤسساتية، إلى جانب تقديم ضمانات وتطمينات، بهدف خلق بيئة ملائمة تشجع على تدفق هذه الاستثمارات.

الجزائر، كدولة نامية، بذلت جهوداً كبيرة من اجل تحسين مناخ أداء الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنفيذ إصلاحات اقتصادية عميقة. وقد شملت هذه الإصلاحات إعادة هيكلة مؤسساتها العامة وسن مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية. الهدف من هذه الإجراءات هو تنويع الاقتصاد الجزائري والحد من الاعتماد على قطاع النفط، الذي تسبب في أزمات مالية واقتصادية متكررة نظراً لاعتماده الكبير كمصدر رئيسي لإيرادات الدولة.

تسعى الجزائر، مثل غيرها من الدول، إلى تطبيق الإدارة الالكترونية في ظل أداء الأعمال من خلال ما تضمنه قوانينها وما توفره بيئتها الاستثمارية، بالإضافة إلى حرصها على توسيع علاقاتها واتفاقياتها الاقتصادية الدولية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة واقع مناخ أداء الأعمال في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم فعالية تطبيق الإدارة الالكترونية في تحسين مناخ أداء الأعمال في الجزائر.

المبحث الأول: واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر

تسعى الجزائر، مثل العديد من الدول، إلى مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة واستغلالها لتحسين أداء وكفاءة مختلف القطاعات الحكومية. و تُمثل الإدارة الإلكترونية أحد المحاور الرئيسية لهذه الجهود، حيث تهدف إلى تقديم الخدمات الحكومية بشكل إلكتروني لتسهيل التعاملات، وتقليل الفجوات الزمنية، وتوفير تكاليف التشغيل. يعكس هذا التوجه التزام الجزائر بتحقيق التحول الرقمي وتبني أحدث تقنيات المعلومات والاتصال لتعزيز الشفافية، والفعالية، والتفاعل بين المواطنين والإدارة.

المطلب الأول: الخدمات الالكترونية المتاحة في الجزائر

قامت الجزائر بتطبيق الإدارة الإلكترونية في عدة مجالات حيوية تهدف إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وتيسير وصولهم إليها. تشمل هذه المجالات التعليم، الصحة، الخدمات المدنية، والقطاع المالي. سنستعرض في هذا المطلب الخدمات الإلكترونية المتاحة في هذه المجالات المختلفة، موضحين الفوائد التي تحققها للمجتمع. من خلال هذا المطلب، سنتمكن من فهم مدى تقدم الجزائر في مجال الإدارة الإلكترونية والتحديات التي قد تواجهها في سبيل تحقيق تحول رقمي شامل ومستدام.

الفرع الأول: الخدمات الالكترونية على مستوى قطاع الصحة وقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي

أولا: على مستوى قطاع التربية الوطنية

سجل قطاع التربية في الجزائر انفتاحاً على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مشابهاً للقطاعات الأخرى. وقد نفذ هذا القطاع عدة مبادرات لتعزيز الخدمة الإلكترونية وترقيتها، وتقديم خدمات متنوعة للطلبة، ويمكن تصنيف هذه المبادرات على مستويين:

1-على مستوى التعليم النظامي: تمثلت المبادرات هنا في خدمات محدودة وظرفية، مثل الإعلان عن نتائج شهادة التعليم المتوسط وشهادة البكالوريا عبر شبكة الهاتف النقال "موبيليس" أو عبر الإنترنت، وقد وصلت إلى التسجيل في شهادتي المتوسط والباكالوريا عبر الموقع الخاص (oncc.dz)، وسحب الاستدعاءات.

الشكل رقم (01): يوضح موقع سحب استدعاء الباكالوريا

المصدر: https://bac.onec.dz

وكذلك أضافت الجزائر حديثا فضاء أولياء التلاميذ والذي يعتبر (منصة رقمية نوعيّة في مجال التربية، ووسيلة تكنولوجية فعالة لتعزيز مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية، حيث يوفر لهم بيئة رقمية غنية بمجموعة من الخدمات والمعلومات التي تساعدهم على مرافقة أبنائهم طيلة مسارهم الدراسي، كالاطلاع على النتائج المدرسية، معلومات التمدرس، الغيابات، وكذا الاستفادة من عدة خدمات عن بعد كطلب تحويل التلاميذ، إعادة إدماج التلاميذ، رخصة تخفيض السن..)، وهذه السنة اضافت إمكانية تسجيل التلاميذ بالسنة الأولى ابتدائي عبر موقع الأولياء واختيار الابتدائيات القريبة من مكان اقامته أو مكان عمله للتسهيل على المواطن الجزائري أن يكون قريب من ابنه المتمدرس (موقع فضاء الأولياء).

الشكل رقم (02): يوضح موقع فضاء أولياء التلاميذ

المصدر: https://awlyaa.education.dz

2-على مستوى التعليم عن بعد: يقدم هذا المستوى خدمات إلكترونية للطلبة الذين يدرسون عبر الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (التعليم بالمراسلة). يتيح الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد العديد من الخدمات الإلكترونية للمسجلين، مثل التسجيل وسحب الاستمارات الإلكترونية، بالإضافة إلى تقديم معلومات عن المركز وفتح فضاء إلكتروني للتواصل والاستعلام. كما يوفر الموقع الدروس المقررة وفق المنهاج التربوي، وخدمات تعليم الإعلام الآلي واللغات الأجنبية، فضلاً عن إمكانية تحميل الفروض والامتحانات إلكترونياً (الشيكر، 2019، صفحة 298).

الشكل رقم (03): يوضح موقع الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد

المصدر: http://www.onefd.edu.dz

ثانيا: على مستوى قطاع التعليم العالي

1-منصة PROGRES لتسيير النشاطات الإدارية والبيداغوجية المختلفة:

في إطار تطوير الإدارة الجامعية، تم استحداث منصة إلكترونية شاملة لتسيير جميع شؤون الجامعة، وهي منصة "بروغرس PROGRES". يعتبر هذا النظام المعلوماتي قاعدة بيانات متكاملة تحتوي على مختلف المعلومات الشخصية، البيداغوجية، والمهنية للطلبة، الأساتذة، والموظفين في الجامعات الجزائرية، وتحتوي منصة برووغرس على العديد من المهمات لكل منها موقعه الخاص، فيوجد منصة بروغرس لتوثيق الشهادات، منصة أخرى تسمح للأساتذة بتسجيل نقاط الطلبة، ومنصة للطلبة للتسجيل في كل من (المنحة، الإقامة الجامعية، والتحويلات الجامعية)، بالتالي فإن منصة بروغرس تعتبر من أهم المنصبات الالكترونية في الجزائر (موقع منصة بروغرس).

الشكل رقم (04): يوضح موقع بروغرس لتوثيق الشهادات

المصدر: https://progres.mesrs.dz/webauthentification

2-أرضية "Moodle" للتدريس عن بعد:

في ظل التقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم، تسعى المؤسسات التعليمية، وخاصة الجامعات، إلى تبني بيئة التعليم عن بعد لتحسين جودة التعليم وتسهيل الحصول على المعلومة، بالإضافة إلى زيادة فعالية التواصل بين المدرسين والطلاب. ومن ضمن هذه المنصات التعليمية الرقمية تأتي"Moodle"، التي تمثل بيئة تعليمية تفاعلية تستخدم تقنية الويب، وتجمع بين مميزات إدارة المحتوى الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي. تهدف هذه المنصات إلى (موقع منصة الدعائم البيداغوجية والتعليم عن بعد):

- نشر الدروس على الإنترنت ووضع الواجبات والأنشطة التعليمية للطلاب.
- منح الطلاب فرصة الاتصال المباشر بالأساتذة عبر تقنيات متعددة.
- ضمان العمل الجماعي من خلال تقسيم الطلاب إلى أفواج عمل.
- تبادل الأفكار والآراء ومشاركة المحتوى العلمي بين الأساتذة والطلاب، مما يعزز تحقيق مخرجات تعليمية ذات جودة عالية.

الشكل رقم (05): يوضح موقع منصة الدعائم البيداغوجية والتعليم عن بعد–جامعة بسكرة

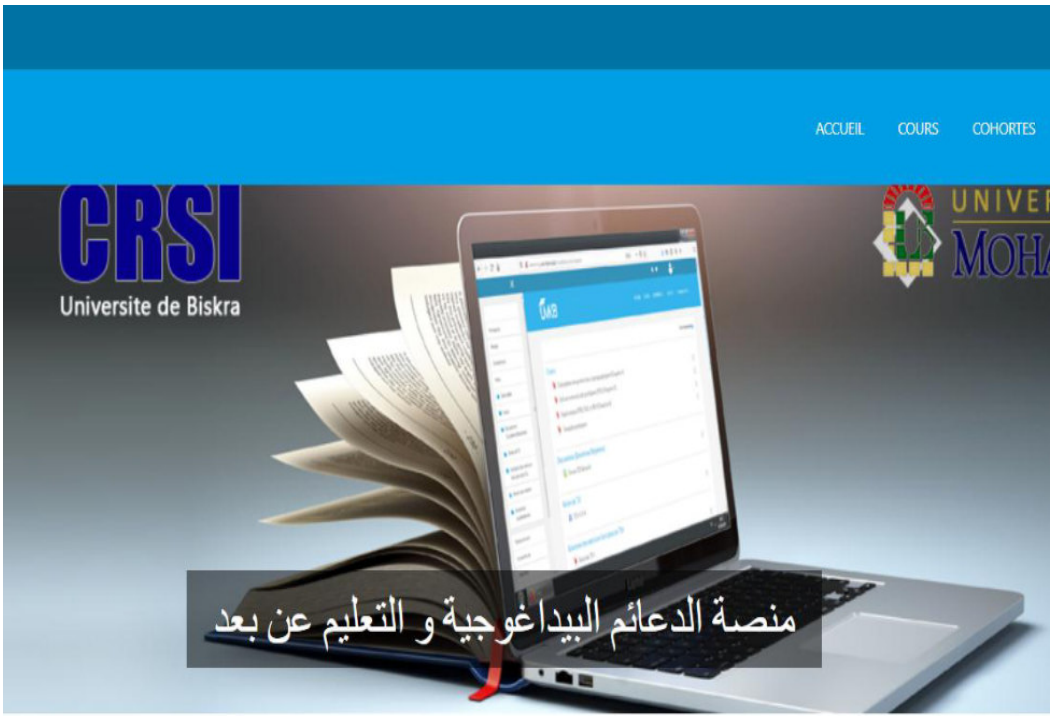

المصدر: http://elearning.univ-biskra.dz/moodle

3–منصة المجلات العلمية (ASJP):

تم تطوير وإدارة المنصة الجزائرية للمجلات العلمية بواسطة مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني بالجزائر (CERIST) تعد هذه المنصة الإلكترونية همزة وصل بين الناشر والمؤلف، حيث تجمع مختلف المجلات العلمية الجزائرية الوطنية والدولية. تتوفر المنصة على مقالات بسبع لغات: العربية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، الإسبانية، الأمازيغية، والروسية. يمكن البحث عن الدراسات والمقالات من خلال الكلمات المفتاحية، العنوان، أو باستخدام البحث المتقدم عبر عنوان المجلة أو اسم المؤلف، ومن أهداف المنصة (سلطان و عرقوب، 2021، صفحة 488):

- تسهيل عملية النشر للمؤلفين والمجلات عبر تحسين التواصل بينهما.
- تسهيل متابعة الباحث لمختلف إجراءات النشر، من إرسال المقال واستقباله، إلى التحكيم والتعديلات، وصولاً إلى قرار قبول أو رفض النشر، مما يعزز الشفافية في عملية النشر.
- تعزيز التواصل العلمي بين الباحثين داخل الجزائر وخارجها.
- تسهيل الحصول على أعداد المجلات والمقالات، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالمجلة وطاقم تحريرها.

الشكل رقم (06): يوضح موقع منصة المجلات العلمية

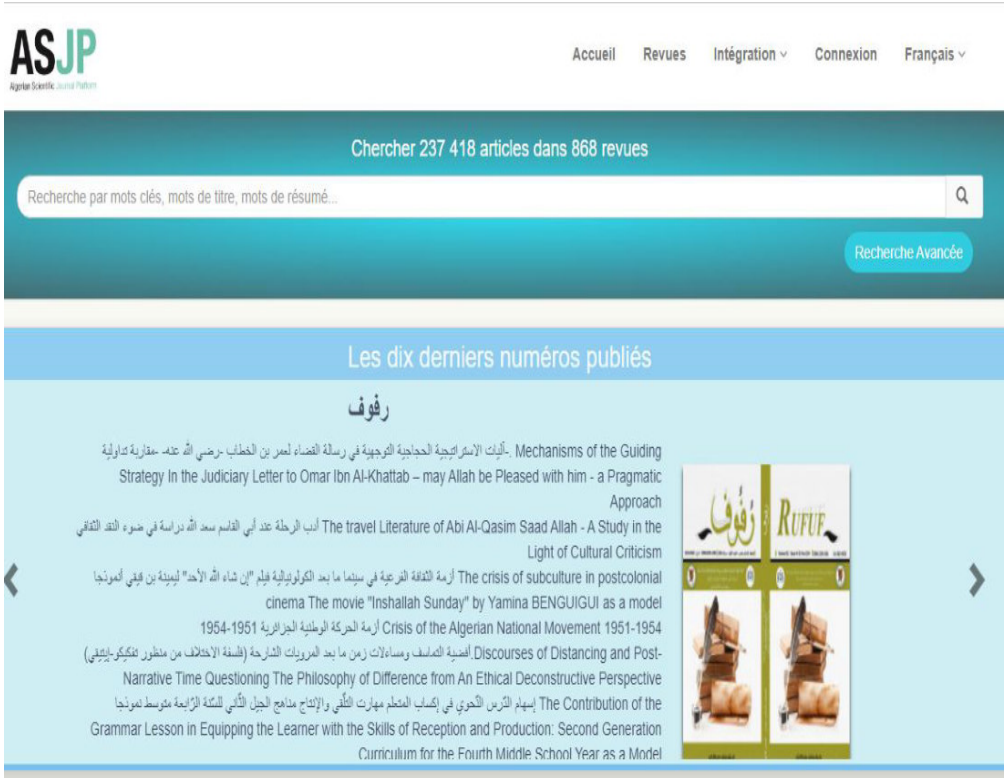

المصدر: https://www.asjp.cerist.dz

ثالثا: على مستوى قطاع الصحة

اتجهت الجزائر إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع الصحة لتوفير خدمات أفضل وأكثر تكاملاً للمواطنين. تهدف هذه النظم إلى تحسين جودة الرعاية الصحية، وتقليل التكاليف، وزيادة كفاءة العمليات الإدارية والطبية. وتساهم الإدارة الإلكترونية في تحسين التواصل بين مختلف الجهات الصحية، وتقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب، مما يسهم في اتخاذ قرارات طبية وإدارية مستنيرة. يتضمن تطبيق الإدارة الإلكترونية في القطاع الصحي عدة برامج وأنظمة مبتكرة، تسعى جميعها إلى تحقيق التكامل والفعالية في تقديم الرعاية الصحية.

1-برنامج الملف الطبي الإلكتروني DEM: برنامج الملف الطبي الإلكتروني (DEM) هو سجل رقمي يتضمن بيانات طبية شاملة للمريض، يتميز بأمانه وسهولة مشاركته بين المتخصصين في الرعاية الصحية داخل المؤسسة. يتيح هذا النظام للمهنيين الوصول إلى التاريخ الطبي والدوائي للمريض عبر الإنترنت في أي وقت ومن أي مكان. يتضمن السجل معلومات أساسية مثل تاريخ الميلاد، العنوان، رقم التسجيل، ورقم تعريف المريض الشخصي (PIN) يعتبر DEM سجلاً طبياً غير مادي بالكامل،

يجمع كافة المعلومات الطبية اللازمة لتنسيق الرعاية، الوصفات الطبية، الملخصات الطبية، تقارير المستشفى، نتائج التحليلات، وإشعارات الحساسية (كيبيش، 2020، صفحة 108).

الشكل رقم (07): يوضح واجهة برنامج الملف الطبي الإلكتروني DEM

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الصحة والإسكان-الجزائر www.sante.gov.dz

2-برنامج مكتب القبول Patient: قامت وزارة الصحة بتطوير نظام معلوماتي موحد يساعد في اتخاذ القرارات الإدارية والطبية، ويتيح إمكانية إجراء المقارنة والتصحيح الداخلي بين مختلف الإدارات والمصالح الاستشفائية. يهدف هذا النظام إلى توحيد وتجميع المعلومات وتبليغها للمستفيدين، مما يقلل من حالة عدم التأكد والتلف. تم تطبيق هذا النظام من خلال برنامج "Logiciel Patient"، الذي يعمل وفق التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض(CIM) يدعم هذا المكتب بنظام إعلام آلي عبر شبكة داخلية بينه وبين جميع المصالح لتداول المعلومات بدقة وسرعة، وتقليص مدة الانتظار لاستخراج الوثائق.

3-أرضية تسيير الموارد البشرية RHSantédz: تم تحديث أرضية تسيير الموارد البشرية RHSantédz في عام 2020 لتصبح RHManager. تعتبر هذه المنصة الإلكترونية أداة لإدارة الموارد البشرية موجهة لقطاع الصحة في الجزائر. تهدف إلى إدارة الموارد البشرية وعمليات التدريب المختلفة، حيث تتيح جمع ومعالجة وتحليل وتركيز المعلومات والبيانات اللازمة حول الموارد البشرية في القطاع الصحي. يساعد هذا البرنامج المؤسسات في تسيير وإدارة العمليات والتنبؤ بالموارد البشرية، ويوفر لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات المعلومات اللازمة لتبني سياسات الموارد البشرية الصحية بما يتماشى مع الاستراتيجية العامة والتوجهات العالمية للقطاع (كيبيش، 2020، صفحة 109).

الشكل رقم (08): يوضح واجهة أرضية تسيير الموارد البشرية RHSantédz

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الصحة والإسكان-الجزائر www.sante.gov.dz

وتعد تطبيقات الإدارة الإلكترونية في قطاع الصحة في الجزائر خطوة هامة نحو تحسين النظام الصحي وتقديم خدمات طبية أكثر كفاءة وفعالية. من خلال برامج مثل الملف الطبي الإلكتروني (DEM) الذي يوفر سجلاً رقمياً شاملاً وآمناً للمرضى، وبرنامج مكتب القبول (Patient) الذي يوحد المعلومات الصحية لتسهيل اتخاذ القرارات، إلى جانب منصة تسيير الموارد البشرية (RHManager) التي تساعد في إدارة وتنبؤ احتياجات الموارد البشرية في القطاع الصحي. تساهم هذه التطبيقات في تحسين جودة الرعاية الصحية، وتسريع العمليات الإدارية، وتوفير المعلومات الدقيقة اللازمة للتخطيط واتخاذ القرارات، مما يعزز من أداء القطاع الصحي ويستجيب بشكل أفضل لاحتياجات المواطنين.

الفرع الثاني: الخدمات الالكترونية على مستوى قطاع البريد والمواصلات والمنظومة المصرفية

أولا:-على مستوى قطاع البريد والمواصلات

في قطاع البريد والمواصلات تبنت الحكومة العديد من التطبيقات الإلكترونية لتطوير هذا القطاع الحيوي. تهدف هذه التطبيقات إلى تسهيل الإجراءات، تحسين سرعة وكفاءة الخدمات، وتعزيز الشفافية والموثوقية في التعاملات اليومية. من خلال هذه الجهود، يسعى قطاع البريد والمواصلات إلى مواكبة التطورات التكنولوجية وتلبية احتياجات المواطنين بشكل أكثر فعالية وسلاسة.

1-الشباك الإلكتروني: يقدم الشباك الإلكتروني خدمات متنوعة للزبائن والمتعاملين، تشمل جميع الأجهزة الإلكترونية التي تسمح بعملية سحب الأوراق النقدية آلياً (عبان، 2015-2016، صفحة 95).

الشكل رقم (09): يوضح خدمات بريد الجزائر

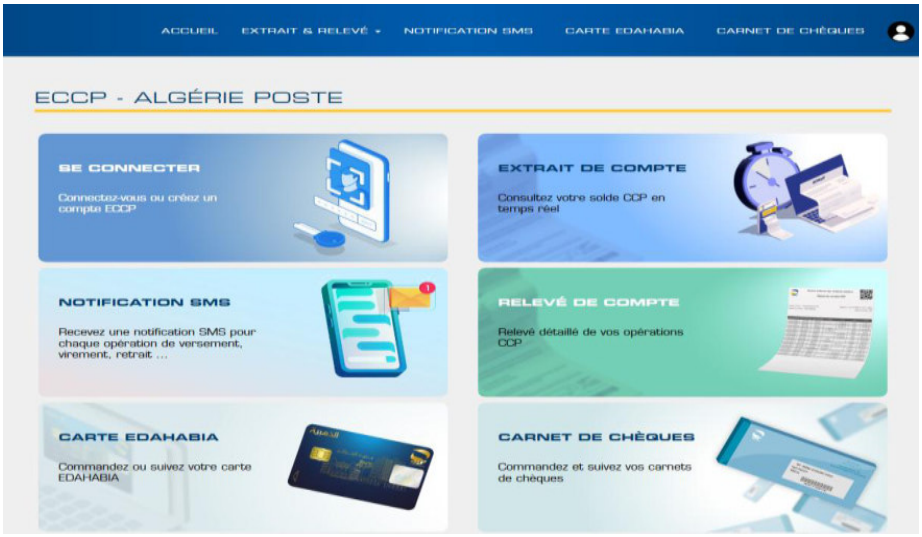

المصدر: الموقع الالكتروني لبريد الجزائر https://eccp.poste.dz

2-بطاقة السحب الإلكترونية (la carte CCP): تستخدم هذه البطاقة للحصول على الخدمات المالية من مؤسسة بريد الجزائر، وتعمل بالتكامل مع الشباك الإلكتروني. تمكن المواطن أو الزبون من سحب النقود من أي شباك بريدي أو موزع آلي عبر أنحاء الجزائر. تعتمد بطاقة السحب الإلكترونية على مميزات السرعة(Rapidité) ، التوفر(Disponibilité) ، والأمان (Sécurité)، مما يدعم سرعة الاستجابة وتلبية طلبات المواطنين بشكل مستمر.

الشكل رقم (10): يوضح البطاقة الذهبية

المصدر: الموقع الالكتروني لبريد الجزائر https://eccp.poste.dz

3-خدمات الاطلاع على الرصيد: توفر شبكة الإنترنت خدمات إلكترونية لكل الأفراد والمتعاملين لدى مؤسسة بريد الجزائر الذين يملكون حساب بريدي جاري، حيث يمكنهم الاطلاع على رصيد حسابهم البريدي. يتطلب هذا الخدمة امتلاك رقم سري يتم تشكيله انطلاقاً من رقم الحساب البريدي للمتعامل.

4-خدمات طلب نماذج من الصكوك البريدية: تتم هذه الخدمة عن طريق ملء المعلومات الخاصة بكل متعامل بشكل إلكتروني على شكل استمارة إلكترونية.

5-خدمات الحصول على كشف العمليات الحسابية: تمكن هذه الخدمة المتعاملين من طلب مراجعة لكل عمليات السحب والدفع الإلكتروني التي جرت على مستوى حساب بريدي جاري معين (عبان، 2015-2016، صفحة 96).

6-تطبيق بريدي موب BaridiMob

ويوفر هذا التطبيق المحمول خدمات مالية ونقدية من بريدي الجزائر، مما يسهم في تحسين استخدام وقتك وإدارة حساب البريد الجاري الخاص بك وعملياتك المالية من أي مكان وفي أي وقت. يشمل الخدمات التي يقدمها التطبيق استعراض الحساب الجاري البريدي، وإدارة البطاقة النقدية، والتحويل بين الحسابات، وتحديد مواقع أجهزة الصراف الآلي، وحجب البطاقة النقدية، وإلغاء حجبها، واستعراض المستخرج المصغر للعمليات، وحفظ العمليات التحويل كنموذج للاستخدام المستقبلي (BARIDIWEB / BARIDIMOB).

الشكل رقم (11): يوضح واجهة التسجيل لتطبيق BARIDIMOB

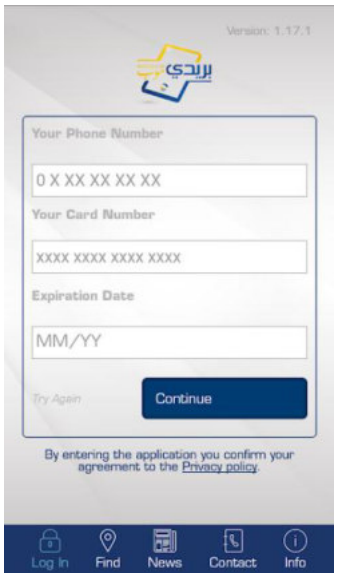

المصدر: الموقع الالكتروني لبريد الجزائر www.multipleservicechannels.com/BaridiMob-service-en-ligne

وتشكل تطبيقات الإدارة الإلكترونية في قطاع البريد والمواصلات في الجزائر نقلة نوعية في تحسين وتطوير الخدمات المقدمة. من خلال مبادرات مثل الشباك الإلكتروني الذي يسهل سحب الأوراق النقدية، وبطاقة السحب الإلكترونية التي توفر خدمات مالية مريحة وآمنة، إلى خدمات الإنترنت التي تمكن العملاء من الاطلاع على أرصدتهم وطلب الصكوك البريدية بسهولة. تعزز هذه التطبيقات الكفاءة التشغيلية وتقلل من التكاليف وتوفر الوقت للمستخدمين. بالإضافة إلى ذلك، تدعم هذه التحسينات الأمان والشفافية في التعاملات، مما يساهم في بناء ثقة المواطنين في خدمات البريد والمواصلات. بفضل هذه الجهود، يتجه القطاع نحو مستقبل أكثر حداثة وابتكاراً، مما يعزز من مكانته في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

ثانيا: على مستوى المنظومة المصرفية

شهد القطاع المصرفي تحولات ملحوظة نحو الإدارة الإلكترونية بهدف تحديث وتبسيط العمليات المصرفية، وتعزيز الأمان، وتقديم خدمات مصرفية متطورة تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل. إنشاء شركات مثل SATIM يعكس الجهود المبذولة لتطوير البنية التحتية الإلكترونية المصرفية في البلاد، مما يعزز من قدرة البنوك على تقديم خدمات عالية الجودة ويساهم في تحقيق الشمول المالي.

1-شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك (SATIM)

في عام 1996، قامت شركة SATIM بإعداد مشروع لحل مشكلة النقد بين المصارف. وكانت المرحلة الأولى من هذا المشروع، التي بدأت في عام 1998، تهدف إلى إنشاء شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر. تغطي هذه الشبكة الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليًا، مما يتيح للبنوك الوطنية والأجنبية، سواء كانت خاصة أو عامة، تقديم خدمة سحب الأموال عبر الموزع الآلي لعملائها.

الشكل رقم (12): يوضح موقع شركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك

SATIM

شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك

Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique

المصدر: https://www.satim.dz

كما تعمل SATIM على ضمان سير عمليات السحب بشكل سلس وتكامل الموزعات الآلية مع عدة بنوك. بالإضافة إلى ذلك، تضمن الشركة قبول البطاقة في جميع المصارف المشاركة، وإجراء عمليات المقاصة لصفقات السحب بين البنوك. كما تضمن تأمين تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسة المسؤولة عن المقاصة. علاوة على ذلك، تقوم الشركة بمراقبة البطاقات المزورة وكشف أي تلاعبات (الصيرفة الالكترونية في الجزائر، 2023، صفحة 17)

2-شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية (AEBS)

تأسست شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية (AEBS) في يناير 2004، وركزت في البداية على تطوير وتحديث الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الإلكترونية. نتجت هذه الشركة عن شراكة بين المجموعة الفرنسيةDIAGRAM EDIالرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي MAGACT MULTIMEDIA ANGINERING SOFT، ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST).

أنشأت هذه الشراكة شركة مختلطة تسمى الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية (AEBS)، والتي تقدم خدمات مصرفية عن بعد بمجموعة متنوعة من الخدمات بدرجة عالية من الأمان والسلامة. كما تقوم الشركة بتسيير تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية بغض النظر عن نوعية عملائها. وقد أنشئت الشركة لتحقيق هدف أساسي وهو تلبية احتياجات المؤسسات المالية من خلال تقديم خدمات مبنية على برمجيات متعددة لتبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية. (حركات و بن غيدة، 2020، صفحة 74)

ومن بين أهم الخدمات المالية والمصرفية التي لقت تطور واهتمام كبير من خلال عملية رقمنة البنوك ما يلي:

1-خدمة الصيرفة الإلكترونية عبر الهاتف النقال: وذلك من خلال إمكانية تحميل العميل لبعض التطبيقات المخصصة لهذه الخدمة من أجل إتمام معاملاته إلكترونيا (شوشان و عماروش، 2020، صفحة 718).

2-صيرفة الأنترنت: وتعرف أنها المصارف التي لها مواقع على شبكة الأنترنت وتحتوي على كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية سواء كانت خاصة بحسابات العميل أو عرض الخدمات المالية الاستثمارية وغيرها (بلحاج، 2022، صفحة 120).

3-الخدمة المصرفية من خلال الصراف الآلي: تمثل مجموع الخدمات الالكترونية المعتمدة من طرف البنك لتخفيض ضغط العمل وكذا الإجراءات الإدارية وتلبية حاجات العملاء خارج أوقات العمل الرسمية هي أجهزة توضع على جدران المصارف المطارات المراكز التجارية، الجامعات... إلخ، تسمح للعميل الدخول لحسابه وإجراء الصرف الآلي.

4-خدمة نهائي نقطة البيع الالكتروني (TPV): خدمة العملاء التي تمكنهم من تسديد مدفوعاتهم الكترونيا بدلا عن الدفع النقدي أو بشيك (زكورة، 2019، صفحة 301).

5-البطاقات الائتمانية: فيما يخص البطاقات الائتمانية، فقد قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2003 بالتعاون مع شركة أمريكية بطلب 500 جهاز طرفية إلكترونية للدفع (TBE) لتوزيعها على التجار المتعاملين معه. كما أدخل البنك الخارجي الجزائري بطاقة مسبقة الدفع بالتعاون مع نفطال، بهدف تنشيط عملية تعبئة البطاقات لصالح زبائن محطات نفطال، إلا أن هذه التجربة لم تعمم حتى الآن. من جهة أخرى، وقع القرض الشعبي الجزائري اتفاقاً مع شركة المياه والتطهير بالجزائر (سيال) لتجهيز وكالات الشركة في العاصمة، البالغ عددها 27 وكالة، بنهائيات الدفع الإلكتروني، مما يتيح للزبائن تسديد فواتير الماء باستخدام البطاقات الإلكترونية (محبوب و باري، 2018، صفحة 40).

الشكل رقم (13): يوضح بطاقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المصدر: https://badrbanque.dz/carte-internationale

أما بالنسبة للدفع الدولي، فإن البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، وبنك التنمية المحلية يقدمون خدمات بطاقة فيزا الدولية لزبائنهم. كما أطلق بنك الخليج الجزائر "AGB" بطاقة فيزا "بلاتينوم" لتوفير خدمات جديدة تسهل عمليات الدفع والصرف بطريقة آلية وآمنة محلياً ودولياً عبر أجهزة الدفع الإلكترونية وشبكة الإنترنت. في حالة سرقة البطاقة، تقوم إدارة البنك بإرسال بطاقة طوارئ للعميل سواء كان داخل الوطن أو خارجه.

الشكل رقم (14): يوضح بطاقة البنك الخارجي الجزائري

المصدر: https://www.bna.dz/

وفي الأخير يمكن القول أن واقع الإدارة الإلكترونية في مجال المصارف الجزائرية يعكس تطوراً إيجابياً نحو التحديث والعصرنة. من خلال إنشاء شبكات نقدية إلكترونية وتطوير تقنيات مصرفية حديثة، تمكنت البنوك من تحسين خدماتها وتسهيل الوصول إليها.

الفرع الثالث: الخدمات الالكترونية على مستوى قطاعي الضرائب والجمارك

أولا: على مستوى قطاع الضرائب

شهدت الإدارة الضريبية تحولًا هائلًا نحو استخدام التقنيات الإلكترونية لتيسير الإجراءات وتحسين كفاءة التسيير الجبائي. ومع تزايد التحديات المرتبطة بالضرائب وتعقيدات القوانين المالية، أصبح الاعتماد على الحلول الإلكترونية ضرورة لتحقيق التميز والشفافية في هذا القطاع الحيوي.

الشكل رقم (15): يوضح الخدمات الرقمية لتصريح ودفع الضرائب والرسوم عن بعد

المصدر: https://www.mfdgi.gov.dz/services-pro-ar/declaration-et-paiement-en-ligne

1-تطبيق النظام المعلوماتي الموحد للضرائب:

يسمح النظام المعلوماتي الموحد للضرائب بتوفير معلومات آنية ومفصلة حول التحصيل الجبائي والمنازعات، ويأتي تطبيقه في إطار إصلاح وعصرنة المنظومة المالية عامة والجبائية خاصة، وكذلك للتحضير لدخول الصيغة الجديدة لقوانين المالية حيز التنفيذ في عام 2021. بدأ تطبيق هذا النظام في يناير 2019 على مستوى 23 ولاية، مع خطة لتعميمه تدريجياً على جميع ولايات الوطن (الخدمات الرقمية لتصريح ودفع الضرائب و الرسوم عن بعد). كما يساهم هذا النظام في تحسين أساليب التسيير داخل الإدارات وتعزيز العلاقة مع المكلفين بالضريبة من خلال تقديم خدمات وامتيازات كبيرة لهم. يمنح النظام مرونة قصوى للمسيرين في أداء مهامهم وإدارة ملفات المكلفين بالضرائب بدقة وكفاءة، مع تحميلهم مسؤولية العمليات التي يقومون بها. كما يتضمن النظام إدخال الصيغة التعاقدية في منح الاعتمادات المالية لبعض الهيئات، حيث سيكون مستوى التمويل مرتبطاً بالنتائج المحققة وفقاً للأهداف المحددة (ركي و عماري، 2020، صفحة 29).

2-نظام الدفع الإلكتروني:

أُطلق نظام الدفع الإلكتروني في نهاية عام 2016، مما أتاح للمؤسسات دفع ضرائبها إلكترونياً، وهو جزء من جهود عصرنة الإدارة الجبائية التي تسعى الدولة لتعميمها على مستوى التراب الوطني. على سبيل المثال، شهدت ولاية معسكر زيادة في تحصيل الضرائب بنسبة تقارب 5% مقارنة بالسنوات السابقة، نتيجة لتحسن الإدارة الجبائية من حيث التشريعات الجديدة والتسهيلات المقدمة للخاضعين للضريبة، وتحسين الخدمة العمومية بفضل شبكة المرافق التي دعمت القطاع في الولاية (المديرية العامة للضرائب، 2018). كما تعمل مصالح القطاع على توسيع نطاق تطبيق الضريبة وإجراء إحصاء جديد للمكلفين بالضريبة من خلال جمع المعلومات الجبائية اللازمة بالتنسيق مع مختلف الهيئات والقطاعات الاقتصادية لاكتشاف مكلفين جدد بالضريبة.

3-النظام المعلوماتي "جبايتك":

طورت المديرية العامة للضرائب نظامها المعلوماتي الإلكتروني وأطلقت عليه اسم "جبايتك(SAP) "، حيث تم الشروع في استراتيجية تنفيذ هذا النظام وتوسيعه تدريجياً على أربع مراحل لتغطية 45 مركزاً جوارياً بالإضافة إلى مديرية كبريات المؤسسات وجميع مراكز الضرائب. عند اكتمال المرحلة الرابعة، سيغطي النظام جميع الوظائف بنسبة 100%.

الشكل رقم (16): يوضح موقع فضاء التصريح والدفع الإلكترونيين

المصدر: https://jibayatic.mfdgi.gov.dz/#/Logon

وقد ركزت المرحلة الأولى على ضبط معايير النظام لتنفيذ الوظائف الأساسية التي يقوم عليها التسيير الجبائي لـ34 ضريبة مضبوطة في النظام (مثل الأنظمة والتسبيقات). تشمل العمليات الرئيسية المطورة في هذه المرحلة (بوزكري، 2021، صفحة 462):

- تسيير العلاقات مع المكلفين بالضريبة.
- إدارة ملفات المكلفين بالضريبة.
- إدارة الوعاء وتصفيته.

- القبض والتحصيل.

ثانيا: على مستوى قطاع الجمارك

مع تطور التجارة العالمية وزيادة حجم التبادلات الاقتصادية، أصبح من الضروري تحديث الأنظمة الجمركية لتسهيل الإجراءات وتقليل التكاليف اللوجستية. بدأت الجزائر في تبني أنظمة معلوماتية حديثة لتواكب التطورات التكنولوجية العالمية وتلبية متطلبات التجارة الدولية. ومن مظاهر ذلك إنشائها لنظام معلوماتي يطلق عليه **سيغاد SIGAD**: كان نظام سيغاد (SIGAD)نظام إعلام وتسيير آلي أُطلق في عام 1995، يهدف إلى معالجة ملفات الجمركة لتسريع العملية وتعزيز الشفافية في المعاملات. كما كان يهدف إلى التوجه نحو عمليات الجمركة عن بعد لتجنب عبء التنقل إلى الإدارة الجمركية. ومن أجل ترقية الخدمة الجمركية، عملت الإدارة الجمركية الجزائرية باستمرار على توسيع وربط هذا النظام بكل الإدارات الجمركية. وقدّم نظام سيغاد مجموعة من المزايا، من بينها (بن ميلود و دوبني، 2022، الصفحات 4-5):

- **تسريع المعالجة الجمركية للملفات:** من خلال تبسيط واختصار الإجراءات الجمركية.
- **ترشيد عمليات الرقابة:** بزيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجمركية.
- **زيادة مستوى الشفافية:** في معاملات التجارة الخارجية.
- **التطبيق الدقيق للقوانين الجمركية:** مما يضمن الامتثال الكامل للإجراءات القانونية.
- **الدقة في الإحصائيات التجارية المقدمة:** مما يساعد في توفير بيانات دقيقة وموثوقة.

ورغم هذه المزايا، كان من الضروري على إدارة الجمارك تبني نظام معلوماتي أكثر تطورًا من نظام سيغاد لمواكبة التطور التكنولوجي الراهن. فقد أصبح نظام سيغاد غير كافٍ لمواجهة التحديات التي يواجهها المتعاملون مع إدارة الجمارك، وخاصة المتعاملين الاقتصاديين الأجانب.

الفرع الرابع: الخدمات الالكترونية على مستوى قطاعي العدالة والخدمة العمومية

اولا: على مستوى قطاع العدالة

تبنت الجزائر عدة مشاريع لإدخال التكنولوجيا في قطاع العدالة، منها إنشاء المركز الوطني لاستخراج قسيمة السوابق العدلية في 2004، والذي يسهل عملية استخراج القسائم بسرعة وكفاءة. كما طورت نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية، الذي يعزز من سرعة وشفافية الإجراءات القضائية. بالإضافة إلى ذلك، ركزت على رقمنة أرشيف السلطات القضائية، مما يضمن حفظ الوثائق وسرعة الوصول إليها.

الشكل رقم (17): يوضح موقع المركز الوطني لاستخراج قسيمة السوابق العدلية

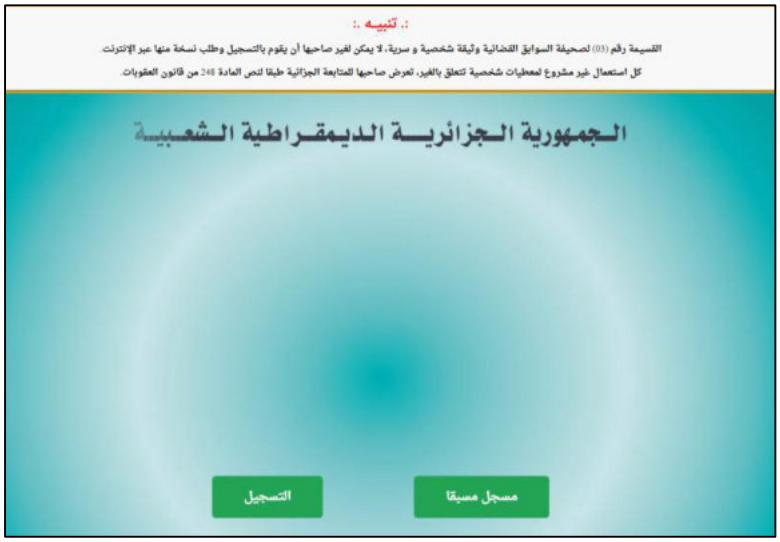

المصدر: https://www.mjustice.dz/

1-المركز الوطني لاستخراج قسيمة السوابق العدلية: تم استلام المركز الوطني لاستخراج قسيمة السوابق العدلية في 6 فبراير 2004، ويمثل هذا المشروع مرجعًا مهمًا في عيون المواطنين الجزائريين، مشيرًا إلى إصلاح أو تحديث النظام القضائي. يهدف المشروع إلى تقديم خدمة عمومية ذات أهمية كبيرة، حيث يوفر إعداد وإصدار القسيمة رقم 03 للسوابق العدلية بفعالية وسرعة غير مسبوقة، لتسهيل إجراءات طلب واستخراج القسيمة للسوابق العدلية وسحبها في غضون ساعات وفي أي نقطة من الإقليم الوطني، مما يعزز راحة المواطن الجزائري (بوضياف و خالدي، 2022، صفحة 149).

2-نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية: يسمح هذا النظام بـــ: تسريع إجراءات التقاضي من خلال التسيير ومتابعة معالجة الملفات القضائية منذ بدء الدعوى حتى صدور الحكم النهائي. وتعزيز الشفافية والموضوعية خلال تنفيذ الإجراءات القضائية بفضل الوصول الفوري للملفات من قبل جميع الأطراف المتدخلة، بما في ذلك المواطن المعني بالأمر والمحامي، من خلال الاستشارة عن بعد أو عبر الشباك الإلكتروني. وتسليط الضوء على القرارات السياسية العامة بفضل إنتاج إحصائيات موثوقة ومنتظمة توضح مسار الدعاوى القضائية سواء كانت مدنية، جنائية، أو إدارية.

3-رقمنة أرشيف السلطات القضائية: يهدف هذا المشروع إلى حفظ وتسيير أرشيف السلطات القضائية باستخدام أدوات وتقنيات حديثة تضمن أمن الوثائق ضد التلف أو الفقدان. كما يسهل البحث واسترجاع الوثائق بسرعة. هذا النظام يولي اهتمامًا كبيرًا لضمان الحفاظ على الوثائق وضمان الوصول إليها بسهولة وفعالية عند الحاجة (بوضياف و خالدي، 2022، صفحة 150).

ثانيا: على مستوى قطاع الخدمة العمومية

حققت الجزائر العديد من الإنجازات التي تسهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز التواصل بين الإدارة والمواطن. تشمل هذه الإنجازات (بوعمامة و بوهدة، 2020، صفحة 115):

– التواجد على الإنترنت، حيث تم إنشاء مواقع لجميع الوزارات والهيئات الحكومية، بالإضافة إلى بوابة المواطن التي تتيح للمواطنين الاستفادة من المعلومات الإدارية والخدمات المختلفة.

– تقديم بعض الخدمات عبر الإنترنت، حيث تم رقمنة بعض الإجراءات الإدارية، مثل إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وجوازات السفر البيومترية، إضافةً إلى مشاريع مثل "أسرتك" التي تهدف إلى توفير فرصة الحصول على جهاز حاسوب لكل أسرة، بالإضافة إلى تطبيقات السياحة الإلكترونية من خلال التذكرة الإلكترونية المباشرة.

الشكل رقم (18): يوضح موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية

المصدر: https://passeport.interieur.gov.dz

هذه الخطوات تعكس التزام الجزائر بالتحول الرقمي وتوفير الخدمات الحكومية بشكل أكثر سهولة وفاعلية، مما يعزز التفاعل بين الحكومة والمواطنين ويسهم في تحسين جودة الحياة.

المطلب الثاني: قصور تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر

إن مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المعروف بـــ"الجزائر الإلكترونية 2008–2013"، كان مبادرة شاملة تهدف إلى دعم المشاريع الاستثمارية والتنموية، والسعي نحو بناء مجتمع للمعلومات يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد المعرفي. هدف هذا المشروع أيضًا تعزيز العلاقة بين المواطن والحكومة وبين الحكومة والمؤسسات، ومع ذلك، تظهر النتائج أن الجزائر ما زالت تواجه تحديات كثيرة في هذا المجال، حيث جاءت في المرتبة 9 عربيا في مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة سنة 2022 من بين 19 دولة عربية، وهو ما يعني أن هناك حاجة ماسة للتحسينات والإصلاحات. على الرغم من أن معظم الدول العربية تعاني من ضعف في هذا المجال، إلا أن الجزائر لم تحقق النتائج المرجوة، ويظهر أن هناك فجوة كبيرة بينها وبين الدول العربية الرائدة. تحتاج الجزائر إلى توجيه ثقافة المجتمع نحو الخدمات الإلكترونية وتعزيز الوعي بأهميتها، وتذليل العقبات التقنية والثقافية التي تواجه هذا التحول (بن الزين و صالحي، 2020، صفحة 47).

كما أن نقصان الإدارة الإلكترونية في الجزائر يتمثل في عدة جوانب، فهي تعاني من الازدواجية مع الإدارة التقليدية، مما يتعارض مع روح الرقمنة وعصرنة الإدارة العامة وتوفير بنية معلوماتية حديثة، ويؤدي هذا الواقع إلى زيادة التكاليف، خاصة إذا لم تكن الإدارة الإلكترونية في مرحلة انتقالية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تفعيل الحكومة الإلكترونية من خلال البوابة الشاملة 100/100 بشكل كافٍ، مما يجعل الخدمات الإلكترونية غير متاحة بشكل شامل، ويستمر التنسيق مع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية لعصرنة الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، عدم توفر أطراف نهائية للدفع رغم توزيعها مجاناً يثير قضية الثقة في الأجهزة الإلكترونية، مما يعيق اندماج الاقتصاد الرقمي (بركان، 2023، صفحة 228).

ومن بين مجالات قصور تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر ما يلي:

أولا: مشروع المواطن الإلكتروني

بحيث أطلق مشروع "المواطن الإلكتروني" بواسطة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الذي يقوم بتخزين ملف كل مواطن في رقم فريد يصاحبه طوال حياته، ويسمح له بالحصول على جميع الوثائق الإدارية عبر نظام إلكتروني. يتم طباعة هذا الرقم على بطاقة الرقم الإلكتروني، التي تشمل بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية بدلاً من الدفتر العائلي، وتُمكّن المواطن من التخلي عن ملفاته في الإدارات العمومية (الشيكر، 2019، صفحة 299).

ويعاني مشروع المواطن الإلكتروني في الجزائر من عدة أوجه قصور تؤثر على تطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل فعال. أولاً، يعجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال خدمات الهاتف، الذي يُعتبر أحد أهم القنوات للتواصل عبر الإنترنت. ثانياً، هناك تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات، وتباين كبير بين المناطق المختلفة، مما يؤدي إلى تفاوت في مستوى الخدمات وسد الفجوة الرقمية مقارنة بالدول المتقدمة في هذا المجال، وهو أمر حاسم خاصة مع اقتراب الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. ثالثاً، انتشار استخدامات الإنترنت في الجزائر لا يزال محدوداً، حيث تبقى نسبة مستخدمي هذه التقنية ضعيفة بالمقارنة حتى مع الدول المجاورة. هذه التحديات تبرز الحاجة الملحة لتطوير البنية التحتية، وزيادة الوعي والتدريب على استخدام التقنيات الحديثة، وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية لدعم التحول نحو الإدارة الإلكترونية بفعالية (قدواح، 2017، صفحة 52).

ثانيا: النماذج الإلكترونية

وهي نماذج تفاعلية يتم الوصول إليها عبر الإنترنت، تتيح للأفراد مثل المواطنين إدخال البيانات بتفصيل وإرسالها إلى الجهة المختصة، مثل الوزارات، ليتم معالجتها إلكترونياً بواسطة نظام معين. يمكن تطبيق فكرة النماذج الإلكترونية على العمليات القياسية بين الجهات الحكومية، سواء كان ذلك عبر نماذج مطبوعة تحتوي على باركود للقراءة الآلية، أو عبر ملفات إلكترونية يتم إرسالها بشكل آمن وقراءتها آلياً (غريبي و رينوبة، 2016، صفحة 423).

على الرغم من وجود البنية التحتية التكنولوجية المبدئية، إلا أن تطبيق النماذج الإلكترونية لا يزال محدوداً في الكثير من القطاعات الحكومية. العديد من الجهات لا تستخدم هذه النماذج بشكل فعال، مما يؤدي إلى استمرار الاعتماد على العمليات الورقية التقليدية

ثالثا: التصويت الالكتروني

ويأتي نظام التصويت الإلكتروني في الجزائر لتحقيق أهداف تتمثل في القضاء على العمليات الإدارية التقليدية والتي تعاني من مشاكل الشفافية وارتفاع التكاليف، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على النتائج بشكل فوري في كل عملية انتخابية. يتيح نظام التصويت الإلكتروني بناء جسور الثقة بين المواطن والإدارة، ويعد هذا التحول تقدمًا يتماشى مع اتجاه العصر نحو التكنولوجيا والرقمنة.

التصويت الإلكتروني في مكاتب التصويت: تتضمن توجيه الناخب إلى المكتب حيث يستخدم البطاقة الإلكترونية التي حصل عليها للتسجيل، ثم يُسجل تصويته بعد إدخال الرقم السري واختيار مرشحه.

أما التصويت عبر الإنترنت: فيشمل دخول الناخب إلى الموقع المخصص واستخدام رقمه الشخصي للتحقق من هويته واختيار مرشحه، ويُسجل التصويت في النظام مما يتيح للناخب الاطلاع على النتائج عبر الجداول الإحصائية، ويمكن تنفيذ هذه الطرق باستخدام مختلف الوسائل التقنية.

ومن ثم تأتي آخر مرحلة وهي معرفة النتائج نسبة التصويت، ونسبة العزوف عن التصويت، والنتائج النهائية في شكل جداول إحصائية تبين كل مرشح كم نسبة التصويت المتحصل عليها، ومقارنتها بمجموع الأصوات التي قامت بالتصويت وطنيا وكذلك نسبة التصويت عليه في كل ولاية (حنافيف و معيزي، 2018، صفحة 60).

ويلاحظ أن نظام التصويت الإلكتروني غير مطبق في الجزائر ويرجع ذلك إلى عدة أسباب. أولاً، تقييم البنية التحتية المحلية يعد غير كافي، بحيث تحتاج البنية التحتية إلى تحسينات جوهرية لتلبية متطلبات النظام. ثانياً، عدم اتباع نهج منظم في اختيار وشراء التكنولوجيا يؤدي إلى عدم كفاية الحلول التكنولوجية المعتمدة وقدرتها على التحمل والاستدامة. ثالثاً، تطبيق النظام بشكل شامل وفعّال يواجه تحديات في توفير الدعم اللازم وتدريب العناصر البشرية المعنية (المستاري و عبار، 2022، صفحة 360).

رابعا: الصفقات العمومية

يعاني قطاع الصفقات العمومية في الجزائر من تحول ضعيف نحو الإدارة الإلكترونية، رغم توافر التشريعات التي تدعم هذا الانتقال. تظهر العراقيل في تحقيق الإدارة الإلكترونية في مجال الصفقات في جوانب بشرية وتقنية.

من الجانب البشري، يجب توفير الكفاءات المؤهلة في المجال الإداري لتقوم بدراسة الأنظمة التقليدية وتطويرها، مما يتطلب تدريب وتأهيل الكوادر الإدارية في مجال الإدارة الإلكترونية. أما من الجانب التقني، فإن نقص المعدات التقنية اللازمة لتنفيذ

الإدارة الإلكترونية يعيق النجاح في هذا المجال. على الرغم من الاستثمارات الكبيرة في معدات الإعلام الآلي، إلا أنها لم تحقق الفائدة المرجوة، مما يجعل العمليات تستمر بالطرق التقليدية وتعاني من الإجراءات الورقية.

ومن خلال ذلك يأتي التأكيد على استخدام البوابة الإلكترونية للصفقات كوسيلة رئيسية للتواصل بين المترشحين والإدارة، وتوفير الإطارات المتخصصة في الإعلام الآلي وتأهيلها لضمان تنفيذ الإدارة الإلكترونية بنجاح، كما يجب تعزيز البنية التحتية التكنولوجية وتحسين سرعة الاتصال بين الأطراف المعنية لتحقيق الكفاءة وتوفير الوقت في إجراءات الصفقات (شريفي، 2021، صفحة 260).

من خلال السابق وبالرغم من وجود إرادة سياسية لتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، إلا أن تحقيقه يواجه العديد من التحديات والمعوقات. من بين هذه التحديات (سايحي، 2022-2023، صفحة 190):

- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات عن تلبية احتياجات العملاء ونقل البيانات بشكل فعّال، مما يؤثر سلبًا على جودة الاتصالات الإلكترونية.
- تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها بين المناطق، مما يعيق تحقيق التكامل الوطني في الإدارة الإلكترونية.
- محدودية انتشار استخدام الإنترنت في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة، مما يعيق التواصل الإلكتروني ويقيد استخدامات التكنولوجيا الحديثة.
- تأخر تطبيق التعاملات المالية الإلكترونية ومشاكل الأمان والثقة في استخدام البطاقات الإلكترونية.
- نقص التشريعات المتخصصة والبنية التحتية المتكاملة لدعم الإدارة الإلكترونية.
- تحديات تقنية وفنية مثل قلة البنية التحتية التكنولوجية، وارتفاع معدلات القرصنة المعلوماتية، وتكلفة تطوير النظم الإلكترونية.
- ضعف الجهات الحكومية في مجال أمن المعلومات على الإنترنت وعدم جاهزيتها لتطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل كامل.

المبحث الثاني: دراسة واقع مناخ أداء الأعمال في الجزائر

يعد مناخ أداء الأعمال أحد العوامل الرئيسية التي تحدد قدرة أي بلد على جذب الاستثمارات ودعم النمو الاقتصادي المستدام. في الجزائر، يتميز مناخ أداء الأعمال بتعدد التحديات والفرص، حيث تتأثر بيئة أداء الأعمال بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلة بحد ذاتها في تكوينه. ويتطلب تحسين هذا المناخ فهمًا عميقًا لمكوناته وتركيبتها ولمختلف العوامل والظروف المؤثرة فيها.

المطلب الأول: واقع مكونات مناخ أداء الأعمال في الجزائر

تتجلى أهمية فهم وتحليل البيئة في سياقات متعددة، فهي الركيزة الأساسية التي تؤثر على سير الحياة والتنمية في أي مجتمع. تعكس البيئة واقعاً متشعباً يتأثر بعوامل متعددة تشمل العناصر القانونية والتشريعية والاقتصادية والبنية التحتية، حيث تتداخل هذه العوامل لتشكل صورة شاملة لحالة معينة. في هذا السياق، سنقوم في هذا المطلب بتحليل واقع كل بيئة، مستكشفين التطورات والتحولات في البيئة القانونية والتشريعية، والبيئة الاقتصادية، والبنية التحتية، لنفهم كيفية تأثير كلٍ منها على المجتمع والاقتصاد والحياة اليومية.

الفرع الأول: تطور البيئة القانونية والتشريعية في الجزائر

شهدت الجزائر بعد الاستقلال جملة من القوانين المتعلقة بالاستثمار بغية الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، وتبعت ذلك بجملة من الإصلاحات السياسية والتشريعية لتوفر إطار مناسب للتوجهات الاقتصادية المنتهجة، وفي هذا المجال حرصت الجزائر على توفير مناخ يسمح بجذب الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال توفير إطار تشريعي يسمح بجذب وتجسيد مختلف الاستثمارات، ومن أجل تحقيق هذا تم إصدار عدة قوانين وتشريعات، حيث أصدر أول قانون موجه للاستثمار الأجنبي المباشر (القانون رقم 63 -277، 1963) المتعلق بالاستثمارات، والذي عمل على تقديم بعض المزايا للمستثمرين الأجانب، إلا أنه لم يؤدي إلى جذب تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية بسبب التوجه الاشتراكي للدولة وما رافقه من عمليات تأميم واسعة لرأس المال الأجنبي، مما خلق تخوفا لدى المستثمرين الأجانب من إمكانية فقدان رأس مالهم وطيلة الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية التسعينات بقي الوضع على ما هو عليه (بضياف و براهمية، 2019، صفحة 791).

ثم جاء بعده الأمـــــــــــر رقم 66/284الصادر بتاريخ 15 سبتمبر 1966 والمتضمن قانون الاستثمارات ثم بعد ذلك جاء القانون 82/11 المؤرخ في 21 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة؛ والذي تم تعديله بالقانون 86/13 الصادر في 19 أوت 1986والمحدد لكيفية عمل الشركات المختلطة الأجنبية والمتعلق بقطاع المحروقات، وفي الأخير قانون 88/25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية".

لقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قبل سنة 1989 ينحصر في قطاع المحروقات، ذلك لأن الحكومة لم تفتح المجال للاستثمار في القطاعات الأخرى، لكن ومع وقوع الجزائر في أزمة مديونية خارجية خانقة مع انخفاض أسعار البترول وتوجهها المفرط للتمويل الخارجي بالاعتماد على القروض الخارجية استلزم الأمر القيام بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية مع مطلع

التسعينات بقيادة المؤسسات المالية الدولية، مما أدى إلى مرور الجزائر بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق وتخليها عن التوجه الاشتراكي، وأهم القوانين التي أصدرت في هذه الفترة (مصلة، 2012، صفحة 112):

1-قانون النقد والقرض 90-10: بالرغم من أن قانون النقد والقرض 90-10 يهدف إلى تفعيل السياسة النقدية، مما يعني أنه ليس بقانون للاستثمار، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، ومن بينها (قانون رقم 90-10، 1990):

- حرية الاستثمار من خلال السماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي
- حرية الاستثمار من خلال السماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي في مختلف الفروع المخصصة ضمن شروط محددة تتضمن ضرورة جلب التكنولوجيا، تطوير القوة العاملة، تحقيق توازن سوق الصرف.
- القبول بشروط ومبادئ التحكيم الدولي في فض المنازعات والخلافات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.
- تعزيز دور الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد.

2-المرسوم التشريعي 12-93 الصادر في 15 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمار: حيث تضمن هذا القانون على كل الآليات المنظمة للاستثمار في الجزائر وفق ما يلي (المرسوم التشريعي رقم 93-12، 1993):

- تسهيل الآليات المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تخفيف الإجراءات المرافقة وتقديم حوافز جمركية وضريبية.
- الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لفض المنازعات وضمان تحويل الأرباح ورأس المال بالنسبة للمستثمرين الأجانب، حيث صادقت الجزائر على اتفاقية المنظمة الدولية لضمان الاستثمارات سنة 1995.
- إنشاء الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمارات التي تعمل على دعم وتوجيه المستثمرين المحليين والأجانب.

3-الأمر الرئاسي 01/03 بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار: والذي ألغى القوانين السابقة المتعلقة بهذا المجال خصوصا قانون 93/12. وقد جاء هذا القانون بما يلي:

- حسب المادة الأولى منه: "**يطبق هذا القانون على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة**" وبالتالي فقد جعل الاستثمار متاحا في كافة القطاعات باستثناء المحددة قانونا من خلال إلغاء لفظ الأنشطة المخصصة للدولة أو لفروعها الذي كان في القانون السابق، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمارات المنجزة تأخذ شكلين هما الامتياز أو الرخصة؛
- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة؛
- تستفيد الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها والتنظيمات المعمول بها؛ تخضع الاستثمارات إلى تصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛

- المساواة في المعاملة بين الأجانب والجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، مع مراعاة الاتفاقيات المبرمة مع دول الأجانب؛
- لا يمكن أن تتعرض الاستثمارات المنجزة في الجزائر إلى مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع وفي حالة ذلك يُقدم تعويض عادل؛
- تخضع الخلافات بين المستثمر والدولة إلى الجهات القضائية المختصة إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أمضتها الجزائر أو في حالة وجود اتفاق خاص؛
- كما حدد القانون الامتيازات والحوافز التي يستفيد منها المستثمرون في إطار النظام العام أو النظام الاستثنائي.
- توسيع نطاق الاستثمار ليشمل اقتناء أصول في إطار استحداث مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، كما أن المساهمة في المؤسسات تكون بحصة نقدية أو عينية، وتطرق أيضا إلى المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية في منح الامتيازات.
- المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- إلغاء التمييز بين الاستثمار الخاص والعام.
- أكد الأمر على ضمان استقرار التشريع من خلال استمرارية العمل وفق أرضية معروفة غير خاضعة للتغير الفجائي.
- تضمن الأمر على منح مزايا وتسهيلات ضمن إطار عام كالاستفادة من الإعفاء الجمركي للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في دائرة الإنتاج.
- تحديد الهيئات المكلفة بتسيير ملف الاستثمار في الجزائر والمتمثلة أساسا في (مرزوق، 2015، الصفحات 5-6):

❖ **المجلس الوطني للاستثمار**: يترأس هذا المجلس رئيس الحكومة، وتتمثل المهام الرئيسية للمجلس في صياغة الاستراتيجيات والآليات المناسبة فيما يتعلق بترقية الاستثمار وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك ضمن الشروط المحددة في القانون، كما ينظر المجلس في الشكاوى والطعون المقدمة من طرف المستثمرين. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: أنشئت الوكالة الوطنية باعتبارها مؤسسة عمومية تتمتع الشكاوى والطعون المقدمة من طرف المستثمرين.

❖ **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار**: أنشئت الوكالة الوطنية باعتبارها مؤسسة عمومية تتمتع بالطابع المعنوي والاستقلال المالي لتخلف وكالة ترقية ودعم الاستثمار 1993-2000. والوكالة مخولة قانونا بضمان متابعة وترقية الاستثمار مرافقة المستثمرين وتسهيل الإجراءات الإدارية لتجسيد المشاريع الاستثمارية المتاحة في الجزائر، ضمان احترام المستثمرين للقوانين والإجراءات المعمول بها في الجزائر (مرزوق، 2015، الصفحات 5-6).

❖ **الشباك الموحد**: تم استحداث الشباك الموحد ضمن الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للحد من المظاهر البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية لصالح المستثمرين، وهو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

على المستوى المحلي حيث أنشئ على مستوى الولاية ويضم إلى جانب إطارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تدخل في مختلف المسائل المتعلقة بالاستثمار وهي كما يلي: المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح الضرائب، مصالح أملاك الدولة، مصالح الجمارك، مصالح التعمير، التهيئة العمرانية والبيئة، التشغيل والعمل، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، مأمور المجلس الشعبي البلدي، ممثل لجنة الضبط على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات والضبط العقاري.

حيث توفر الوكالة للمستثمرين من خلال تفويض المصالح المعنية في أجل أقصاه 60 يوم من تاريخ إيداع الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار. وعليه فان الشباك الوحيد يعتبر آلية جيدة لتعزيز الاستثمار خاصة وأنه يعالج مختلف العقبات الإدارية التي تقف أمام تجسيد المشاريع الاستثمارية، حيث يضطلع الشباك الموحد بـــ:

- إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا.
- تأسيس وتسجيل الشركات.
- منح الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.
- استقبال المستثمرين وتوجيههم (مرزوق، 2015، صفحة 6).

واستمرت الدولة في تحسين الإطار القانوني فأصدرت:

1-الأمر 06- 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006: المتضمن استحداث تشريع منظم للاستثمار يعدل ويتمم الأمر 01-03، وقد جاء هذا التعديل ليعطي مجالا واسعا لتعزيز الاستثمار، ومن الناحية التنظيمية فقد أصبحت كل المسائل المتعلقة بالاستثمار تخضع لثلاث مستويات أساسية، فعلى المستوى الاستراتيجي يبقى المجلس الوطني للاستثمار مخول بكل القضايا الاستراتيجية المرتبطة بالاستثمار، أما على المستوى السياسي أصبحت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مكلفة بإعداد السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالاستثمار ومتابعة تنفيذها، وعلى المستوى التنفيذي تبقى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تعمل من أجل تعزيز فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، ونشير إلى أنه تم التأكيد مرة أخرى على مبادئ أساسية أهمها (الأمر رقم 06-08، 2006):

- مبدأ حرية الاستثمار.
- إزالة كافة القيود الإدارية.
- ضمان حرية تحويل رأس المال والعوائد المترتبة عنه والتأكيد على عدم اللجوء للتأميم.
- مبدأ منح المزايا والحوافز المستحقة على الاستثمار.

2-الأمر رقم 09/01 المؤرخ في 22 جويلية 2009: يتضمن هذا الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وأهم ما ورد فيه ما يلي (القانون 01-09، 2009):

- تعديل نص المادة 07 من الأمر 06/08 الصادر في 15 يوليو 2006 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث جاء في نص المادة 35 من الأمر 09/01 ما يلي:

- المادة 09: زيادة على الحوافز الجبائية والشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 01 و02 من الأمر 09/01 مما يأتي: "...بعنوان الاستغلال بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة 5 سنوات إذا قام بإنشاء أكثر من مئة منصب شغل عند انطلاق النشاط"، وهذا تأكيدا لمبدأ منح الامتيازات القصوى للمستثمر وانعكاسات هذه الأخيرة على البلد المستقبل للاستثمار.

- قامت المادة 60 من الامر 09/01 بتتميم أحكام المادة 09 من الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم بالأمر 06/08، وتحرر أن كما يأتي: المادة 09 مكرر يخضع منح مزايا النظام العام لتعهد كتابي من المستفيد بإعطاء الأفضلية للمنتوجات والخدمات ذات مصدر جزائري."

- أما المادة 61 فتعدل أحكام المادة 12 مكرر 1 من الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل و المتمم و تحرره كما يأتي: "المادة 12 مكرر 1 يمكن أن تخص المزايا التي يمكن منحها بدون تغيير حتى يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به... دون المساس بقواعد المنافسة، يؤهل المجلس الوطني للاستثمار قانونا للموافقة، لفترة لا تتجاوز خمس سنوات على الإعفاءات أو التخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة التي تثقل أسعار السلع المنتجة عن طريق الاستثمار الذي يدخل في إطار النشاطات الصناعية الناشئة.

- المادة: 62 يتمم الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم بالمواد 04 مكرر 1 و04 مكرر 2 و04 مكرر 3 وتحرر كما يأتي: المادة 04 مكرر :2 لا يمكن تحقيق الاستثمارات المنجزة من طرف الجزائريين المقيمين بالشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية إلا في إطار مساهمة دنيا من هذه المؤسسات تعادل أو تفوق 34% من رأس المال الاجتماعي.

3-الأمر رقم 10/01 المؤرخ في 26 أوت 2010: يتضمن هذا الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2010 قامت المادة 45 من الامر 10/01 بتعديل وتتميم أحكام المادة 4 من الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر 09/01، وتحرر كالتالي (أمر رقم 10-01، 2010):

- جاء في نص المادة 4 مكرر1: تخضع الاستثمارات الأجنبية بدون تغيير حتى نسبة 30 على الأقل من الرأسمال الاجتماعي.

أما عن طريق المادة 49 منه قامت بإتمام المادة 9 من الأمر 03/01 المعدل والمتمم وأهم ما ورد فيه ما يلي:

- المادة 09: زيادة على الحوافز الجبائية والشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 01 و02 من الأمر 10/01 مما يأتي: "... بعنوان الاستغلال بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده

المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة سنة الى 3 سنوات: الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ويمكن رفع هذه المدة من 3 إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط.

إذا قام بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط"، وهذا تأكيدا لمبدأ منح الامتيازات القصوى للمستثمر وانعكاسات هذه الأخيرة على البلد المستقبل للاستثمار.

بقيت الاستفادة من تشجيعات النظام العام بعنوان الإنجاز دون تغيير ما عدا تعلق منها بالامتيازات التي جاء بها الأمر 09/01 (بن طراد، 2015، صفحة 173).

4-قانون رقم 12/12 المؤرخ 26 ديسمبر سنة 2012: يتضمن هذا قانون المالية لسنة 2013. قامت المادة 36 منه بتعديل وتتميم أحكام المادة 9 من الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم وتحرر كما يأتي (قانون رقم 12/12، 2012):

- زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادة 1 و2 من المزايا التي تقررها في المادة 39: "... الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية". تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح، كما تستفيد من هذه الأحكام الإمتيازات الممنوحة سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية ...".
- أما المادة 9 مكرر 1: لا يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي يساوي أو يفوق مبلغها 1.500.000.000 دج، من مزايا النظام العام إلا بموجب قرار من المجلس الوطني للاستثمار.
- بالإضافة إلى المزايا المنصوص عليها في المادة 36 تضيف المادة 39 "بعدم المساس بقواعد المنافسة، يؤهل المجلس الوطني للاستثمار، ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات، لمنح إعفاءات أو تخفيضات على الحقوق أو الضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المفروض على أسعار سلع ناتجة عن الاستثمار والتي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة.

الفرع الثاني: واقع البيئة الاقتصادية في الجزائر

تعد الجزائر كغيرها من الدول التي تسعى إلى مواكبة العصر وتبني الاستثمارات الأجنبية وتسجيعها، بغية تحقيق هذا بذلت جهودا كبيرا في السنوات الأخيرة من أجل تحسين حجم السوق والنمو الاقتصادي باعتبارهما من أهم العناصر أساسية الممثلة للمقومات الاقتصادية، وفيما يلي سنحاول عرض أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري لنتمكن من إعطاء صورة عن واقع البيئة الاقتصادية فيها.

1-حجم السوق:

من أجل التعرف على حجم قوة الاقتصاد الوطني يجب علينا الإطلاع على حجم السوق في الجزائر و تطوره خلال فترة من الزمن، و من خلال الشكل رقم (01) الموضح في الأسفل نلاحظ أن حجم نمو السوق الاقتصادي في الثلاث سنوات الأولى 2011-2013 كان يتراوح ما بين 3% إلى 3.3% إلا أن ارتفع سنة 2014 ليبلغ 4.5% وهذا راجع بشكل كبير من حيث القيمة المضافة إلى قطاع المحروقات الذي ستبلغ حصته في الناتج المحلي الإجمالي 2.6% بعد سنتين من الانخفاض المتوالي عام 2013 (-3.9%) وفي عام 2012 (-3.4%)، وسجلت الجزائر نمو في السوق الاقتصادي بحجم 3.9 % أي ترجع نسبته 0.6 % نتيجة للانخفاض الحاد لأسعار النفط بسبب الأزمة العالمية والتي أثرت على العديد من القطاعات الاقتصادية في الجزائر بشكل سلبي اعتبار بأن الاقتصاد الجزائري قائم على إيرادات النفط، استمر هذا الانخفاض طوال السنوات 2016 و2017 و2018 حيث انخفضت نسبة نمو السوق الجزائري من 3.2% سنة 2016 إلى 1.3 و1.4 خلال سنتي 2017 و2018، ليصل هذا الانخفاض إلى أدنى مستوياته سنة 2019 بنسبة تصل إلى 0.8%، وتزامنا مع ظهور جائحة كورونا سجلت الجزائر ولأول مرة عجزا في نسبة نمو السوق حيث بلغت نسبته -5.1% حيث أدت الأزمة الصحية إلى اغراق الاقتصاد الجزائري وادخاله في حالة من الركود غير المسبوق، ولكن مع بدايات عام 2021 وإلى عام 2022 شهد وضع اقتصادي الجزائري عافية تصاعدية، حيث بلغ في سنة 2021 نسبة 4.1% وتحسن في سنة 2022 إلى 3.2%.

الشكل رقم (19): يوضح تطور نمو السوق الاقتصادي للفترة 2011-2022

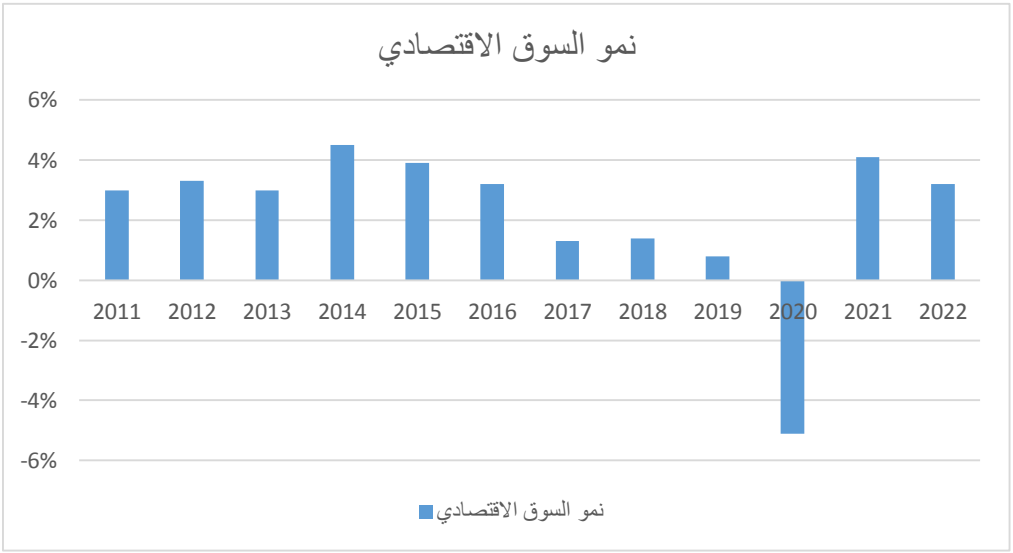

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على: للبنك الدولي في الجزائر، مجموعة البنك الدولي، https://www.albankaldawli.org

2-التضخم:

يعرف التضخم بالارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، سواء كان هذا الارتفاع ناتج عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة، أو العكس أي أنه ناجم عن زيادة في الإنتاج فائضة عن الطلب الكلي، أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج (التضخم، 2008).

الجدول رقم (01): يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر لسنوات 2011-2022

السنوات	معدل التضخم (%)	سعر الصرف (عملة محلية مقابل الدولار)	عجز أو فائض في الموازنة (نسبة من الناتج)	معدل البطالة (%)
2011	4,52	72,94	-2,6	10
2012	8,89	77,32	-0,9	11
2013	3,25	79,65	-1,4	9,8
2014	2,90	80,58	-8,0	10,6
2015	4,78	100,35	1,7	11,2
2016	6,40	109,44	-13,4	10,5
2017	5,40	110,43	-8,6	11,7
2018	4,8	116,59	-7,5	11,7
2019	1,9	119,39	-13,2	11,4
2020	2,4	126,74	-11,7	14,2
2021	6,5	134,99	-13,4	13,4
2022	7,6	142,11	-10,4	11,1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع أطلس بيانات العالم (knoema): ar.knoema.com

ومن خلال تحليل معطيات الجدول رقم (01) نجد أن الجزائر قد شهدت في سنة 2012 معدل التضخم مرتفع قدر ب: 8.89%، مقارنة بسنة2011 حيث قدر معدل التضخم ب: 4.52% ، أي تقريبا ضعف المعدل، ويفسر هذا الارتفاع الهائل بالصعود الخيالي لأسعار المواد الاستهلاكية مثل اللحوم بأنواعها: لحم الخروف و البقر و الأسماك والدواجن، وكذلك المنتجات الغذائية الصناعية و البطاطا)، مما نجم عنها تضخم في الأسعار الداخلية، بسبب فشل الحكومة في التنويع، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي، و في سنة 2013 شهد العالم اخبار سريع في أسعار المحروقات و من هنا بدأ التأثير يظهر على الاقتصاد الجزائري، فقد تراجع معدل التضخم بنسبة 3.25%، وواصل معدل التضخم في الانخفاض حيث سجل في عام 2014 معدل قدر ب: 2,90%، إلا أنه هذا الهبوط لم يدم طويلا ففي سنوات 2015-2016-2018 سجل معدل التضخم ارتفاعا وصل أقصاه عام 2016 حيث بلغ: 6,40% وعام 2017 بمعدل: 5,40%، وهذا تزامنا مع الأزمة النفطية العالمية، بينما شهدت تراجع طفيف في المعدل ب 1.95 %، ويعود إلى انخفاض أسعار المنتوجات الفلاحية الطازجة والمواد الغذائية فقط، و واصل هذا الوضع إلى غاية 2020 ولكن بسبب جائحة كورونا عرف الاقتصاد الجزائري تقلبات أثرت على مستوى الأسعار، حيث بلغ التضخم في عامي 2021-2022 6,5و 7,6 على التوالي.

3-سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف هو عملية تحويل عدد وحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى، أي ما يوازي قيمة أو ثمن عملة معينة مقومة في شكل وحدات من عملة أخرى، وتتطلب عملية تحويل العملات لبعضها معرفة الوسائل والأساليب وكذا مختلف القوى التي تؤثر في تحديد نسب مبادلة عملات الدول المختلفة، وبالتالي معرفة معدل أو سعر العملة الوطنية بما تساويه أو تعادله. وحدات العملة الأجنبية (الجيلاني، 2015، صفحة 7).

ومن خلال معطيات الجدول رقم (01) نلاحظ أن الجزائر قد شهدت ارتفاع مستمر لسعر الصرف حيث ارتفع من 72,94 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد في سنة 2011 إلى 79,37 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد في سنة 2013، وهذا راجع لتذبذب كبير في سعرها، بسبب مروره بأزمات غير مسبوقة من التراجع الحاد مع مرافقة الارتفاع الكبير في أسعار المواد الاستهلاكية مما هدد بشكل جدي القدرة الشرائية للمواطنين، وقد بدأ سعر صرف الدينار مقابل الدولار في التراجع بعد الازمة النفطية التي أثرت في البلاد نتيجة لإعتمادها بشكل كبير على الإيرادات النفطية و في سنة 2015 سجلت 100,35 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد، و مع تداعيات الازمة الصحية التي تسببت في زيادة أسعار الصرف بشكل هائل و أصبحت في 2021 تساوي 134,99 دينار جزائري مقابل دولار، باعتبار أن البنك المركزي الجزائري هو من يقوم بتحديد سعر صرف الدينار

سنويا على ضوء المؤشرات الاقتصادية منها الميزان التجاري وميزان المدفوعات ومداخيل المحروقات واحتياطات النقد الأجنبي.

4-عجز أو فائض في الموازنة:

يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات فاذا كان الفرق موجبا معنى ذلك وجود فائض في الميزان التجاري اما إذا كان الفرق سالبا فانه يمثل عجزا في الميزان التجاري، اما حجم التجارة الخارجية فيتضمن اجمالي قيمة الصادرات والواردات. أي أن الميزان التجاري هو الحساب الذي يظهر صادرات وواردات الدولة ومقدار الفائض او العجز في الميزان التجاري (بلحاج و قليلش، 2022، صفحة 36).

ومن خلال معطيات الجدول رقم (01) توصلنا إلى أن الميزان التجاري الجزائري قد سجل عجزا يقدر طوال السنوات 2011-2014 حيث بلغ أقصاه سنة 2014 حيث سجل عجزا بنسبة 8% من الناتج المحلي، لكنه وبعد الأزمة النفطية العالمية سجلت الجزائر ولأول مرة فائضا في الميزان التجارية بنسبة 1.7% سنة 2015، إلا أن الميزان التجاري سجل عجزا مجددا في سنة 2016 وقد بلغ هذا العجز 13,4%، وقد شهدت الجزائر في سنتي 2017 و2018 تذبذب طفيف على مستوى الميزان التجاري فقد انخفض العجز من 8,6% سنة 2017 إلى 7,5% سنة 2018، وفي عام 2019 سجل الميزان التجاري عجزا بلغت نسبته 13,2 % وظلت الجزائر على هذه الوتيرة إلى غاية 2022.

5-معدل البطالة:

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها، وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة (رحيمي، قرقاد، و العايب، 2018، صفحة 145).

كما هو موضع في الجدول رقم (01) نجد أن معدلات البطالة مرتفعة في الجزائر ب 10.0% و11.0 %في سنتين 2011 و2012 وهذا راجع إلى فشل الحكومة في التنويع الاقتصادي، وكسر اعتمادها المفرط على الأسواق العالمية للنفط والغاز فمن هذا الجانب الذي كان سببا لإهمالها في السعي من أجل خلق بيئة سياسية وتنظيمية تشجع روح المبادرة والاستثمار الخاص، إلا أن هذه النسبة بدأت بالانخفاض تدريجيا لتصل في سنة 2013 إلى 9.8 %أي انخفضت بنسبة 1.2 %وهذا مؤشر جيد، إلا أنه وبسبب الأزمة النفطية التي ضربت عالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص نتج عن ذلك ارتفاع متواصل في معدلات البطالة، حيث تراوحت بين 10%و 12% طوال السنوات 2014-2019، وفي سنة 2020 شهدت الجزائر الكارثة التي عصفت باقتصادها وهي وباء كورونا الذي كان السبب في إغلاق للمصانع و تسريح عدد كبير من العمال، من هنا سجل اكبر معدل بطالة خلال هذه الفترة، حيث بلغ 14.2 %، ورغم انخفاض الحاصل في معدلات البطالة لسنتي 2021 و2022 إلا ان معدل البطالة لايزال مرتفع عن المستوى الطبيعي.

6-معدل النشاط:

للتعرف على معدل النشاط في الجزائر قمنا بتجميع بيانات في الفترة الزمنية (2011-2022) في الجدول رقم (02) الموضح فيما يلي حول كل من معدل النشاط، نسبة التشغيل و معدل البطالة في الجزائر لنفس الفترة، وما نلاحظه من بيانات هذا الجدول أن معدل النشاط شهد ارتفاع طوال الفترة 2011-2013، حيث سجل في 2011 معدل نشاط قدر ب: 40% مقابل نسبة تشغيل تصل إلى 36% ونسبة بطالة تقدر ب: 10%، أما في عام 2012 وبالرغم من ارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى 11%، إلى أن نسبة النشاط أخذت بالتزايد حيث بلغت 42% مقابل نسبة تشغيل وصلت إلى 37.4%، أما في سنة 2013 ومع انخفاض نسبة البطالة إلى 9.8%، نلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبتي النشاط والتشغيل حيث بلغت 43.2%و 39%، ولعل هذا راجع إلى منحى مخططات الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمدته السلطات العمومية لإعطاء الأولوية لخفض معدل البطالة، لكن نلاحظ وجود ارتفاع طفيف في نسبة البطالة سنة 2014 حيث بلغت 10,6% أي زيادة بقدر 0.8% نتج عنها هبوط في نسبة النشاط بمقدار 2.5% لتصل إلى 40,7% ولعل هذا سبب انكماش أيضا في نسبة التشغيل حيث تراجعت من 39% سنة 2013 إلى 36,4% سنة 2014.

وفي سنة 2015 ومع تزايد نسبة البطالة ب0,6% إلا أن نسبة النشاط ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية لتصل إلى 41,8% ويصل أيضا معدل التشغيل إلى 37,1%، وفي سنوات الثلاثة 2016 و2017 و2018 ورغم تذبذب في نسب البطالة والتشغيل التي تراوحت بين (11.7 و10,5%) و(37.4 و36.8%) على التوالي إلا أن معدل النشاط ظل مستقرا على نسبة 41,8%، شهدت الجزائر في سنة 2020 تسجيل أعلى معدل للبطالة حيث بلغت نسبتها 14,2% وقد نتجت عن

ذلك هبوط كبير في نسبة التشغيل وصلت إلى 33,8% وهذا راجع إلى سياسة الحجر المنزلي التي طبقت والتي نتجت عنها إغلاق لأغلب المؤسسات وتسريح لعدد كبير من العمال، وتعافيا من هذه الأزمة الصحية شهد معدل البطالة في سنتي 2021 و2022 تراجعا إيجابيا، حيث بلغت نسبة البطالة في عام 2021 معدل 13.4% أما في عام 2022 وصلت إلى 11,1% بينما ارتفعت نسبة التشغيل من 34,4% في عام 2021 إلى 36,8% عام 2022، أما نسبة النشاط فظلت مستقرة عند نسبة 42% طوال اربع سنوات الماضية.

الجدول رقم (02): يوضح معدل البطالة والنشاط بالجزائر للفترة 2011-2022

السنوات	نسبة النشاط	نسبة التشغيل	نسبة البطالة
2011	%40	%36	%10
2012	%42	%37,4	%11
2013	%43.2	%39	%9.8
2014	%40,7	%36,4	%10,6
2015	%41,8	%37,1	%11,2
2016	%41,8	%37,4	%10,5
2017	%41,8	%36,9	%11,7
2018	%41,7	%36,8	%11,7
2019	%42,2	%37,4	%11,4
2020	%42	%33,8	%14,2
2021	%42	%34,4	%13,4
2022	%42,3	%36,8	%11,1

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية، 1962-2020، صفحة 75).

الشكل رقم (20): تطور نسبة النشاط، التشغيل والبطالة للفترة 2011-2022

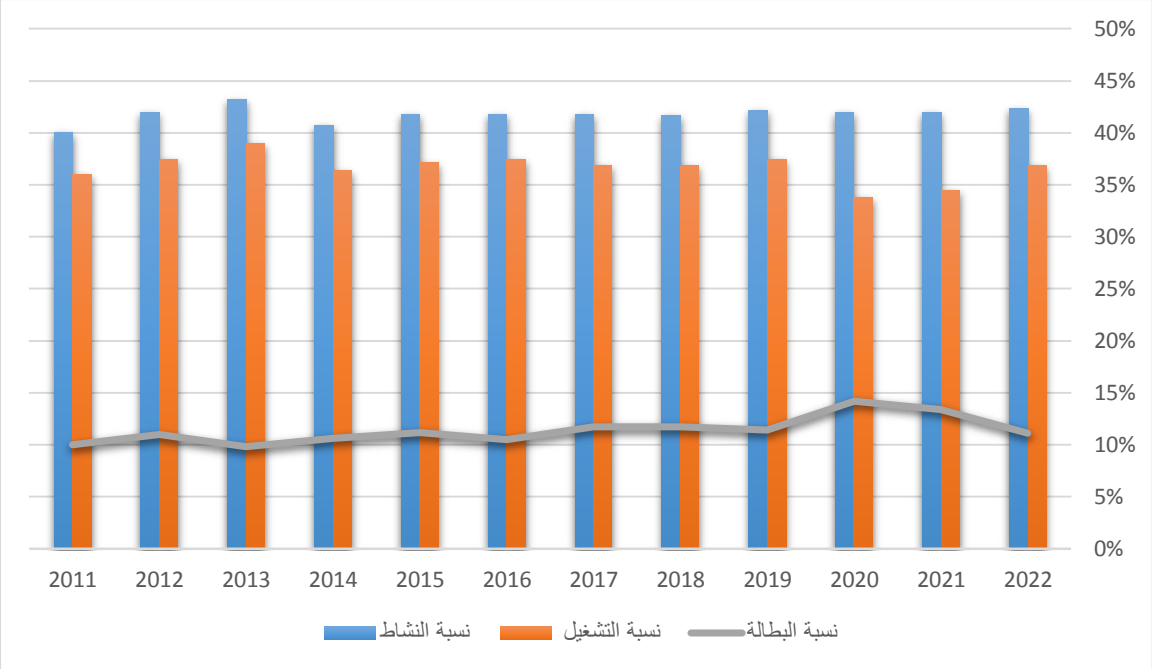

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (02).

الشكل رقم (21): توزيع معدل النشاط حسب الجنس

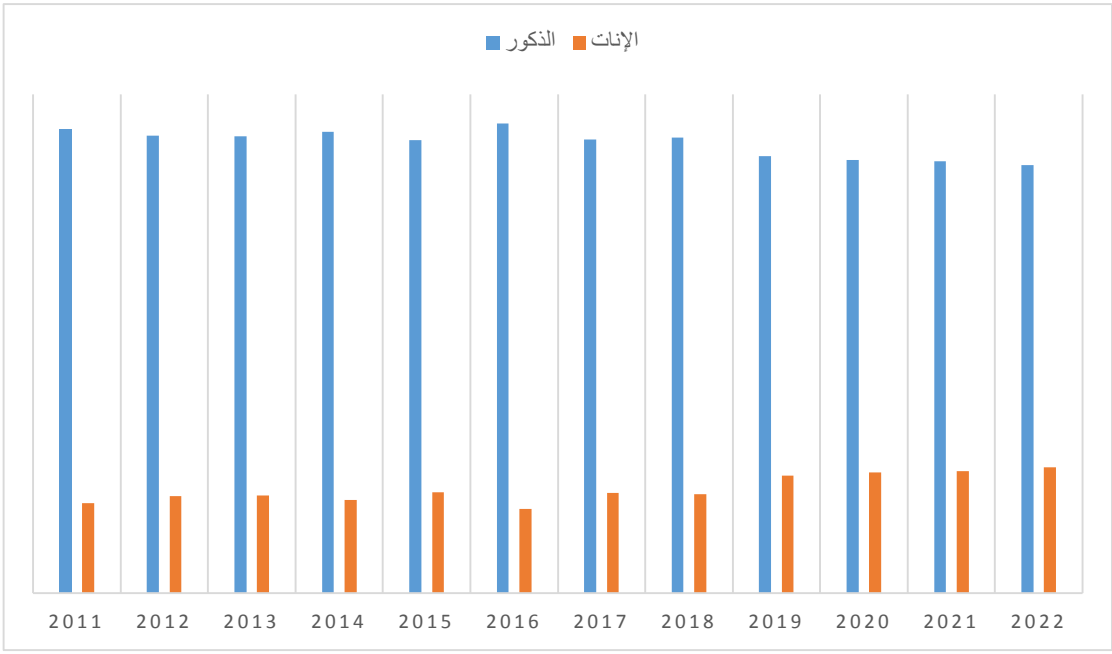

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية، 1962-2020، صفحة 75)

من خلال معطيات الشكل أعلاه يمكن القول أن:

- الذكور تهمين على مجال العمل في الفترة 2011-2018 بنسب تتراوح بين 84.71% و81.71%، على التوالي مقارنة بنسبة عدد الإناث، حيث بلغت نسبة الإناث المهيمنة على مجال العمل نسب تتراوح بين 17.83% و16.82%.

- هناك ارتفاع طفيف في نسبة الإناث المهيمنة على مجال العمل طوال الفترة (2020-2022) حيث زادت نسبة الإناث من: 21.82% سنة 2020 إلى 22.03% سنة 2021 ومن ثم 23,74%سنة 2022.

الشكل رقم (22): توزيع معدل النشاط حسب القطاع

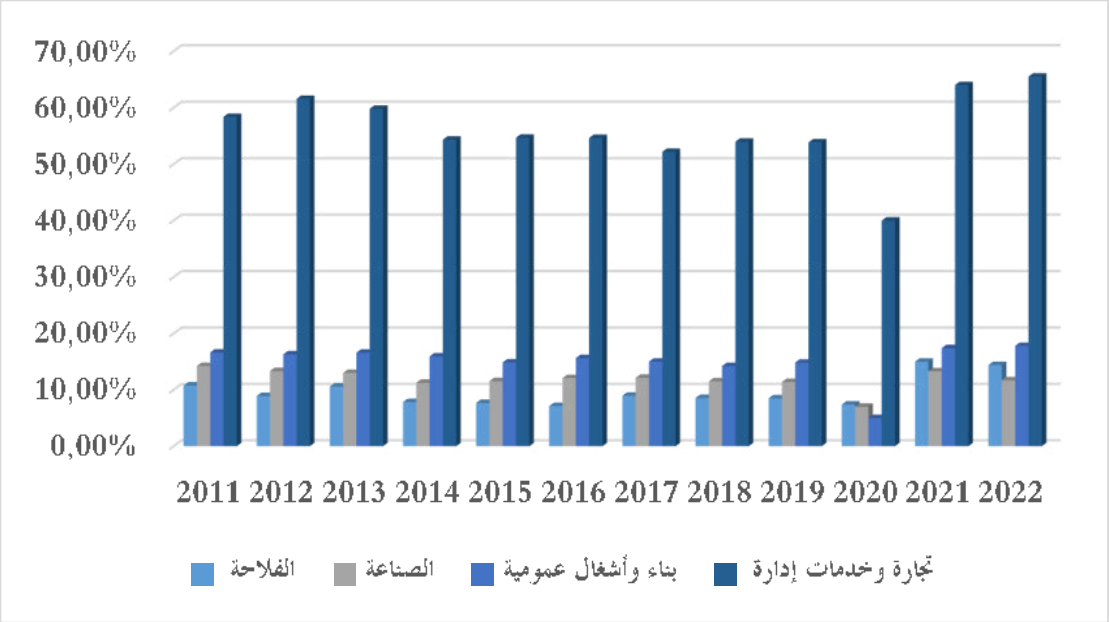

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية، 1962-2020، صفحة 75).

انطلاقا من الشكل رقم (04) نجد أن:

- مجال التجارة وخدمات الإدارة يسيطر على سوق العمل، حيث بلغت نسبته في سنة 2011 58.37%، أما في سنة 2012 اخذت بالارتفاع حيث وصلت إلى 61.56% وهذه أعلى نسبة سجلت وهذا ما يدل على توجه الكثير من الناس إلى المجال باعتباره سهل حيث لا يحتاج إلى قوة بدنية، إلا أنها عادت للانخفاض في سنة 2013 لتصل إلى 59.80%، واستمرت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى نسبة 40% سنة 2020 وعادت للارتفاع لتصل سنتي 2021 و2022 إلى 64% و65%.

- مجال البناء والأشغال العمومية يتحل المرتبة الثانية في سيطرة سوق العمل بنسب ضئيلة، حيث بلغت نسبته عام 2011: 16.62%، لينخفض قليلا لسنة 2012 ويصل إلى نسبة 16.30%، لكن في عام 2013 يعود إلى الارتفاع ليبلغ نسبة 16.60%، ويستمر هذا الانخفاض إلى أن يصل ل 5% سنة 2020، إلا أنه يعود للارتفاع في عامي 2021 و2022 ليصل 17.4% و17.8% على التوالي.

- يليها مجال الصناعة حيث حقق سنة 2011 نسبة هيمنة تقدر ب: 14.24%، وتنخفض تدريجيا لتصل في عام 2012 إلى نسبة 13.33% ومن ثم إلى 13% في سنة 2013 وتستمر بالانخفاض لتصل إلى 5.4% وتأخذ بالارتفاع في عامي 2021 لتصل إلى 13.33%

- يعد أخر مجال يهيمن على سوق العمل بنسب ضئيلة جدا ألا هو مجال الفلاحة، حيث تراوحت نسبته 7.68% و15%.

7-أداء الناتج المحلي الإجمالي:

إن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في بلد ما. يتم حسابه بشكل دوري، عادة على أساس ربع سنوي أو سنوي، لقياس كيفية تغير القيمة الاقتصادية لأنشطة الإنتاج المحلي بمرور الوقت. تشير أرقام الناتج المحلي الإجمالي الإيجابية إلى توسع الاقتصاد بينما تشير الأرقام المتراجعة إلى انكماش الاقتصاد. و إذا كان التغيير الدوري في الناتج المحلي الإجمالي سالبا لفترتين متتاليتين، فقد تبدأ أجراس الإنذار في الرنين لأنها ستعتبر إشارة إلى حدوث ركود اقتصادي (بلحاج و قليلش، 2022، صفحة 36). وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر نمو مستمر في بداية الألفية الجديدة، للارتفاع الكبير لأسعار برميل البترول في السوق العالمية، وكذلك إلى برامج الاستثمار العمومي، حيث بوشر أول برنامج في السداسي الثاني من سنة 2001، وتشمل هذه البرامج في الوقت الراهن، مشاريع هامة للهياكل القاعدية، والتي سمحت على الخصوص بتحسين مناخ استثمارات المؤسسات.

الجدول رقم (03): يوضح الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة 2011-2022.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دولار)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي%
2011	199.4	2.8
2012	207.8	3.3
2013	212.5	2.8
2014	213,81	3,8
2015	165,98	3,7
2016	160,03	3,2
2017	170,10	1,4
2018	174,91	1,2
2019	171,76	1
2020	145,74	-5,10
2021	163,47	3,5
2022	195,00	4,67

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الديوان الوطني للإحصائيات، Alegria GDP، http://lasgeria.opendataforafrica.org/ottenv/algeria-gulp.

الشكل رقم (23): تطور أداء الناتج المحلي للفترة 2011-2022

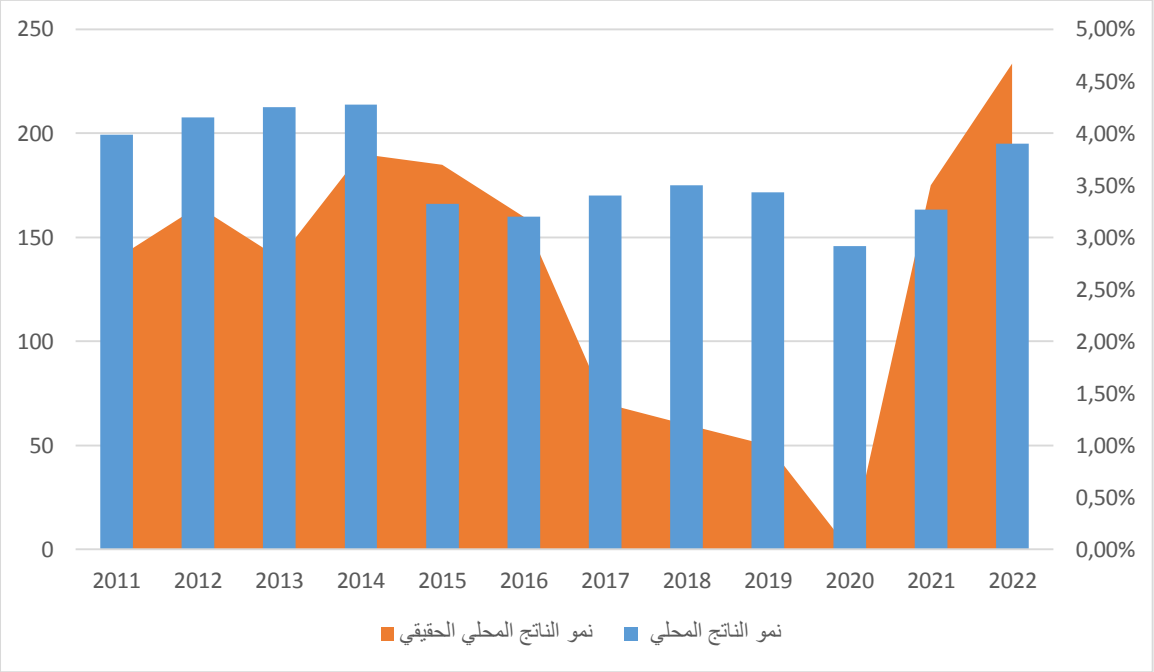

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (03).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر قد سجلت ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال ثلاث السنوات 2011-2012-2013-2014، حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011: 199.4 مليون دولار، وفي سنة 2012 ارتفع ليصل إلى 207,8 مليون دولار، ليصل في سنة 2013 إلى 212.5 مليون دولار أمريكي، وفي عام 2014 قدر ب: 213,81 دولار أمريكي، مما يدل هذا على تحسن في الدخل القومي الإجمالي، وانعكس هذا النمو على الاقتصاد الجزائري من خلال إطلاق الدولة مجموعة من البرامج التي تدعم النمو الاقتصادي مثل: برنامج الدعم الفلاحي برامج دعم الصناعات التقليدية برامج إعادة هيكلة بعض الشركات الكبرى، مسح ديون بعض الشركات و المؤسسات المالية مشاريع بنى تحتية ضخمة كالطريق السيار شرق غرب، برنامج مليون سكن، برامج تشغيل الشباب، مما أعطى دعم لحركة النشاط الاقتصادي، لكن بعد أزمة النفط العالمية شهدت الجزائر تغيرات على ناتجها المحلي حيث بلغ الناتج المحلي 165,98 مليون دولار أمريكي سنة 2015 واستمر بالنزول حيث بلغ 160,03 مليون دولار امريكي في سنة 2016 ، غير أنه في سنة 2017 بدأ الناتج المحلي في التعافي والازدياد في عامي 2017 و2018 حيث بلغت قيمته 170,10 و 174.91 مليون دولار امريكي، ومع حدوث الأزمة الصحية شهدت الجزائر انخفاض في قيمة الناتج المحلي حيث وصلت إلى 145,74 مليون دولار أمريكي مي مقارنة بعام 2019 حيث بلغ 171,76 مليون دولار أمريكي، وشهد الناتج المحلي تحسن طفيف في قيمته لعامي 2021 و2022 حيث بلغ 163,47 و195,00 مليون دولار أمريكي على التوالي، وتعتبر قيمة الناتج الإجمالي في سنة 2020 هي أعلى قيمة.

في حين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل تذبذب في قيمته طوال السنوات 2011 إلى 2016 حيث كانت تتراوح قيمته بين 2,8 إلى 3,8، وقد وصل في سنة 2014 إلى 3,8 %، بينما في الفترة 2017 إلى 2019 تراوحت نسبة الناتج المحلي حول 1,4 و1، وفي عام 2020 وتزامنا مع الازمة الصحة شهدت الجزائر انخفاض شديد في نسبة الناتج المحلي الحقيقي وصل إلى 5,10-، وهذا راجع لاضطرابات الكبيرة التي سببتها الجائحة في الأنشطة الاقتصادية، وبدأ نمو الناتج المحلي الحقيقي في عامي 2021 و2022 حيث بلغ 3,5 و4,67 على التوالي.

الجدول رقم (04): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2011-2022

القطاع / السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	الخدمات	القطاعات الأخرى
2011	35.9	8.1	4.6	9.1	20.1	22.1
2012	34.2	8.8	4.5	9.2	20.4	23
2013	29.8	9.9	4.6	9.8	23.1	22.7
2014	27.0	10.3	4.9	10.4	24.3	23.2
2015	18.8	11.6	5.5	11.5	27.2	26.1
2016	17.3	12.2	5.6	11.9	27.6	25.4
2017	19.7	12.3	5.7	11.8	26.2	24.3
2018	19.5	14.3	5.6	12.4	29,5	18.7
2019	17	17,1	8.2	11	32.1	14,6
2020	10.3	16	6.5	7.9	27.6	31.7
2021	20.8	14.4	5.3	18.7	32.5	8.3
2022	20.2	20.2	5.2	17.3	33.1	4

المصدر: (حنيش و بوضياف، 2020، صفحة 77)،

من خلال تحليل الجدول أعلاه نجد أن:

- يهيمن قطاع المحروقات على النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، لكن رغم هذه الأهمية الكبيرة إلا أنه شهد انخفاض متواصل في قيمته، فقد بلغت نسبة هيمنة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي لسنة 2011 و2012 35.9% و34.2% على التوالي، إلا أنه وفي بدايات مطلع سنة 2013 ومع احداث الأزمة النفطية والتي اثرت في أسعار النفط على مستوى العالم انخفضت شهد قطاع المحروقات ليبلغ نسبة 29,8% وظل هذا الانخفاض متواصل حتى عام 2019 ليبلغ 17% من اجمالي تكوين الناتج المحلي الجزائري، وفي عام 2020 وتزامنا مع جائحة كورونا شهد قطاع المحروقات تدهورا في مساهمته لتكوين الناتج المحلي حيث بلغ نسبته 10,3%، وتعافيا من مخلفات هذه الأزمة تحسن القطاع المحروقات ليعود لسابق عهده ويشهد ارتفاعا من 20,8% سنة 2021 إلى 20,2% سنة 2022.

- عرف قطاع الفلاحة تحسن متواصل في نسبة تكوينه للناتج المحلي الإجمالي طوال السنوات 2011-2019، حيث بلغت نسبته في عام 2011: 8,1% وتضاعف خلال هذه الفترة ليستقر عند 17.1% سنة 2019، ولعل التحسن في الأداء راجع للسياسات التي طبقتها الحكومة في مجال التصدير واستصلاح الأراضي والحوافز التشجيعية للقطاع، إلا أنه انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في السنتين 2020 و2021 حيث بلغت نسبته 16 و14,4 على التوالي، وتشافيا من أزمة كورنا التي حدث في السنتين الماضي عاد القطاع الفلاحة للارتفاع حيث بلغت نسبته 20,2% في عام 2022.

- تعتبر مساهمة قطاع الصناعة محدودة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن نسب مساهمته تتذبذب طوال الفترة المدروسة بين 4,5% و6,5%، إلا أنه حقق ارتفاع معتبر في سنة 2019 حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 8,2%.

- هناك ارتفاع ملحوظ في نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد تزايد في نسبته من 9,1% سنة 2011 إلى 12,4% سنة 2018، إلا أنه انخفض في سنة 2019 و2020 ليسجل هبوط في نسبته من 11 سنة 2019 إلى 7,9 سنة 2021، لكنه سرعان ما يعود للارتفاع ليبلغ ذروته سنة 2021 فيصل إلى نسبة 18.7%.

- نلاحظ أن مساهمة قطاع الخدمات تتفاوت أهميته النسبية بشكل كبير عن باقي القطاعات الأخرى حيث بلغت نسبته 20,1% سنة 2011 لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2019 حيث بلغت 32.1% ومع حدوث الأزمة الصحية شهد قطاع الخدمات انخفاضا قدره 4,5% لتصل نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي إلى 27.6% ولعل هذا السبب راجع لسياسة الحجر المنزلي التي فرضت وهذا ما أدى إلى الاستغناء عن هذا القطاع، إلا أنه في وفي سنتي 2021 و2022 وبعد الجائحة شهد هذا القطاع انتعاشا قويا، حيث بلغت نسبته 32,5% و33,1% على التوالي، وكان هذا النمو مدفوعا بنمو غالبية فروع الخدمات المسوقة لاسيما فروع النقل والاتصال، المطاعم والمقاهي، والفنادق والخدمات المقدمة للمؤسسات.

8-قوة التجارة الخارجية:

يعتبر القطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، ونظرا للإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني فقد كان لها الأثر النسبي على منحى التجارة الخارجية، حيث يمكن القول أن التجارة الخارجية الجزائرية عرفت عدة مراحل، فقد لجأت الجزائر منذ الاستقلال إلى سياسة الحماية والاحتكار التجاري ولكن هذا لم يدم إلا عدة سنوات، لما كانت وارداتها أكبر من صادراتها، حيث تتشكل صادراتها من البترول خصوصا وقطاع المحروقات عموما (قويدري و سعيدي، 2003، صفحة 123).

وقد عرفت التجارة الخارجية الجزائرية تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات أو الصادرات خصوصا بعد سنة 2004، نظرا لسياسة تحرير التجارة الخارجية التي قامت بها من خلال الاصلاحات الاقتصادية، حيث قامت بالعديد من الإجراءات في السنوات الأخيرة للتقليل من حجم الواردات وتنويع صادراتها، إضافة إلى البرامج الاستثمارية الكبرى.

الجدول رقم (05): يوضح تطور التجارة الخارجية للجزائر في الفترة 2011-2022

السنوات	الواردات (CAF) (مليار دولار)	الصادرات (FOB) (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)	معدل التغطية %
2011	47.24	73.48	29.24	156
2012	50.37	71.86	21.49	143
2013	55.28	64.97	9.94	118
2014	58,58	62,88	4,30	107
2015	51,50	37,78	13,17	73
2016	47,08	30,02	17,06	64
2017	46,05	35,19	-10,86	76
2018	46,19	41,16	-5,02	89
2019	38,41	33,06	-5,35	86
2020	31,40	21,54	-9,85	68
2021	37,46	38,55	1,23	103
2022	28,86	45,27	26,77	157

المصدر: (شليحي، 2020، صفحة 92)

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري سجل انخفاض في الفترة 2011-2013 حيث سجل في سنة 2011 قيمة 29.24 مليار دولار، قدرت صادرات سنة 2011 ب 73.48 مليار دولار مقارنة بالواردات التي بلغت 47.24 مليار دولار ونتيجة هذا التحسن سجلت الجزائر معدل تغطية قدر ب: 156%، إن هذا التحسن لم يدم فقد سجل الميزان التجاري الجزائري في سنة 2012 قيمة 21.49 مليار دولار بانخفاض تبلغ نسبته 7.75% مقارنة بالسنة الماضية ولعل هذا راجع لارتفاع قيمة الواردات مقابل الصادرات، حيث بلغت قيمة الواردات لسنة 2012 :50,37 مليار دولار مقابل 71.86 مليار دولار لصالح الواردات، ونتيجة لهذا انخفض معدل التغطية ليصل إلى: 143%، وواصل رصيد الميزان التجاري بالانخفاض سنة 2013 ليصل إلى 94.9 مليار دولار وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 59.9 % والارتفاع الكبير في الواردات بنسبة 23.9% مما أثر ذلك على معدل التغطية الذي انخفض هو الآخر من 143 % سنة 2012 إلى 118 %سنة 2013، وواصل رصيد الميزان التجاري في الانخفاض حيث وصل سنة 2014 إلى 4,30% وهذا راجع إلى زيادة الكبيرة في قيمة الصادرات مقارنة بالواردات، حيث بلغت الصادرات سنة 2014 ب 58,58 في حين بلغت قيمة الواردات 62,88 مليار دولار، وبالتالي انخفاض معدل التغطية إلى 107%، ومن سنة 2015 إلى سنة 2020 ظل الميزان التجاري

الجزائري عاجزا بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد وانخفاض الصادرات نظرا لهبوط أسعار المحروقات، حيث شهد الميزان التجاري الجزائري عجزا وصل لأغلى مستوياته حيث قدر في سنة 2017 ب: 10,86- مليار دولار، ووصل معدل التغطية أنذاك إلى 76%، وكذلك وبسبب الوباء والأزمة الصحية التي ضربت الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، سجل الميزان التجاري عجزا بالغا قدر ب: 9,85 مليار دولار أمريكي نتج عنه معدل تغطية يقدر ب: 68%، إلا أنه في سنتي 2021و 2021 نلاحظ انتعاش في رصيد الميزان التجاري الجزائري بسبب الانخفاض الملحوظ في قيمة الواردات يقابله الزيادة في قيمة الصادرات، حيث بلغت الواردات لسنتي 2021 و2022: 37,46 و28,86 مليار دولار على التوالي مقارنة بقيمة الصادرات التي بلغت 38,55 و45,27 مليار دولار أمريكي على التوالي، نتج عن هذا التغير الإيجابي ارتفاع في رصيد الميزان التجاري من 1,23 إلى 26,77 مليار دولار أمريكي سنة 2022، وبالمقابل ارتفاع معدل التغطية من 103% إلى 153% سنة 2022

9-ميزان المدفوعات:

سنستعين فيما يلي بأهم مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري الموضحة في الجدول رقم (06) الموالي:

الجدول رقم (06): يوضح أهم مؤشرات ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2011-2022

السنوات	الدين الحكومي ب%	المديونية الخارجية (%)	إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)	رصيد ميزان المدفوعات
2011	9,25	6.05	191.36	20.14
2012	9,32	5.52	200.58	12.05
2013	7,09	5.25	201.43	0,13
2014	7,65	5,52	186,35	-5,88
2015	8,73	5,52	150,60	-27,5
2016	20,43	4,67	120,79	-26,03
2017	26,80	5,46	104,85	-21,8
2018	38,25	5,71	87,38	-15,82
2019	46,04	5,71	71,80	-16,93
2020	52,27	5,49	59,43	-16,4
2021	62,98	7,38	56,21	-1,48
2022	62,74	7,13	71,85	18,47

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://data.albankaldawli.org ،https://ar.knoema.com

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ:

- شهد الدين الحكومي تذبذب في نسبه طوال السنوات 2011 حتى 2015ـــ، حيث قدر في عام 2011 ب: 9,25% من الناتج المحلي أما في عام 2015 قد بلغت نسبته من الناتج المحلي 8,73%، إلا أن ارتفع قيمته إلى 20,43% وظل الدين الحكومي في ازدياد كبير حيث وصل في سنة 2021 إلى 62,98% ويمكن أن نقول أن السببين الرئيسيين اللذان أديا بالدولة إلى استنزاف ناتجها المحلي هما: الأزمة النفطية والتي سببت في نزول كبير في أسعار النفط وكذلك الأزمة الصحية التي أثرت سلبا بمختلف اقتصاديات الدولة.

- يمكن القول أن المديونية الخارجية شهدت طوال الست سنوات الأولى انخفاض ملحوظ في قيمها وهذا ما يدل على قدرة الجزائر تسديد دينها الخارجي، حيث قدرت المديونية الخارجية في سنة 2011 ب: 6.05 مليار دولار، وظل هذا الانخفاض متواصل حتى نهايات سنة 2016 حيث قدرت آنذاك ب: 4.67 مليار دولار، إلا أن الدين الخارجي شهد انقلاب في الخمس سنوات الأخيرة حيث ارتفعت قيمته من 5,46 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 7,38 مليار دولار أمريكي في سنة 2021، و تداركا للوضع الحرج الذي مرت به الجزائر حاولت تسديد جزء من دينها الخارجي حيث قدر هذا التسديد ب 0,25% ليصل الدين الخارجي في سنة 2022 إلى 7,13 مليار دولار أمريكي.

- عرفت الجزائر تزايد مرتفع في قيمة الاحتياطات، حيث بلغ إجمالي الاحتياطات في سنة 2011 191.36 مليار دولار، وواصل تزايده فقدر في سنة 2012 قيمة: 200.58 مليار دولار وسنة 2013: 201.43 مليار دولار، ولكنه بدأ في انخفاض منذ بدية سنة 2014، وهذ ما يعني أن الجزائر بدأت في استغلال هذه الاحتياطات، حيث بلغ مجمل الاحتياطات سنة 2014 قيمة 186,35 مليار دولار وتواصل هذا الانخفاض ليصل سنة 2021 إلى 56,21 مليار دولار، لكنه شهد تحسن في سنة 2022 حيث قدر إجمالي الاحتياطات 71,85 مليار دولار أمريكي.

- شهد ميزان المدفوعات الجزائري انخفاضا ملحوظ طول الفترة 2011-2013 حيث سجل في سنة 2011 قيمة 20.14 مليار دولار أمريكي في حين أنه في سنة 2012 انخفض بنسبة 8.11% حيث بلغ قيمة 12.05 دولار امريكي، وواصل بالانخفاض حيث وصل سنة 2013 إلى 0.13 دولار أمريكي، وانطلاقا من سنة 2014 عرف رصيد الميزان المدفوعات عجزا وصل إلى 5,88-مليار دولار أمريكي، إلا أنه في سنة 2015 وتزامنا مع الأزمة النفطية والمهيار أسعار النفط شهد ميزان المدفوعات عجزا قد ب 27,5 مليار دولار أمريكي، لكن سرعان ما بدأ رصيد ميزان المدفوعات بالتحسن في انخفاض العجز، حيث انتقل من 26,03- مليار دولار سنة 2016 إلى 1,48- سنة 2021، وفي سنة 2022 شهد ميزان المدفوعات الجزائري فائضا في رصيده بقيمة 18,47 مليار دولار أمريكي.

الفرع الثالث: البنية التحتية

تتمتع الجزائر بالعديد من المقومات والمؤهلات الفريدة والعناصر التنافسية التي تجعلها قادرة على توفير مناخ استثماري ملائم وجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية. وفيما يلي سنعمل على توضيح ما تمتلكه الجزائر من مقومات بنيتها التحتية من مواصلات وتكنولوجيا المعلومات والتي من شأنها المساهمة في حسن تطبيق مفهوم الإدارة الالكترونية لديها.

أولا: قطاع النقل والمواصلات

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة في مجال النقل والمواصلات تتمثل فيما يلي:

1-النقل البري:

تمتلك الجزائر شبكة طرق كثيفة ومتنوعة من طرق سيار وطرق وطنية تقدر بـ 114.102 كم، 80% منها معبدة. تشمل هذه الشبكة على 29573 كلم طريق وطني و24109 كلم طريق ولائي و420 60 كلم طريق بلدي. وتمتلك الجزائر طريق سريع بستة مسارات يربط شرق البلاد بغربها ويبلغ امتداده 216 1 كم منها 1086 كم تم تسليمها رسميا وهي في الاستخدام الآن، أما تسليم الباقي من هذا الطريق فسيتم في سنة 2015. كما تمتلك الطريق السريع العابر للصحراء شمال وجنوب والذي تمت إعادة تهيئته بقرار من الحكومة لزيادة التبادل التجاري بين الدول الست المتواجدة على طول هذا الطريق وهي: الجزائر، المالي، النيجر نيجيريا التشاد وتونس.

وضمن المخطط الخماسي (2010-2014) يتم تخصيص قيمة 42 مليار دولار لإنشاء 2500 كم من الطرق وتأهيل 12000 كم أخرى. كما خصص 38 مليار دولار لإنشاء 17 سكة حديدية جديدة بطول 6000 كم. فبالنسبة لهذه الأخيرة نجد أن الجزائر تمتلك منها 3512 كم، منها 215 كم خطوط مكهربة وتغطي 17% من النقل البري، وينتظر أن تصل إلى 9500 كم مع نهاية سنة 2014. وتربط هذه الشبكة أكثر من 200 محطة تغطي خاصة المنطقة الشمالية من البلاد منها 299 كم سكك مكهربة، و305 سكك مزدوجة، و1085 سكك ضيقة، وتربط هذه الشبكة أهم المدن الشمالية ببعضها وتصل خطوطها إلى مناطق استخراج المواد الأولية بالمقالع والمناجم حتى وصولها للمناطق الصناعية والموانئ.

أما بالنسبة للمواصلات فنجد أن الجزائر تشحذ جهودها لتطوير هذا القطاع في السنوات الأخيرة وخاصة ضمن الإطار المالي لمخططات التنمية، حيث شهدت الجزائر افتتاح مترو الجزائر العاصمة سنة 2012 والذي يبلغ طوله 9 كلم على امتداد 10 محطات، إن هذا الأخير سيجعل من الجزائر أول مدينة في المغرب العربي مجهزة بمترو الأنفاق. كما أطلقت مشروعاً آخراً رائد في إطار المخطط الخماسي (2010-2014) والذي يتمثل في إنشاء مترو وهران (جوامع، 2016، صفحة 300).

2-النقل الجوي: يتكون الأسطول الجوي للجزائر من 123 طائرة معظمها من نوع "بوينغ" و"إيرباص" وهي طائرات حديثة، وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنويا نقل 10.6 مليون مسافر، ونحو 120 ألف طن من البضائع، ويوجد بالجزائر 157 مطارا منها 22 مطار دولي والباقي منها داخلي وجهوي، وخاص، أهمها مطار هواري بومدين ومطار وهران الدولي ومطار عنابة الدولي ومطار قسنطينة الدولي، وتشرف شركة الخطوط الجوية الجزائرية على النقل الجوي، بالإضافة إلى مساهمة شركة طيران الطاسيلي في النقل الداخلي وخاصة نحو الجنوب.

3-النقل البحري: تمتلك الجزائر 52 ميناءا بحريا على الشريط الساحلي بطول إجمالي يقارب 1622 كلم عبر 14 ولاية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، هذه الموانئ منها ما هو مخصص لتصدير المحروقات كميناء بجاية وسكيكدة، بينما تعتبر موانئ الجزائر العاصمة ووهران وعنابة موانئ متعددة النشاطات منها نقل المسافرين بحرا نحو فرنسا واسبانيا

ويضم الأسطول البحري 74 سفينة بحرية، منها 17 ناقلة للبترول و13 ناقلة للغاز السائل و11 منها لنقل المواد الكيماوية والبترولية و6 لنقل المسافرين.

4-شبكة السكك الحديدية: تربط شبكة السكك الحديدية أهم المدن الشمالية ببعضها، وتصل خطوطها إلى مناطق استخراج المواد الأولية بالمناجم وصولا إلى المناطق الصناعية والموانئ، وتعد الجزائر من أهم الدول الإفريقية من حيث كثافة السكك الحديدية، والتي يبلغ طولها 12200كلم بها جزء مكهرب.

التليفريك: يوجد التليفريك في كل من الجزائر العاصمة والبليدة، قسنطينة، عنابة، وهران وبجاية.

الترامواي: استفادت خمسة ولايات من خدمة الترامواي وهي الجزائر العاصمة، وهران، سطيف، سيدي بلعباس وقسنطينة (شريط و محروق، 2020، صفحة 56).

ثانيا: قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

قد عملت الدولة الجزائرية منذ الألفية على تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعلها ضمن استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد حققت الجزائر إنجازات هامة في هذا القطاع، حيث تم ترتيبها ضمن الدول التي حققت تقدما محرزا في مجال تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

- وصلة الألياف البصرية الجزائر –عين قزام التي تصل إلى غاية حدود النيجر.
- وصلة الألياف البصرية البحرية وهران –فالنسيا التي تربط مدينة وهران بمدينة فالنسيا بقدرة تدفق تصل إلى 100 جيغا بيت وبطول يبلغ 563 كلم.
- **الهاتف النقال:** في هذا المجال أولج التوسع من خلال المنافسة الحادة لثلاثة متعاملين في السوق الجزائرية، حيث بلغ عدد المشتركين حالي 45 مليون مشترك مع توفير عروض متنوعة وبأسعار تنافسية، كما عرف استعمال تكنولوجيا الجيل الثالث G3 منذ عام 2014 والتي تم تعميمها في جميع أنحاء الوطن، ومع دخول عام 2016 تم إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع 46 والتي سمحت بتسهيل الحياة الرقمية للمؤسسات والمواطنين.
- **الاتصال عبر السائل:** استكمالا للشبكات الأرضية والبحرية، تم اتخاذ العديد من الإجراءات وإطلاق أخرى في طور الإنجاز في مجال الاتصال عبر السائل من أجل إنشاء مجموعة أرضيات توفر للمستخدمين عدة حلول في مجال الاتصال والخدمات عبر السائل المؤتمرات عن طريق الفيديو، تحديد الموقع الجغرافي) (شريط و محروق، 2020، صفحة 59).

المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2011-2022

سنتطرق في هذا المطلب إلى صورة واقعية عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة الممتدة بين 2011 و2022، حيث سندرس أولا تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وكذا التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الواردة للجزائر.

الفرع الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2011-2022

أولا: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر 2011-2022

فيما يلي حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر للفترة 2011-2022

الجدول رقم (07): يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر 2011-2022

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم التدفقات (مليار دولار)	2.57	1.50	1.69	1.50	-0.584	1.63
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حجم التدفقات (مليار دولار)	1.23	1.47	1.38	1.143	0.870	0.756

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://data.albankaldawli.org

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر كان في أعلى قيمته سنة 2011 حيث قدر ب: 2.57 مليار دولار، لكن سرعان ما أخذ بالانخفاض ففي سنة 2012 بلغ حجم التدفقات 1.5 مليار دولار، لكن لم يدم هذا الهبوط ففي سنة 2013 وصلت حجم التدفقات إلى: 1.69 مليون دولار، ولعل هذا التذبذب الحاصل راجع إلى كون الدولة قد بدأت في إجراءات تقشفية جراء انهيار أسعار المحروقات و هو ما جعل هناك عزوف للمستثمرين الأجانب من القطاعات الريعية (القطاع الإستخراجي)، قطاع المنشآت العمومية قطاع الخدمات التي كانت تدر عليهم أرباح عالية، إلا أنها عادت للانخفاض في سنة 2014 لتصل إلى 1.50 مليار دولار، و لأول مرة تشهد الجزائر عجزا في حجم التدفقات الواردة حيث بلغت -0.54 ولعل هذا راجع للأزمة النفطية العالمية التي حصلت والتي أدت إلى هبوط كبير في أسعار النفط مما أدى إلى اختلال الاستثمار الجزائر باعتبار أن القطاع المحروقات يمثل ما نسبته 95% من صادرات الجزائر، إلا أن الجزائر في سنة 2016 شهدت انتعاشا في حجم تدفقاتها حيث بلغت 1.63 مليار دولار، وفي سنوات 2017 و 2018 و2019 و2020 شهدت الجزائر تذبذب طفيف في حجم تدفقاتها تراوح بين 1.43 مليار دولار إلى 1.14 مليار دولار، لتشهد في عامي 2021 و2022 هبوط كبير في حجم تدفقاتها حيث انخفضت حجم تدفقاتها في عام 2021 إلى 0.87 مليار دولار وفي سنة 2022 إلى 0.75 مليار دولار، وهذا يعود إلى جائحة كورونا وما أحدثته في الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم(24): يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر 2011-2022

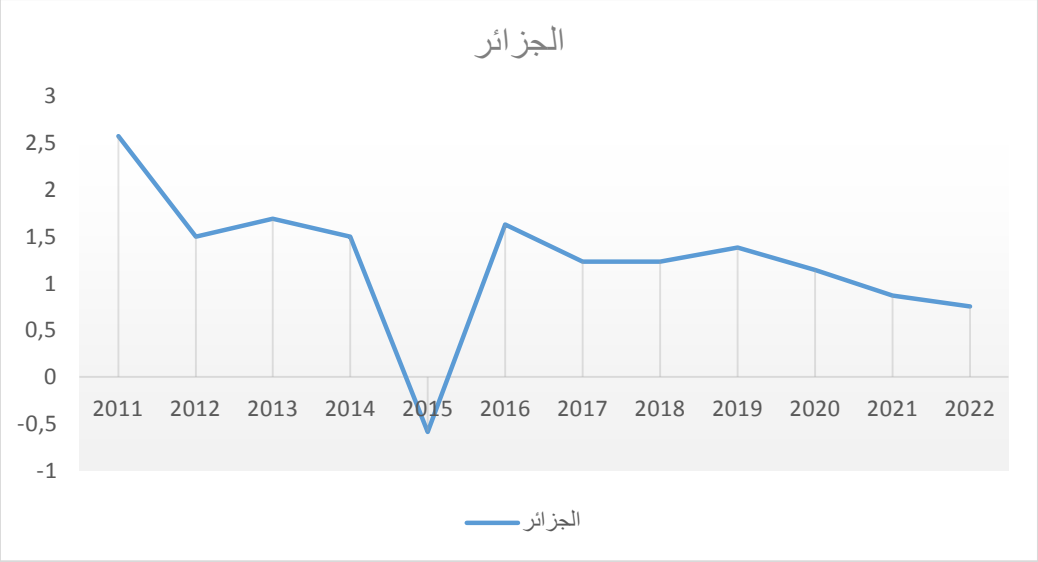

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على معطيات الجدول.

ثانيا: حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة 2011-2022

وفيما يلي جدول يوضح حصة الدولة الجزائرية من التدفقات الأجنبية مقارنة بباقي الدول العربية في الفترة 2011-2022:

الجدول رقم(08): يوضح حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية خلال الفترة 2011-2022

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الحصة (%)	5.99	2.80	3.49	3.40	-1.45	4.98
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
الحصة (%)	3.93	4.82	3.8	0.2	2.6	0.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (طيار و آخرون، 2020، صفحة 57)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنوات 2020-2021-2022-2023.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك انخفاض ملحوظ في نسبة حصة الجزائر من التدفقات الاستثمارية الأجنبية العربية، حيث نلاحظ أنه في سنة 2011 قد بلغت هذه النسبة أعلى مستوياتها حيث قدرت ب: 5.99% مقارنة بالسنتين 2012 و2013 لكن رغم هذا الانخفاض إلى أنها في سنة 2013 سجلت تحسن حيث بلغت نسبة حصة الجزائر من التدفقات 3.49 %مقارنة ب 2.80% في سنة 2012، وهذا راجع إلى الاضطرابات السياسية والأمنية التي عاشتها الجزائر، حيث أثرت سلبا على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، بلغت حصة الجزائر من التدفقات الاستثمارات الأجنبية العربية في سنة 2014 ما يقدر ب: 3.40 % لتنخفض إلى 1.45-% جراء التدفقات السيئة التي سجلتها في هذا العام، عادت حصة الجزائر لترتفع إلى 4.98% بسبب تحس الأداء الاستثماري لهذا العام، شهدت حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية

الواردة للدول العربية تذبذب طفيف خلال السنوات الخمس (2017-2018-2019-2020-2021) لتشهد انخفاض ملحوظ في سنة 2022 لتصل إلى 0.1%.

الشكل رقم (25): يوضح حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية خلال الفترة 2011-2022

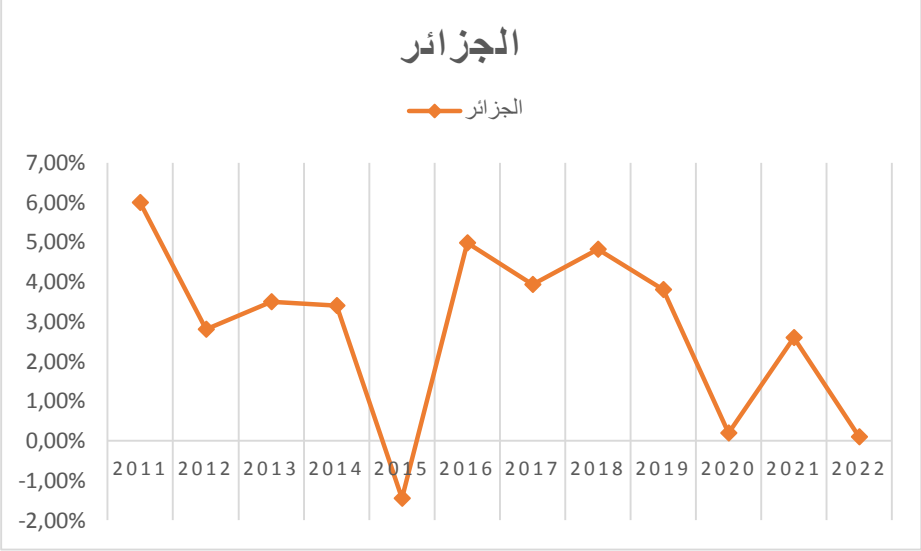

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة إلى الجزائر في الفترة 2011-2020

أولا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2011-2020

يمكن توضيح أهم الدول المستثمرة في الجزائر في إطار الاستثمارات الأجنبية الواردة في اجمالي الفترة المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(09): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال 2011-2020

المناطق	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الشركات
أوروبا والاتحاد الاوربي	68	7499.7	59
الصين	13	9827	8
آسيا	7	3695.8	4
تركيا	4	2451.3	4
قطر	3	2150	3
مصر	3	1553	3
جنوب افريقيا	1	350	1
أخرى	172	21720.1	117
المجموع	271	49246.9	199

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (الصادرات، 2018، صفحة 120)، (الصادرات - COUNTRY PROFIL , ALGERIA, 2022, p. 03)

حسب بيانات الجدول نلاحظ أن الدول الأوربية كانت على رأس القائمة بعدد مشاريع يقدر ب68 مشروع بقيمة 7499.7 مليون دولار بعدد شركات يقدر ب: 54 شركة استثمارية، تليها في القائمة الصين ب 13 مشروع بقيمة 9827 مليون دولار، ومن ثم آسيا بقيمة استثمارية تقدر ب: 3695.8 مليون دولار أمريكي، ومن ثم تركيا ب 4 مشاريع قدرت قيمتهم الاستثمارية ب: 2451.3 مليون دولار بعدد أربع شركات، وتأتي من بعدها قطر ومصر ب 3 مشاريع بقيمة 2150 دولار أمريكي و 1553 مليون دولار أمريكي على التوالي، أما في آخر القائمة نجد افريقيا قد ساهمت بمشروع استثماري بلغت قيمته استثمارية تبلغ 350 مليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (26): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2011-2020

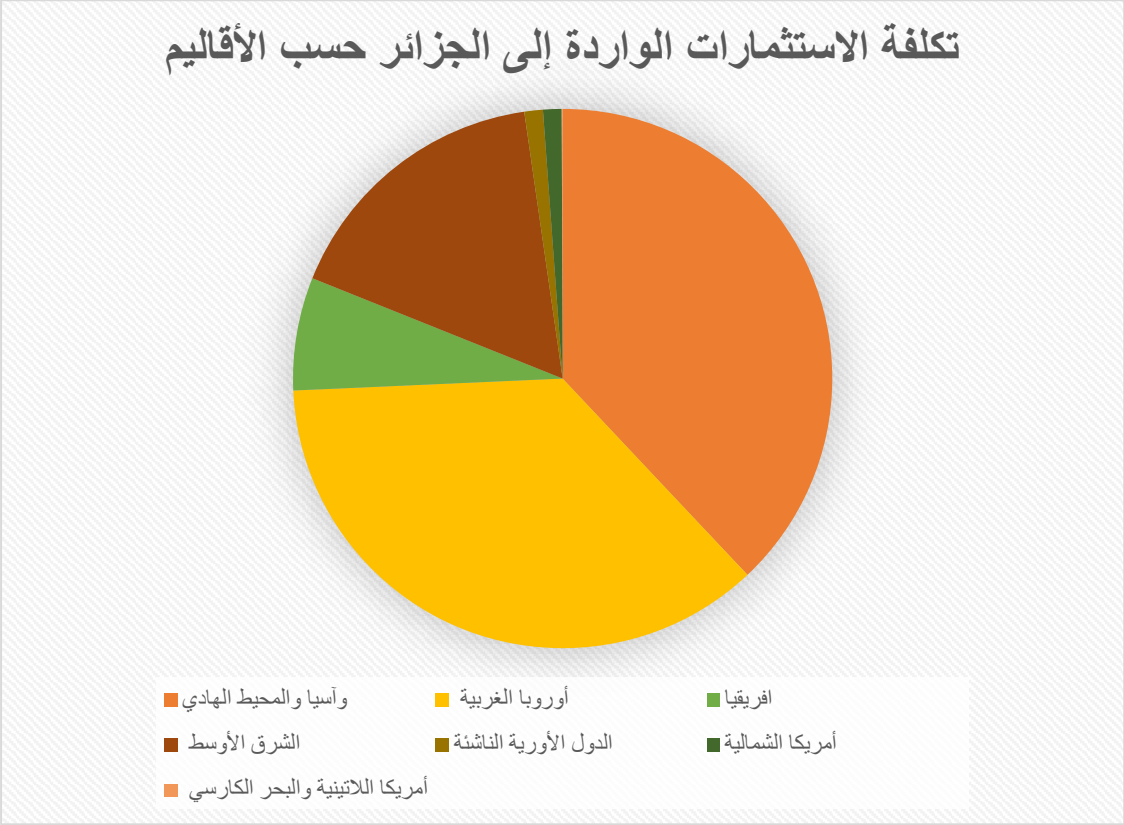

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

ثانيا: أهم الشركات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2011-2020

وفيما يلي الجدول لأهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (10): يوضح أهم الشركات المستثمرة في الجزائر خلال 2011-2020

الشركة المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	البلد
CITIC Group	6,000	1	الصين
China State Construction Engineering Corporation (CSCEC)	3,300	1	الصين
Indorama	3,151	3	بورما
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	2,209	1	اسبانيا
Qatar Petroleum (QP)	2,000	5	قطر
Total	1,929	2	فرنسا
Egyptian General Petroleum Corporation	1,404	1	مصر
Taypa Tekstil	900	1	تركيا
ArcelorMittal	837	1	لوكسمبورغ
Tosyali Holding	837	1	تركيا
المجموع	20,567	17	_

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (الصادرات، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، 2018، صفحة 120)، (الصادرات , COUNTRY PROFIL – ALGERIA, 2022, p. 03).

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر في الفترة 2011-2020

وفيما يلي الجدول يبين التصنيف القطاعي للاستثمارات الأجنبية المصرح بها

الجدول رقم(11): يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر في الفترة 2011-2020

القطاع	عدد المشاريع		المبلغ (مليون دج)	
	العدد	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	14	1.54	4373	0.20
البناء والأشغال العمومية	140	15.42	78528	3.51
الصناعة	539	59.36	1800255	80.45
الصحة	6	0.7	13572	0.61
النقل	27	2.97	18125	1
السياحة	14	1.53	113772	5.08
الخدمات	166	18.28	119453	5.33
الاتصالات	2	0.2	89611	4
المجموع	908	100	2237689	100

المصدر: (طيبي و آخرون، 2020، صفحة 60)،)الصادرات(COUNTRY PROFIL – ALGERIA, 2022, p. 18 ,

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه وخلال الفترة 2011-2020 نجد أن قطاع الصناعة استحوذ على أكثر من 50% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية، وبقيمة استثمارات بلغت 1,800,255مليون دج، أي بما نسبته أكثر من 80% من إجمالي قيمة المشاريع، وهذا لاسيما في مجال المحروقات، وكذلك المعادن التي حصدت ما نسبته أكثر من 21% من إجمالي حجم الاستثمارات، وهذا من خلال 17 شركة، ويليها قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث بلغت عدد المشاريع 140 مشروع أي بما نسبته 15.42%، أما من حيث قيمتها فقد كانت ضعيفة، حيث بلغت نسبة 3.5% ، واحتل بذلك المركز الخامس من حيث قيمة التكلفة، ثم يأتي قطاع الخدمات في المركز الثالث من حيث عدد المشاريع، واستقطب ما نسبته 18.28% من إجمالي عدد المشاريع، أما من حيث قيمة الاستثمارات فقد احتل المركز الثاني بقيمة 119453 مليون دج، أي بنسبة 3% من إجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية.

وفيما يتعلق بقطاعات النقل والزراعة والسياحة والصحة والاتصالات ورغم مكانتها في الاقتصاد الوطني، إلا أنها استقطبت استثمارات أجنبية بنسب ضعيفة سواء من حيث عدد المشاريع الاستثمارية أو قيمتها، حيث نجد أن قطاع النقل والذي يتقدمهم من حيث عدد المشاريع استقطب ما نسبته حوالي 2.97% فقط، بعده يأتي كل من قطاع الزراعة والسياحة بنسبة 1.54% و1.53% على التوالي، أما عن قطاع الصحة والاتصالات فنسبة المشاريع فيها تكاد تكون معدومة، حيث بلغت حوالي 0.7 و0.2% على التوالي.

أما من حيث قيمة الاستثمارات فنجد أن قطاع السياحة والاتصالات لهما الأفضلية، وبنسب بلغت حوالي 5.08% و 4% على التوالي، أما عن قطاع النقل والصحة فقد سجلتا نسب مهتشمة جدا بلغت 1% و 0.62%، وأخيرا قطاع الزراعة الذي سجل نسبة 0.2% وهي نسبة تكاد تكون معدومة.

الشكل رقم (27): يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر في الفترة 2011-2020

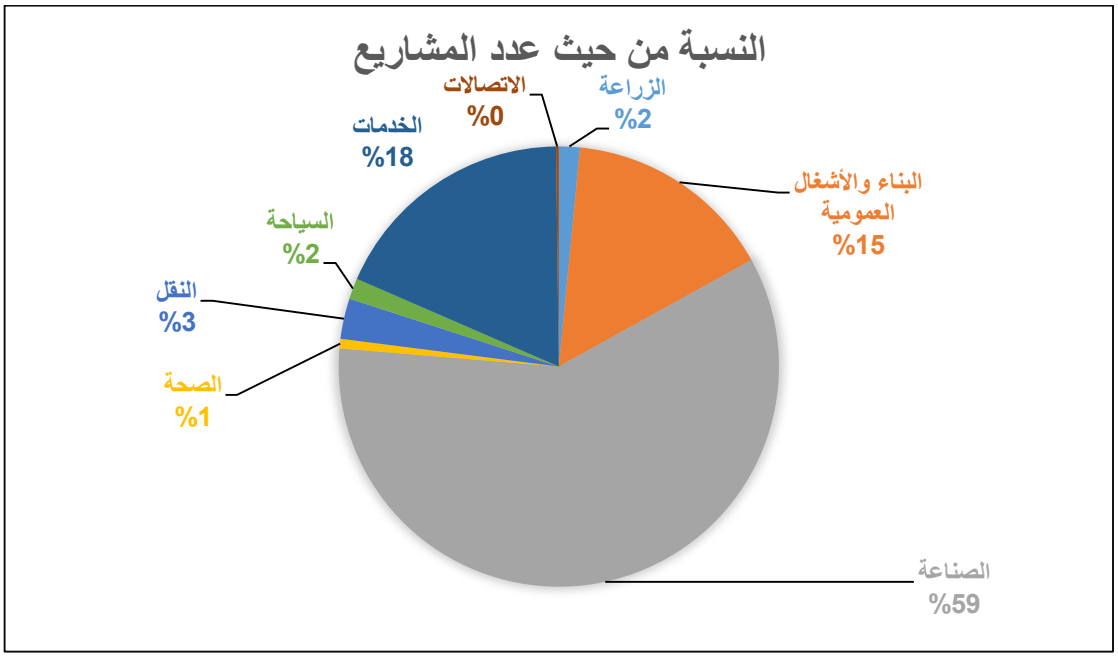

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (11).

المبحث الثالث: تقييم فعالية تطبيق الإدارة الالكترونية في تحسين مناخ أداء الأعمال في الجزائر

من أجل التمكن من الوصول إلى تقييم دقيق إلى حد ما لفعالية تطبيق الإدارة الالكترونية في تحسين مناخ أداء لأعمال في الجزائر، يتوجب علينا تقييم العناصر المتدخلة في تحقيق هذه الفعالية، ألا وهي كل من عملية تطبيق الإدارة الالكترونية على المستوى الوطني والتي يمكن تقييمها من خلال استخدام مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي الذي يقيس فعالية التحول الرقمي من خلال تقييم مجموعة من الركائز الدالة على وجود تطبيق فعلي وصحيح للإدارة الالكترونية داخل الحكومة. أما المتدخل الآخر الواجب علينا تقييمه فهو مناخ أداء الأعمال الذي سنقوم بتقييمه بالاعتماد على مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يقيم كل مكون من مكونات هذا المناخ على حدا مما يضمن لنا دقة أكثر في النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: التقييم باستخدام مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

يقوم مؤشر الاقتصاد الرقمي بقياس مدى فاعلية عملية التحول الرقمي في الدول العربية، ويحدد اتجاهات وأنماط تطوير الأداء الحكومي العربي، ومن بين هذه الدول سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة حالة الجزائر لسنة 2022

الفرع الأول: نظرة عامة لأداء الدولة الجزائرية في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2022

مكنت ثورة المعلومات والاتصالات التي شهدها العالم خلال التسعينيات من القرن الماضي من تعزيز دور الاقتصاد الرقمي في العديد من مناحي الحياة، حيث أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات تلعب دوراً كبيراً في دعم أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال مساهمتها في زيادة مستويات الكفاءة. واستنادا على هذا سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة مؤشر الاقتصاد الرقمي في الجزائر لعام 2020 من خلال تحليل مؤشراته الفرعية وكذا مقارنة بين بعض الدول.

وفيما يلي جدول يوضح لأهم الركائز الخاصة بمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الجزائر لسنة 2022

الجدول (12): مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الجزائر (2022)

السنة	2022	
الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
المؤسسات	50.15	12
البنية التحتية	42.33	8
القوى العاملة	57.86	9
الحكومة الرقمية	51.73	11
الابتكار	43.54	12
المعرفة والتكنولوجيا	14.05	12
قوة السوق	28.33	12
تطور سوق المال	59.23	12
التنمية المستدامة	71.71	7
إجمالي قيمة المؤشر	46.55	12

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2022، صفحة 201)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر ترتيب 12 من بين 22 دولة عربية في مؤشر الاقتصاد الرقمي بقيمة إجمالية للمؤشر تبلغ 46.55 التي تعد قيمة جيدة مقارنة بالسنين الماضية حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 32 لسنة 2020، وتعتبر الجزائر من الدول الواعدة في المستقبل الرقمي والتي قطعت شوطا معقولا في مسيرة التحول الرقمي، ويمكن اعتبارها من الدول التي تتميز بجاذبية استثمارية جيدة.

يمكن القول أن الجزائر تحرص على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة، حيث نجد أنها حققت ما نسبته 71.71% أهداف التنمية المستدامة، حيث بلغت بهذه النسبة ترتيب 07 من بين 22 دولة عربية لترتفع بنسبة 9.66% عن سنة 2020.

ليأتي في المرتبة الثانية تطور سوق المالية بقيمة تبلغ 59,23% تدل على أن الجزائر في طريقها لتكوين مالي قوي ومتنوع من أجل تطبيق الاقتصاديات الرقمية، حيث تسعى إلى تحسين التحول الرقمي، البنية التحتية للسوق المالي من خلال عدة قوانين واصلاحات اقتصادية ومالية قامت بها.

تليها ركيزة القوى العاملة بقيمة 57.86% يدل على وجود بيئة تعليمية جيدة تسمح بتكوين المهارات والإبداع والنشاط البحثي، وتحتل الجزائر ترتيب 12 بين 22 دول عربية.

نجد أن ركيزتي الحكومة الرقمية والمؤسسات في المرتبة الرابعة والخامسة بنسب 51.73% و50,15 على التوالي، ويعد مؤشر الحكومة الرقمية مؤشر رئيسي لقياس مدى استعداد المؤسسات الحكومية وقدرتها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة، أما مؤشر المؤسسات يعبر عن مدى الاستقرار السياسي والبيئة التنظيمية ومستوى الثقة والأمن في أي دولة.

ويأتي الإبتكار والبنية التحتية في المرتبة السادسة والسابعة بنسب 43.54% و42.33% على التوالي، يعبر مؤشر الابتكار على وجود قطاعي انتاجي قوي ومرن يشجع الاستثمارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة لركيزة البنية التحتية فهي دلالة على البنية التحتية لقطاع النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات اللوجستية، وشبكات تكنولوجيا المعلومات في الجزائر.

ويحتل مؤشر قوة السوق المرتبة الثامنة بقيمة تبلغ 28.33% ولعل يعود إلى تراجع في معدل حجم السوق حيث أن الجزائر في سنة 2022 شهدت تدهور ملحوظ في الجانب الاقتصادي حيث أدت الجائحة التي مرت على العالم إلى ركود غير مسبوق في الاقتصاد الجزائري.

وأخير وفي المرتبة التاسعة مجال المعرفة والتكنولوجيا الذي تبلغ نسبته 14.05% وهي نسبة ضئيلة جدا تعبر على أن الجزائر لازالت تواجه صعوبات في تطبيق التكنولوجيات وهذا راجع لضعف البنية التكنولوجية في الجزائر (الاعتماد على الجيل الثالث والرابع).

الفرع الثاني: تحليل ركائز المكونة لمؤشر الاقتصاد الرقمي في الجزائر لسنة 2022

فيما يلي سنقوم بتحليل الأبعاد التي يقوم عليها مؤشر الاقتصاد الرقمي

أولا: المؤسسات:

الجدول رقم (13): يوضح مكونات ركيزة المؤسسات

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1-1	البيئة السياسية	44.60
2-1	البيئة التنظيمية	49.85
3-1	سهولة ممارسة انشطة الأعمال	55.19
إجمالي قيمة المؤشر		50.15

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2022، صفحة 202).

من خلال الجدول أعلاه والمتعلق بالمؤشر الفرعي المؤسسات نجد أن الجزائر حققت أعلى نسبة من خلال سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بنسبة 55.19% مما يدل على سهولة ومرونة القيام بالأعمال التجارية على مستوى الجزائر وهذا راجع عموما إلى القوانين المسنة لسنة 2020 والتي تهدف إلى تحسين مناج الاستثمار في الجزائر وكذا استقطاب وجذب العديد من المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، ولعل أهم هذه القوانين هو قانون المالية الذي يقضي بإلغاء قاعدة 49/51.

كما نجد أن البيئة التنظيمية احتلت المرتبة الثانية بقيمة تبلغ 49,85% والتي تدل على أن امتلاك الجزائر لبيئة تشريعية وتنظيمية فوق المتوسط، حيث أن امتلاك بيئة تنظيمية وتشريعية سيئة يعود بالضرر على أداء الأعمال، كما نجد أن الجزائر تحرص على توفر استقرار سياسي وأمني جيد من أجل توفير بيئة مناسبة لأداء الأعمال، حيث يمكن القول انها تمتلك بيئة سياسية جيدة بنسبة 44.60% وقد تحسنت هذه النسبة بمقدار 3.1% و9.65% مقارنة بسنة 2020 و2018 على التوالي.

ثانيا: البنية التحتية:

الجدول رقم(14): يوضح مكونات ركيزة البنية التحتية

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
1-2	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	60.20
2-2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	53.00
3-2	تكوين رأس المال كنسبة الناتج المحلي	37.50
4-2	أداء الخدمات اللوجستية	18.60
إجمالي قيمة المؤشر		42.33

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2022، صفحة 202).

من خلال تحليل الجدول أعلاه نجد أن مؤشر الوصول لخدمات تكنولجيا المعلومات يحتل المرتبة الأولى بنسبة تفوق ال 60 لتصل إلى 60.20% وهذا ما يدل على سهولة الوصول إلى الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات كالوصول إلى الانترنت والخدمات الرقمية، وعلى الرغم من تأخر الدولة الجزائرية في مجال تكنولوجيا المعلومات إلا أنها تحرز تقدم سريع في هذا المجال.

تليها وفي المرتبة الثانية مؤشر استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 53% ما يدل على مدى اعتماد الشريحة السكانية على استخدام التكنولوجيا بل وأصبحت جزأ لا يتجزأ من حياتهم اليومية، ويعكس هذا المؤشر مدى تبني الدولة الجزائرية الثقافة التكنولوجيا.

ويأتي مؤشر تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي في المرتبة الثالثة بنسبة مشاركة تقدر ب: 37,50% مما يعني اجتياح القطاع التكنولوجي الاقتصاد الجزائري، وهذا راجع إلى اعتماد قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 والذي يدعم قطاع التكنولوجيا والابتكار.

وفي المرتبة الأخيرة يأتي مؤشر أداء الخدمات اللوجستية بنسبة لم تتجاوز 20% حيث قدر ب: 18.6%.

ثالثا: القوى العاملة:

الجدول رقم(15): يوضح مكونات ركيزة القوى العاملة

الركيزة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3-1	القوى العاملة الحالية	%53.00
3-2	مهارات القوى العاملة الحالية	%48.00
3-3	القوى العاملة المستقبلية	%65.20
3-4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	%50.70
3-5	تنوع القوى العاملة	%72.41
إجمالي قيمة المؤشر		%57.86

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2022، صفحة 202).

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الجزائر تمتلك تنوع القوى العاملة بنسبة 72,41% مما يدل على تنوع العمالة من حيث مختلف العوامل الديموغرافيا، وفي المرتبة الثانية نجد مؤشر القوى العاملة المستقبلية بنسبة 65.20% مما يعني أن للدولة الجزائرية توقعات جيدة من حيث الاتجاهات في السوق العمل المستقبلي، وفي المرتبة الثالثة نجد مؤشر القوى العاملة الحالية بنسبة 53.00% ويدل هذا المؤشر على قياس حالة السوق العملي الحالي، وهذا الانخفاض الطفيف راجع إلى ارتفاع في معدلات البطالة لسنة 2022 وانخفاض نسبة التشغيل بسبب تدهور الاقتصاد بسبب الأزمة الصحية وكذا تسريح عدد كبير من العمال بسبب الحجر العالمي الذي فرض مما سبب في فقدان عدد كبير لوظائفهم.

ويأتي مهارات القوى العاملة المستقبلية والحالية في المرتبة الرابعة والخامسة بنسب تقدر ب: 50.70% و48.00% على التوالي، ونلاحظ توقع بشأن تطور المهارات العاملة المستقبلية بفارق يقدر ب: 3.70% عن الوضع الحالي.

رابعا: الحكومة الرقمية:

الجدول رقم (16): يوضح مكونات ركيزة الحكومة الرقمية

الركيزة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
4-1	البنية الأساسية للاتصالات	57.87
4-2	خدمات الحكومة الرقمية	27.65
4-3	راس المال البشري	69.66
إجمالي قيمة المؤشر		51.73

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2022، صفحة 202).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مؤشر رأس المال البشري يتحل نسبة 69.66% ما يدل على مدى القيمة الاقتصادية للمهارات والمعرفة والقدرات التي يمتلكها المجتمع الجزائري، وارتفاع هذه النسبة راجع للمعدلات المرتفعة للتعليم والخبرات العلمية التي يمتلكها الأفراد، وفي المرتبة الثانية تأتي البنية الأساسية للاتصالات بنسبة 57.87% مما يعني أن الجزائر تمتلك بنية تحتية رقمية جيدة، وفي المرتبة الثالثة نجد مؤشر خدمات الحكومة الرقمية بنسبة نوعا ما ضئيلة، تقدر ب: 27.65% والتي تفسر بعدم الاعتماد الكلي للحكومة على الخدمات الرقمية.

خامسا: الابتكار:

الجدول رقم (17): يوضح مكونات ركيزة الابتكار

الركيزة	الابتكار	قيمة المؤشر
5-1	التوجه المستقبلي للدولة	%51.52
5-2	التعاون متعدد الأطراف	%66.67
5-3	الأوراق العلمية المنشورة	%73.70
5-4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	%0.50
5-5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	%11.63
5-6	ثقافة ريادة الأعمال	%57.24
إجمالي قيمة المؤشر		%43.54

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2022، صفحة 203).

من خلال تحليل الجدول أعلاه نجد أن مؤشر الأوراق العلمية يتحل المرتبة الأولى بنسبة 73.70% مما يعني هذا على كثرة الأبحاث العلمية المنشورة في مختلف الأدبيات العلمية من طرف الدولة الجزائرية، وهذا مؤشر جيد يعبر عن مدى التطور البحثي والعلمي في مختلف المجالات الأكاديمية، وأتي في المرتبة الثانية مؤشر التعاون متعدد الأطراف بنسبة 66.67% ليوضح مدى التعاون الجزائري مع مختلف الدول في العديد من المجالات، وفي المرتبة الثالثة والرابعة مؤشر ريادة الأعمال ومؤشر التوجه المستقبلي للدولة بنسب تقدر ب: 57.24% و51.52%، وفي المرتبة الأخيرة مؤشر براءات الاختراع لكل مليون من السكان بنسبة تكاد تكون منعدمة 0.5%.

سادسا: المعرفة والتكنولوجيا:

الجدول رقم (18): يوضح مكونات ركيزة المعرفة والتكنولوجيا

الركيزة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
6-1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	%3.34
6-2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%0.10
6-3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	%3.42
6-4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	%49.34
إجمالي قيمة المؤشر		%14.05

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2022، صفحة 203).

من خلال الجدول أعلاه نجد أن مؤشر تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات سجل أعلى نسبة من ضمن 4 مؤشرات، حيث قدرت نسبته ب: 49.34% مما يدل على اهتمام الدولة الجزائري بمجال تطوير الشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات، بينما نلاحظ انخفاض نسب المؤشرات الباقية حيث نجد أن مؤشر صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة لا يمثل سوى 3.42% يليه مؤشر شهادة الجودة (ايزو 1009) بنسبة ضئيلة تقدر ب: 3.34%، كما أن مؤشر الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز نسبة الواحد وهذا ما يفسر عدم توفر البرامج المتطورة في مختلف المؤسسات.

سابعا: قوى السوق:

الجدول رقم (19): يوضح مكونات ركيزة قوى السوق

الركيزة	قوى السوق	قيمة المؤشر
1-7	سهولة الحصول على قروض	10.00%
2-7	القدرة على حماية صغار المستثمرين	20.00%
2-7	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	55.00%
إجمالي قيمة المؤشر		28.33

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2022، صفحة 203).

من خلال الجدول أعلاه نجد أن مؤشر زيادة المنافسة على المستوى المحلي يحتل المرتبة الأولى بنسبة 55.00% مما يدل على تحسن التنافسية بين الشركات والأعمال داخل وكذا تنوع وزيادة الإنتاج المحلي وعدم الاعتماد على قطاع واحد، بينما حل في المرتبة الثانية مؤشر القدرة على حماية صغار المستثمرين بنسبة 20.00% وفي المرتبة الأخيرة سهولة الحصول على القروض بنسبة 10.00%.

ثامنا: تطور سوق المال:

الجدول رقم (20): يوضح مكونات ركيزة تطور سوق المال

الركيزة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
1-8	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	24.30%
2-8	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	69.09%
3-8	توافر صناديق التمويل	67.31%
4-8	القيمة السوقية	0.20%
5-8	سلامة البنوك	59.70%
6-8	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	76.20%
7-8	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	82.90%
8-8	تكلفة بدء نشاط تجاري	94.10%
إجمالي قيمة المؤشر		59.23%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2022، صفحة 203).

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه وبالنسبة للمؤشر الأول نجد أن 24.30% من الناتج المحلي الإجمالي تستخدم في تمويل القطاع الخاص، وتعتبر هذه النسبة معتدلة، مما يشير إلى وجود فرص للنمو في الإقراض للقطاع الخاص.

أما بالنسبة للمؤشر الثاني فيشير إلى أن 69.09% من طلبات التمويل المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة يتم تلبيته، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا، مما يدل على وجود دعم كبير للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يدل على بداية تطبيق قانون الاستثمار الجديد. كما نجد أن مؤشر توافر صناديق التمويل قد بلغت قيمة 67.31% مما يعكس توفر صناديق التمويل لتلبية احتياجات الأفراد والشركات وهو مستوى جيد يشير إلى أن هناك مصادر كافية للتمويل، وقد بلغت قيمة مؤشر القيمة السوقية لسنة 2022 ب: 0.20% وهي قيمة منخفضة للغاية، مما قد يشير إلى ضعف في نشاط سوق المالي لسنة 2022 نتيجة الأزمة التي مرت بها والتي اخلفت نتائج سلبية منها الركود غير المسبوق لمختلف الاقتصاديات.

بلغت قيمة مؤشر سلامة البنوك 59.70% حيث تعتبر هذه النسبة متوسطة، مما يشير إلى وجود مجال للتحسين في استقرار وسلامة البنوك. أم بالنسبة لمؤشر القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض فقد بلغت نسبته 76.20%وهي نسبة مرتفعة للغاية، تشير إلى أن هناك مشكلة كبيرة في سداد القروض. يمثل مؤشر الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام) 82.90% مما يعني أن هناك وقت طويل نسبيًا لبدء نشاط تجاري، ويمكن أن يشكل هذا عائقًا أمام رواد الأعمال والمستثمرين ويحتاج إلى تبسيط الإجراءات لتشجيع بدء الأعمال.

أخيرا نلاحظ أن مؤشر تكلفة بدء نشاط تجاري يقدر ب: 94.10% مما يدل على أن تكلفة بدء النشاط التجاري اصبحت اقل، مما يجعل من السهل على المستثمرين تأسيس أعمال جديدة بمعنى تقليل الرسوم البيروقراطية، وتبسيط الإجراءات القانونية، مما يعزز مناخ الأعمال ويشجع على الاستثمار في الاقتصاد المحلي.

تاسعا: التنمية المستدامة:

الجدول رقم (21): يوضح مكونات ركيزة التنمية المستدامة

الركيزة	التنمية المستدامة	قيمة المؤشر
1-9	الهدف 1: القضاء على الفقر	96.93
2-9	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	56.56
3-9	الهدف 3 الصحة الجيدة والرفاه	75.57
4-9	الهدف 4: التعليم الجيد	91.21
5-9	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	62.20
6-9	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	45.40
7-9	الهدف :17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	74.10
إجمالي قيمة المؤشر		71.71

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2022، صفحة 203).

من خلال تحليل الجدول أعلاه نجد أن الجزائر تحرص على تحقيق أهدف التنمية المستدامة، حيث نجد أنها تحرص على القضاء على معدل الفقر وقد حققت 96.93% من هذا المعدل، وكما تحرص أيضا على تقديم تعليم جيد وقد حققت نسبة 91.21% من هذا الهدف، كما نجد أن الهدف تحقيق الصحة الجيدة والرفاه قد احتل المرتبة الثالثة بنسبة تحقيق 75.57%،

ومن أجل الرفع بالدولة إلى مستوى العالمية وخلق بيئة تنافسية جيدة وتشجيع مختلف الاستثمارات الأجنبية وكذا المحلية تحاول الجزائر تحقيق هدف عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف حيث نجد أنها حققت 74.10% من هذا الهدف، ولعل توفير عمل لائق ونمو اقتصادي جيد هو من أهم مسؤوليات الدولة نجد أنها حققت 62.20% من هذا الهدف.

وتسعى الدولة الجزائرية على القضاء التام على الجوع والمجاعات حيث نجد أنها في سنة 2022 حققت ما نسبته 56.56%، وعلى الرغم من البنية الرقمية الضعيفة التي تملكها الدولة الجزائرية إلا أنها تحاول جاهدة على تحقيق هدف الابتكار والصناعة والبنية الأساسية فنجد أنها حققت ما قدره 45.05% من هذا الهدف.

الفرع الثالث: مقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية

وفيما يلي مقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية على مستوى مؤشر الاقتصاد الرقمي لسنوات 2018-2022

الجدول (22): مؤشر الاقتصاد الرقمي لمجموعة من الدول العربية (2018-2022)

	2018		2020		2022	
الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
الجزائر	41.40	12	62.05	12	46.55	12
الامارات	75.46	1	74.32	1	71.37	1
السعودية	63.49	4	60.51	3	66.07	2
مصر	47.19	11	46.65	10	52.36	10
تونس	51.89	10	56.67	9	54.03	9
قطر	63.49	2	70.95	2	65.05	4

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: تقارير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنوات 2018،2020،2022

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن طوال 3 سنوات احتلت الامارات العربية المركز الأول في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي من بين 22 دولة وهذا لما تملكته من مميزات في البنية التحتية الرقمية، لكن أن هناك انخفاض في قيمة المؤشر ففي عام 2018 حققت قيمة مؤشر تبلغ 75.46% بينما في سنتي 2020 و2022 بلغت قيمة المؤشر 74.32% و71,37% على التوالي، بينما احتلت قطر المركز الثاني لسنة 2018 و2020 إلا أن أخذت منها السعودية المركز بقيمة مؤشر قدرت ب: 66.07%، بينما قطر حلت في المركز الرابع لعام 2022 بنسبة تقدر ب: 65.05%، حلت تونس ومصر المركز العاشر والحادي عشر عام 2018 بقيم قدرت ب: 51.89% و47.19% على التوالي، لكن في سنتي 2020 و2022 صعدتا مركز لتصبح: تونس في المركز التاسع بقيمة تبلغ: 56.67% و54.03% على التوالي، مصر في المركز العاشر بقيمة تبلغ: 46.65% و52.36% على التوالي.

بينما حلت الجزائر في المركز 12 من أصل 22 دولة عربية طوال سنوات 2018،2020،2022 إلا أنها شهدت ارتفاع في قيمة مؤشر الاقتصاد العربي سنة 2020 بنسبة 20.65% حيث بلغت سنة 2018 مؤثر قيمة يقدر ب: 41.40% بينما ارتفعت هذه القيمة إلى 62.05% في سنة 2020، إلا أنها عاودت الهبوط سنة 2022 لتصل إلى 46.55%، ولعل هذا راجع للآثار السلبية التي خلفتها الأزمة الصحية العالمية في مجمل اقتصاديات العالم.

المطلب الثاني: التقييم باستخدام مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر

يتمثل المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في البيانات المُجمّعة من قبل البنك الدولي حول بيئة الأعمال. يعكس هذا المؤشر متوسط النسب المئوية لعدة مؤشرات أخرى، حيث يُعتبر انخفاض القيمة المستخلصة إشارة إلى سهولة ممارسة الأعمال في البلد.

الجدول (23): يوضح مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر 2020

	2020	
المؤشرات الفرعية	الترتيب من 190 دولة	المؤشر (0 ــ 100)
مؤشر بدأ النشاط التجاري	152	78
استخراج تراخيص البناء	121	65.3
الحصول على الكهرباء	102	72.1
تسجيل الملكية	165	44.3
الحصول على الائتمان	181	10
حماية المستثمرين (الأقلية)	179	20
دفع الضرائب	158	53.9
التجارة عبر الحدود	172	38.4
انفاذ العقود	113	54.8
تسوية حالات الاعسار	81	49.2
العالمي	157	48.6

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:تقرير مؤشر سهولة أداء الأعمال للبنك الدولي لسنة 2020

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة وفق مؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال:

❖ **مؤشر بدء النشاط التجاري:**

على الرغم من بلوغ قيمة المؤشر 72 من أصل 100 نقطة إلا أن الجزائر حلت المركز 152 من أصل 190 في تحقيق هذا المؤشر وهذا ما يعكس أن الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص وإنشاء المشاريع، تعتبر عائق أمام المستثمرين كما تبرز هذه المشكلة أهمية العمل على تبسيط وتقليل الإجراءات اللازمة لبدء النشاط التجاري، مما سيسهم في تحسين الترتيب العالمي للجزائر وفق هذا المؤشر المهم، كما أنها تسلط الضوء على أهمية هذا المؤشر الحيوي في تحسين مناخ الأعمال في الجزائر وزيادة جاذبيتها للاستثمارات،

- **مؤشر استخراج تراخيص البناء:**

لعل قيمة المؤشر التي حصلت عليها الجزائر من خلال هذا المؤشر يعكس عدد الإجراءات والتكلفة المرتبطة بها وبالنظر إلى أن الجزائر تحتل المرتبة 121 وفق هذا الأخير فإنه يمكن تحسين الإجراءات والتكلفة المرتبطة بها لتحسين ترتيبها عالميا.

- **مؤشر الحصول على الكهرباء:**

حلت الجزائر في المركز 102 من أصل 190 دولة بقيمة بلغت 72.1% من خلال هذا المؤشر وهذا ما يدل على أن سهولة الحصول على الكهرباء في الجزائر تعتبر جيدة ومع ذلك، يمكن تحسين الترتيب في هذا المجال عن طريق الإستثمار في البنية التحتية للكهرباء وزيادة إنتاج الكهرباء و خفض تكاليفها و تحسين إمكانية الوصول إليها

- **مؤشر تسجيل الملكية:**

يعد مؤشر تسجيل الملكية مؤشرا هاما يؤثر بشكل كبير على نشاط المؤسسات الناشئة، حيث يعد تسجيل الملكية واحدة من الخطوات الأساسية في إنشاء وتشغيل المشاريع التجارية. وفقاً للجدول أعلاه، واجهت الجزائر صعوبات في تسجيل الملكية خلال عام 2020، مما يعكس التحديات التي يواجهها المستثمرون الراغبون في تأسيس مشاريع تجارية في البلاد، يمكن للحكومة الجزائرية تحسين هذا المجال من خلال تبسيط إجراءات التسجيل وتخفيض التكاليف المرتبطة بها وكذا تسهيل عملية الوصول إلى المعلومات في السجل التجاري، مما سيسهم في تشجيع المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب على تأسيس مشاريعهم في الجزائر.

- **مؤشر الحصول على الائتمان:**

حلت الجزائر ترتيب منخفض جدا من خلال هذا المؤشر، حيث جاءت في المركز 181 من أصل 190 بقيمة ضئيلة جدا بلغت 10% مما يدل على أن الشركات في الجزائر تواجه بعض التحديات والعقبات الكبيرة في الحصول على التمويل من المؤسسات المالية، يمكن للجزائر من تحسين ترتيبها في مؤشر الحصول على الائتمان من خلال خفض تكلفة الإئتمان وتبسيط البيئة التنظيمية وتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات الائتمانية وبناء الثقة في النظام المالي.

- **مؤشر حماية المستثمرين (الأقلية):**

يقيس هذا المؤشر مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص لأقلية لتحقيق مكاسب شخصية، فتحصلت الجزائر على ترتيب 179 من أصل 190 دولة بقيمة مؤشر تبلغ 20%، ويشير هذا إلى أن المستثمرين في الجزائر يواجهون مخاطر عالية عند إستثمار أموالهم وذلك راجع إلى ضعف الكشف عن الصفقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة، يمكن للجزائر تحسين ترتيبها من خلال تحسين البيئة التنظيمية وتسهيل إنفاذ العقود وتعزيز حماية حقوق الملكية ومكافحة الفساد.

- **مؤشر دفع الضرائب:**

يدل مؤشر دفع الضرائب على مدى صعوبة عملية دفع الضرائب في البلد، ويشير إلى وجود تحديات في الإجراءات الضريبية وإجراءات الامتثال الضريبي، وقد جاءت الجزائر في المركز 158 من أصل 190 دولة بقيمة قدرت ب: 53.9%.

- **مؤشر التجارة عبر الحدود:**

حلت الجزائر في المركز 172 بقيمة قدرت ب: 38.4% وهذا مؤشر ضعيف يدل على أن الوقت اللازم والتكلفة العالية للتصدير والاستيراد يعدان عائقا كبيرا أمام النمو والازدهار الاقتصادي.

- **مؤشر تنفيذ العقود:**

إن الوقت الطويل والتكلفة العالية المطلوبة للحصول على القرار النهائي يؤثر سلبًا على القطاع الخاص ويعرقل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث حلت الجزائر على مستوى هذا المؤشر مركز 113 من أصل 190 دولة بقيمة تبلغ 54.8%.

- **مؤشر تسوية حالات الاعسار:**

حلت الجزائر في المركز 81 من أصل 190 دولة بقيمة مؤشر تبلغ 49.2% وهو مؤشر جيد يدل على قدرة الدولة الجزائرية على تسوية ديونها ومعالجة مشاكل الإعسار بطرق أكثر فعالية، حيث أن الجزائر في 2020 كانت قادرة تسوية جزء جيد من مديونتها الخارجية.

من خلال البيانات الموضحة نجد أن المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال يظهر أن الجزائر لا تزال تحتاج إلى الكثير من التحسينات لجعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية للمستثمرين من المهم أن تعمل الحكومة الجزائرية على إجراء الإصلاحات اللازمة وتحسين بيئة الأعمال لدعم النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات في البلاد.

الشكل رقم(28): يوضح قيمة الركائز المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر لسنة 2020

المصدر: https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria.

الجدول (24): مؤشر سهولة ممارسة الأعمال مقارنة بين الدول العربية (2015-2020)

الدولة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	الرتبة	نتيجة الأداء	الرتبة	نتيجة الأداء	الرتبة	نتيجة الأداء	الرتبة	نتيجة الأداء	الرتبة	نتيجة الأداء	الرتبة	نتيجة الأداء
الامارات	22	76.81	31	75.10	26	76.89	21	78.73	11	81.28	16	80.90
مصر	112	59.54	131	54.43	122	56.64	128	56.22	120	58.56	114	60.1
تونس	60	67.35	74	64.88	77	64.89	88	63.58	80	66.11	78	68.7
السعودية	49	69.99	82	63.17	94	61.11	92	62.50	92	63.50	62	71.6
الجزائر	154	50.69	163	45.72	156	47.76	166	46.71	157	49.65	157	48.6
قطر	50	69.96	68	65.97	83	63.66	83	64.86	83	65.89	77	68.7

المصدر: من اعداد الطالب بناء على: تقرير مؤشر سهولة أداء الأعمال للبنك الدولي لسنوات 2015-2016-2017-2018-2019-2020

تظهر البيانات الموضحة في الجدول أعلاه أن الجزائر حلت في المركز 154 من بين 190 دولة في سنة 2015 وانخفضت في سنة 2016 في ترتيبها ب 9 مراكز لتصل إلى المركز 163 بالرغم من تحسن قيمة مؤشر سهولة أداء الأعمال بنسبة 4.97% مقابل سنة 2015، وارتفعت في سنة 2017 لتصل إلى المركز 156 وتعود الى الانخفاض في سنة 2018 ب 10 مراكز لتستقر في مرتبة 157 لعامي 2019 و2020.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن الامارات الدولة العربية الوحيدة التي كانت ضمن 30 دولة الأولى من بين 190 دولة في تحقيق مؤشر سهولة أداء الأعمال، حيث حلت في سنة 2016 المركز 31 من أصل 190 دولة وقد ارتفعت بمعدل 9 مراكز مقارنة بالعام الماضي، وقد حلت في سنة 2017 مركز 26 وتبدأ بالانخفاض طوال 3 سنوات 2018، 2019 و2020 لتصل من مركز 21 في سنة 2018 إلى مرتبة 11 في سنة 2020.

شهدت السعودية وقطر تذبذبا في مراكزهما وفي قيمة مؤشر سهولة أداء الأعمال بالنسبة للدولتين حيث تراوحت مراكزهما طوال سنوات الدراسة بين 49-94 و50-83 على التوالي.

وحلت تونس ومصر في المراكز المتوسطة حيث أن تونس كانت ضمن 100 دولة في تحقيق مؤشر سهولة أداء الأعمال بينما مصر فقد تجاوزت فئة ال 100 دولة، حيث حلت تونس في المراكز 60-74-77-88-80-78 على التوالي، بينما حلت مصر في المراكز 112-131-122-128-120-114 على التوالي.

المطلب الثالث: تقييم وضع مناخ أداء الأعمال في ظل تطبيق الإدارة الإلكترونية

أن تأخر ترتيب الجزائر في بعض مؤشرات الإدارة الإلكترونية و كذا مناخ أداء الأعمال سببه العديد من العراقيل والنقائص. من أهم هذه العراقيل هو ضعف قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات في تلبية احتياجات العملاء ونقل البيانات بشكل فعال، مما أثر سلبًا على جودة الاتصالات الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، هناك تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها بين المناطق، مما يعيق تحقيق التكامل الوطني في الإدارة الإلكترونية.

وبالرغم من مرور 11 سنة على تبني الحكومة الجزائرية مشروع الحكومة الإلكترونية (2008-2013)، يمكننا القول أن اعتماد تطبيق الإدارة الإلكترونية يعتبر متأخرا جداً عما كان من المفترض أن يكون عليه. إلا أن معوقات نجاح تطبيق الإدارة الالكترونية وما يترتب عنه من تأخر ترتيب الجزائر في توفير مناخ أداء الأعمال لا يتوقف عند ما سبق ذكره فحسب، بل يتعداه إلى مجموعة متعددة من المعوقات الأخرى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

معوقات تشريعية: كعدم مواكبة المنظومة القانونية لآليات تطبيق الإدارة الالكترونية من أجل حماية حقوق المؤسسات والأفراد وتحديد مسؤوليات كل طرف من خلال التعاملات الإلكترونية.

معوقات إدارية وتنظيمية: كغياب التخطيط والتنسيق بين مختلف الإدارات والمؤسسات وعلى مختلف المستويات من أجل تحديد الخطوات والآليات من أجل تطبيق وتنفيذ الخدمات الالكترونية.

معوقات أمنية: وذلك من خلال تخوف لدى مختلف المتعاملين من الإدارات من محاولات الاختراق ومن الهجومات السيبرانية التي تستهدف البيانات والمعطيات الخاصة بهم أو بالمتعاميلين الذين يتعاملون معهم.

معوقات بشرية: ويتجلى ذلك في ضعف المعرفة الكافية بتقنيات الحاسوب، مع قلة برامج التدريب والتأهيل لمختلف المستخدمين من مختلف الإدارات والمؤسسات، بالإضافة إلى مقاومة العاملين للتغيير وشعورهم بتهديد مناصبهم في الإدارات الحديثة وخوفهم من فشل تجربتهم في التعامل مع كل ما هو جديد خاصة القدامى منهم.

معوقات مادية: مثل شح الاعتمادات المالية المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية، كربط الشبكات وتطوير الأجهزة والبرامج.

إن محدودية انتشار استخدام الإنترنت مقارنة بالدول محل المقارنة تعيق التواصل الإلكتروني وتقيّد استخدامات التكنولوجيا الحديثة.

من جانب آخر لا يمكن الحكم على هذا المستوى من تطبيق الإدارة الإلكترونية لأنها لاتزال في بدايتها ولا تساهم فعلا في تحسين الخدمات المقدمة لأنه لا يمس جميع مراحل تقديم خدمة الإدارة الإلكترونية. فتأخر تطبيق التعاملات المالية الإلكترونية ومشاكل الأمان والثقة في استخدام البطاقات الإلكترونية يعتبر من العراقيل الرئيسية. ولحل هذه المشكلات، يجب تعزيز البنية التحتية التكنولوجية وتحسين سرعة الاتصال بين الأطراف المعنية لتحقيق الكفاءة وتوفير الوقت في الإجراءات الإدارية. كذلك، ينبغي تأهيل الكوادر المتخصصة في الإعلام الآلي لضمان تنفيذ الإدارة الإلكترونية بنجاح. وأيضًا، يجب توجيه ثقافة المجتمع نحو الخدمات الإلكترونية وتعزيز الوعي بأهميتها، وتذليل العقبات التقنية والثقافية التي تواجه هذا التحول.

والذي تجدر الإشارة إليه أنه منذ مجيء الرئيس عبد المجيد تبون، وإلحاحه الشديد على الإسراع في عملية الرقمنة لمختلف القطاعات، وجعلها من أولويات برنامجه الحكومي، لاحظنا أن الجزائر بدأت تخطو خطوات عملاقة في مجال سرعة تدفق الانترنت التي بلغت في ظرف قياسي إلى واحد جيغابايت في الثانية، حيث بلغت بذلك مصاف الدول المتقدمة، ومتفوقة على كثير من دول الجوار. بالإضافة إلى التركيز على رقمنة مختلف القطاعات كالتعليم العالي والضرائب والسكن والبنوك وغيرها. مما سيحسن حتما من ترتيب الجزائر في في بعض مؤشرات الإدارة الإلكترونية و كذا مناخ أداء الأعمال مستقبلا.

خلاصة الفصل:

في الفصل الثاني، تناولنا الجانب التطبيقي للإدارة الإلكترونية ومناخ أداء الأعمال في الجزائر. في المبحث الأول، استعرضنا وضع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، حيث ناقشنا الخدمات المتاحة والمجالات التي تم تطبيق الإدارة الإلكترونية فيها بنجاح، مثل الخدمات الحكومية الإلكترونية، الخدمات المصرفية، وإدارة الضرائب والجمارك. ثم تناولنا المجالات التي لم يتم تطبيق الإدارة الإلكترونية فيها بعد، موضحين القصور والتحديات التي تحول دون تبني التكنولوجيا الحديثة في هذه القطاعات.

في المبحث الثاني، قمنا بتحليل مناخ أداء الأعمال في الجزائر، بدايةً من واقع البيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية، مع التركيز على قانون الاستثمار وأثره على بيئة الأعمال. ثم استعرضنا عدد المستثمرين، حجم الاستثمارات، والقطاعات التي تشهد نشاطًا استثماريًا .

من خلال هذا التحليل، تبين أن الجزائر قد حققت تقدمًا ملحوظًا في بعض جوانب الإدارة الإلكترونية، إلا أن هناك مجالات تحتاج إلى مزيد من التطوير والتطبيق. أما مناخ أداء الأعمال، فرغم التحديات الاقتصادية والسياسية، إلا أن هناك فرصًا كبيرة لجذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحسين البيئة التنظيمية وتبني المزيد من الحلول التكنولوجية. هذا التكامل بين الإدارة الإلكترونية وبيئة الأعمال يعد أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الجزائري.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لدور الإدارة الإلكترونية في تحسين مناخ أداء الأعمال في الجزائر، وبعد استعراض جميع الجوانب النظرية والمفاهيمية لمتغيرات الدراسة، وبعد تجميعنا للبيانات الإحصائية اللازمة لتقييم مناخ أداء الأعمال في الجزائر و الوضع الرقمي فيها، من خلال تحليل مدى تأثير تبني التكنولوجيا والإدارة الإلكترونية على كفاءة العمليات التنظيمية والإدارية في الشركات الجزائرية، وكذلك دراسة تأثير التحديات السياسية والتشريعية والتكنولوجية على قدرة الإدارة الإلكترونية على تحسين مناخ أداء الأعمال، وتناولنا أيضًا كيف يمكن للإدارة الإلكترونية تحسين جودة الخدمات المقدمة في البيئة الاقتصادية الجزائرية، واستخدامها كأداة للتصدي للفساد وتعزيز الشفافية. تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

في بداية هذه الدراسة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات محاولين تصور إجابة عن الإشكالية الأساسية للموضوع، وبعد اتمامنا لعملية البحث والتحليل، يمكننا وضع نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

1. بالنسبة للفرضية الأولى التي ترى أن الإدارة الالكترونية تضمن توفر الدقة العالية والسرعة في التنفيذ بما يساهم في تحسين العمل الإداري بصفة عامة، وقد توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية بحيث أن من أهم فوائد الإدارة الالكترونية أن مجال الخطأ فيها ضئيل كما يمكن اكتشافه وتداركه بسهولة وهذا الأمر يساهم بشكل كبير في تنظيم العمليات الإدارية وضمان الدقة في تنفيذها.
2. بالنسبة للفرضية الثانية التي ترى أن الجزائر تمتلك بيئة أداء أعمال ذات مستوى متوسط كونها تنتمي إلى الدول النامية التي تفتقر إلى مؤشرات التطور والتقدم، وقد توصلنا إلى إثبات خطئها، كوننا وجدنا أن الجزائر ورغم كونها من الدول النامية إلا أنها تبذل جهودا كبيرة في تحسين بيئة أداء أعمالها وتوفير أهم مقومات نهوضها، ناهيك عن اعتمادها لمشروع الحكومة الالكترونية الذي من شأنه رفع مستوى الخدمة الحكومية وتقريب المستثمرين أكثر من الإدارات والهيئات الحكومية المسؤولة عن تسيير أعمالهم.
3. بالنسبة للفرضية الثالثة التي ترى أن تأثير الإدارة الالكترونية يظهر في بيئة أداء الأعمال في الجزائر على مستوى الهياكل الإدارية لشركات الأعمال فقط، فقد أثبتنا خطئها كذلك، لأن الإدارة الالكترونية لا تُستخدم فقط في شركات الأعمال، وإنما على مستوى الإدارات والهيئات الحكومية التي تتعامل مع هذه البنوك، مثل مديرية الضرائب، و إدارة الجمارك، والمنظومة المصرفية وغيرها من الهيئات التي اعتمدت على الإدارة الالكترونية لتحسين خدماتها المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين بصفة عامة وللمستثمرين الأجانب و المحليين بصفة خاصة.

ثانيا: النتائج النظرية

- أظهرت الدراسة أن تطبيق الإدارة الإلكترونية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتقليل التكاليف الإدارية، وتسريع عمليات اتخاذ القرارات.

- أظهرت الدراسة النظرية أنه من اجل تحسين مناخ أداء الأعمال في الجزائر فأن ذلك يتطلب تكامل الجهود لتبني التكنولوجيا الحديثة وتعزيز البيئة التنظيمية والاقتصادية. يسهم ذلك في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.
- أظهرت الدراسة أن الجزائر تمتلك بالفعل قاعدة تكنولوجية جيدة وهذا من خلال امتلاكها لخدمات تكنولوجية في العديد من المجالات والمحاولة باللحاق بالتقدم التكنولوجي الحاصل.

ثالثا: النتائج التطبيقية

- أظهرت الدراسة التطبيقية أن البينية التحتية للجزائر جيدة إلا أنها واجهت بعض المشاكل التي عززت من نشاطها الاقتصادي وجعلتها متأخرة من اللحاق بنظائرها من الدول العربية.
- أظهرت الدراسة التطبيقية أن في السنوات الأخيرة شهدت الجزائر من انخفاض في حجم تدفقاتها الاستثمارية وهذا بسبب ما واجهته من أزمات أثرت على نشاطاتها الاقتصادية خصوصا قطاع المحروقات.
- أظهرت الدراسة التطبيقية أن وبالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية للجزائر مازالت تمتلك حصة ضعيفة من بين الدول العربية في حجم تدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول العربي.
- أظهرت الدراسة أن هناك تطبيقاً متزايداً للإدارة الإلكترونية في قطاعات مختلفة بالجزائر، إلا أن التحديات البنيوية والقانونية تعيق بعض الجوانب من الاستفادة الكاملة من هذه التقنيات.

رابعا: التوصيات والاقتراحات

وبناءً على الدراسة المقدمة والتحليل الشامل للوضع الحالي في الجزائر، نقدم بعض التوصيات المتمثلة في:

1. ضرورة تحسين البنية التحتية التكنولوجية في الجزائر، بما في ذلك تطوير الشبكات الرقمية وتعزيز الاتصالات السريعة والموثوقة. فهذه الخطوة ستسهم في تمكين الشركات والمؤسسات من تنفيذ الإدارة الإلكترونية بفعالية وزيادة إنتاجيتها.
2. العمل على تحديث التشريعات والقوانين لمواكبة التطورات التكنولوجية وتسهيل تبني الإدارة الإلكترونية في البلاد. فتحديث الأنظمة القانونية يمكن أن يساهم في تقديم بيئة أكثر استقرارًا وشفافية للشركات والمستثمرين.
3. تعزيز البرامج التدريبية والتأهيلية للموظفين لزيادة قدراتهم في استخدام التكنولوجيا والإدارة الإلكترونية بفعالية. يعد تطوير مهارات الموظفين أمرًا حاسمًا لضمان نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات.
4. تشجيع الشركات والمؤسسات على تبني الإدارة الإلكترونية كجزء من استراتيجياتها العامة للتطوير وتحسين الأداء. يجب توفير المزيد من الدعم والحوافز للشركات التي تسعى لتبني التكنولوجيا والإدارة الإلكترونية كجزء من رؤيتها وأهدافها التنموية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

❖ *الكتب:*

1- توفيق عبد الرحمان. (2007). الإدارة الالكترونية في الشؤون الإدارية، الطبعة الثانية. القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة.

2- حسين محمد حسن. (2011). الإدارة الالكترونية (مفاهيم، خصائص، متطلبات)، الطبعة الأولى. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

3- علي إبراهيم الخضر. (2007). إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى. سوريا، دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

4- مصطفى يوسف كافي. (2012). الإدارة الالكترونية. سوريا، دمشق: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

5- محمود سرور الحريري. (2012). إدارة الأعمال الدولية والعالمية، الطبعة الأولى. عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

6- محمد محمود الخالدي. (2007). التكنولوجيا الالكترونية، الطبعة الأولى. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

7- محمد بن فوزي الغامدي. (2022). الإدارة الالكترونية. الدمام: مكتبة الملك فهد الوطنية.

8- رضوان رأفت. (2004). الإدارة الالكترونية. القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

9- زكريا مطلك الدوري، وأحمد علي صالح. (2019). إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

10- عبد السلام أبو قحف. (2002). التسويق الدولي. مصر: الدار الجامعية

❖ *الدراسات غير المنشورة:*

- **أطروحات دكتوراه:**

1- أسماء بن طراد. (2015). آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث "ل.م.د" في علوم المالية*. جامعة ابن خلدون-تيارت-.

2- إسماعيل سايحي. (2022-2023). الإدارة الالكترونية كمدخل لتحقيق الإصلاح الإداري في الجزائر، دراسة حالة قطاع العدالة بولاية الوادي. *أطروحة دكتوراه في السياسات العامة والخدمة العمومية*. جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

3- الساسي بوعزيز. (2018). نموذج مقترح لتطبيق الإدارة الالكترونية بالإدارة الرياضية الجزائرية (دراسة ميدانية بالاتحادية الجزائرية لكرة القدم). *أطروحة دكتوراه*. جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

4- العطرة دغنوش. (2016-2017). استخدام شبكة الأنترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي (حالة البنوك الجزائرية). *أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية*. جامعة محمد خيضر بسكرة.

5- رضا هناس. (2018-2019). آثار الإصلاح الجبائي على مناخ الأعمال في الجزائر. *أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال والملكية الفكرية*. جامعة الجزائر 1.

6- عبد القادر عبان. (2015-2016). تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر (دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة). *أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع*. جامعة محمد خيضر بسكرة.

7- كوثر منسل. (2022-2023). تفعيل دور الإدارة الالكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الالكترونية. *أطروحة دكتوراه في الحقوق*. قالمة، جامعة 08 ماي 1945.

8- لبيبة جوامع. (2016). أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية 2000 -2012. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية*. جامعة محمد خيضر بسكرة.

9- نور الهدى بلحاج. (2022). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الخدمات المصرفية، دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية والخاصة في الجزائر. *أطروحة دكتوراه في الاقتصاد*. جامعة محمد خيضر بسكرة.

10- هشام طلحي. (2021-2022). انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1990-2019. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. جامعة محمد خيضر بسكرة.

- **مذكرات الماجستير:**

1- رشيد خضير، ووحيد الدايني. (2010). أثر الإدارة الالكترونية ودور تطوير الموارد البشرية في تحسين أداء المنظمة (دراسة تطبيقية من وجهة العاملين في مصرف الرافدين). رسالة ماجستير في إدارة الاعمال. جامعة الشرق الأوسط.

2- رمزي طلال حسن الردايدة. (2011). أثر جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية في تقوية العلاقة بين المصرف والزبائن (دراسة مقارنة على عينة من زبائن المصارف الأردنية والمصارف الأجنبية في مدينة عمان). رسالة ماجستير في الأعمال الالكترونية. جامعة الشرق الأوسط.

3- سهام بجاوية. (2005). الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. رسالة ماجستير في علوم التسيير. جامعة الجزائر.

4- سهيلة والع. (2010-2011). الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الأعمال في الجزائر. رسالة ماجستير في قانون الأعمال. الجزائر، جامعة بن عكنون.

5- عبد الله بن سعيد آل دحوان. (2008). دور إدارة التطوير الإداري في تطبيق الإدارة الالكترونية (دراسة مسحية على العاملين في رئاسة الهيئة الملكية للجبيل وينبع). رسالة ماجستير في الإدارة العامة. جامعة الملك سعود.

6- عبد الماجد شحدة خليل العالول. (2011). مدى توافر متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الالكترونية في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة وأثرها على الاستعداد المؤسسة ضد الفساد. رسالة ماجستير في إدارة الأعمال. الجامعة الإسلامية غزة.

7- محمد جمال أكرم عمار. (2009). مدى إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين مكتب غزة الإقليمي ودورها في تحسين أداء العاملين. رسالة ماجستير في إدارة الأعمال. الجامعة الإسلامية غزة.

8- محمد نعمان علوان. (2017). مدى قدرة تطبيق الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة المقدمة للجمهور في المحاكم العاملة بقطاع غزة من جهة نظر العاملين. رسالة ماجستير في إدارة الأعمال. الجامعة الإسلامية غزة.

9- البشير سي عفيف. (2015-2016). عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة حسب نموذج الجاذبية-. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة وهران 2.

10- يحي مصلة. (2012). دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا-. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس -سطيف.

❖ ***المجلات:***

1- أحسن ركي، وسمير عماري. (2020). واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر. مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03(العدد 01)

2- الشريف شريفي. (2021). مدى مواكبة تنظيم الصفقات العمومية لفلسفة الإدارة الالكترونية في الجزائر. مجلة القانون والمجتمع، المجلد 09(العدد 01).

3- الطاهر شليحي. (2020). التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020م). مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (21) (العدد (01)).

4- العونية بن زكورة. (2019). تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين جودة الخدمات المصرفية للبنك الإسلامي – دراسة حالة بنك السلام الجزائري-. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 20(العدد 02).

5- أمال بوسمينة. (2023-2024). محاضرات في إدارة الأعمال الدولية (أشكال التواجد في السوق الدولية). موجهة لطلبة السنة أولى إدارة الأعمال فرع علوم التسيير. أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي.

6- آمال عقبي، ومحمد توفيق شعيب. (2019). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية محليا. مجلة المفكر، المجلد 14(العدد 02).

7- أمحمد بلقاسم. (2011). بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد الاستثمار الأجنبي في الجزائر. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 01(العدد 01).

8- إيمان بن الزين، وسميرة صالحي. (2020). الحكومة الالكترونية في الجزائر ومقارنتها بأفضل نماذج الحكومة الالكترونية العالمية والقارية الرائدة. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 04(العدد 02).

9- أيوب الشيكر. (2019). الإدارة الالكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08(العدد 01).

10- بشير بركان. (2023). الإدارة الالكترونية في الجزائر بين الإنجازات الحالية والتحديات المستقبلية. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 08(العدد 01).

11- جيلالي بن حاج، بثينة مقراوي، وبلال بن سالم. (2023). مداخلة بعنوان: تطبيق الإدارة الالكترونية في المؤسسات العمومية ما بين المتطلبات والمعوقات. الملتقى: تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية للمرافق العامة. ليبيا، المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية-المملكة المتحدة-بالتعاون مع كلية القانون بجامعة الزيتونة.

12- جيلالي بوزكري. (2021). دور الإدارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الجبائية-دراسة ميدانية بمركز الضرائب بتيسمسيلت. مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16(العدد 01).

13- حسين قانة، وتالية شني. (2021). الإدارة الالكترونية مفهوم جديد ومنهج معاصر في مجالا الإدارة. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 05(العدد 02).

14- حمزة بعلي، ومليكة عبد غرس. (2021). الإدارة الالكترونية ودورها في عصرنة القطاع المالي (دراسة حالة المديرية العامة للضرائب-نموذجا-). مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية(07).

15- خديجة شوشان، وخديجة إيمان عماروش. (2020). مظاهر رقمنة الخدمات المصرفية للبنوك الإسلامية في الجزائر في أعقاب جائحة كورونا -دراسة حالة بنك السلام-. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09(العدد 01).

16- رشيد عروبة، وناصر عبد الرضا. (2014). واقع الإدارة الالكترونية في المنظمات الخدمية وإمكانية تطبيقها (دراسة حالة مديرية بلدية البصرة). مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10(العدد 37).

17- مزي حموش، وسامية بوضياف. (2021). معوقات الإدارة الالكترونية وأثرها على جودة الخدمات الجبائية (دراسة ميدانية في عينة من الإدارات الجبائية الجزائرية). مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 24 (01).

18- سعاد جغام، محمد خالدي، ومحجوبة بن شهرة. (2022). أثر تطبيق الإدارة الالكترونية للموارد البشرية على جودة الخدمة العمومية (دراسة ميدانية بمصلحة البيومتري لمجموعة من البلديات). مجلة مجاميع المعرفة، 08(01).

19- صفاء تايه. (2019). دور الإدارة الالكترونية في تحسين كفاءة أداء النظام المصرفي (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية). مجلة آداب الكوفة، 01(40).

20- عبد الحق طاير، وآخرون. (2020). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية لحجمه، توزيعه القطاعي والجغرافي (1995 -2018). المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد (02) (العدد01).

21- عبد الحميد بوخاري. (2012). واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية. مجلة الباحث، المجلد 10(العدد 10).

22- عبد الرحمان علي الجيلاني. (2015). أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم. مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4(العدد 3(06)).

23- عبد الله كيبيش. (2020). الإدارة الالكترونية في المؤسسات الصحية الجزائرية بين الواقع والمأمول، دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية المتخصص الأم والطفل بالجلفة. مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد 05(العدد 02).

24- عبد المالك بضياف، وآمال براهمية. (2019). تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12(العدد 02).

25- علي طالم. (2017-2018). مطبوعة بعنوان: إدارة الاعمال الدولية. تيارت، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون.

26- علي غربي، و الأخضر رينوبة. (2016). اصلاح الخدمة العمومية من خلال الإدارة الالكترونية وآفاق ترشيدها. مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 03.

27- عيسى بوراوي، وعمار ميلودي. (2017). التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية (دراسة حالة الجمارك الجزائرية). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 04(08).

28- عيسى رحيمي، عادل قرقاد، ونصر الدين العايب. (2018). ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها. مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 01.

29- فاطمة الزهراء قباني، وعمار علوني. (2020). مناخ الأعمال في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد 04(العدد 08).

30- فاطمة محبوب. (2016). تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 32(العدد 02).

31- فضيلة بوطورة، ونوفل سمايلي. (2017). تقييم تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة (2005-2015) بين حقيقة التعديلات والإصلاحات التشريعية وواقع الإحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدول العربية. مجلة جديد الاقتصاد، جامعة العربي التبسي، المجلد 12(العدد 01).

32- كنزة بن ميلود، ومختار دويبي. (2022). رقمنة إدارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 07(02).

33- محمد بن عراب. (2014). تجربة الإدارة الالكترونية في الجزائر (بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة واشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي). مجلة العلوم الاجتماعية (العدد 19).

34- محمد توفيق شعيب، وحكيم وعيل. (2022). واقع الإدارة الالكترونية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22(العدد 02).

35- حمد حنافيف، وقويدر معيزي. (2018). التصويت الالكتروني كنموذج مقترح لتفعيل الإدارة الالكترونية في الجزائر. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات (العدد 13).

36- محمد قويدري، ووصاف سعيدي. (2003). مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للإقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 04(العدد 09).

37- محمد ميلودي. (2017). استراتيجية تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر (دراسة نظرية). مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 06(العدد 10).

38- مراد محبوب، وعبد اللطيف باري. (2018). استخدامات الإدارة الالكترونية بالمعاملات المصرفية في الجزائر. مجلة الحقوق والحريات (العدد 06).

39- مريم بوعمامة، وشهرزاد بوهدة. (2020). أثر استخدام الإدارة الالكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية (دراسة ميدانية بمؤسسة بريد الجزائر لولاية المدية). مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، 01(02).

40- مريم سياحن. (2022). متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر ودورها في تنشيط المناخ الاستثماري. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09(العدد 01).

41- مليكة بوضياف، وعبد الرحمان خالدي. (2022). التحول إلى الإدارة الالكترونية في ظل استراتيجية عصرنة قطاع العدالة في الجزائر. مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية (العدد 07).

42- مولود بلقاسمي. (2018). تجربة الإدارة الالكترونية في الجزائر: بين الأمية الالكترونية واشكالية التطبيق. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 02(العدد 04).

43- يمينة رندي، وعبد الله بن صالح. (2023). دراسة تحليلية لمؤشر سهولة أداء الأعمال ودوره في تقييم مناخ الأعمال في الجزائر. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 08(العدد 02).

❖ ***الملتقيات:***

1- كريمة سلطان، وخديجة عرقوب. (22-23 03, 2021). تطبيقات الإدارة الالكترونية في الجامعة الجزائرية. الملتقى الوطني الافتراضي: الإدارة الالكترونية في الجزائر: الواقع واشكالية التطبيق. سوق اهراس، جامعة محمد الشريف مساعديه.

2- مختار بكاري، ومحي الدين عبد القادر مغراوي. (03 07, 2021). تحديات المؤسسات الناشئة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر. الملتقى الوطني حول التنويع الاستثماري وأثره على استدامة التنمية في الجزائر. سيدي بلعباس، جامعة جيلالي ليابس.

3- مرزوق، آ. (2015). مقومات ومعوقات الاستثمار الحقيقي في الجزائر". الملتقى الوطني: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية ال م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع -والأفاق -والتجارب الناجحة. جامعة 08 ماي 1945، قالمة.

❖ ***النصوص القانونية:***

- **القوانين:**

1- القانون 01-09. (26 يوليو, 2009). المؤرخ في 34 شعبان عام 1430، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44.

2- القانون رقم 63 -277. (27 جويلية, 1963). المؤرخ في 07 ربيع الأول عام 1383 الموافق ل: 26 جويلية 1963. جريدة رسمية، العدد 53، صادرة في 2 أوت1963.

3- قانون رقم 12/12. (26 ديسمبر، 2012). المؤرخ في 12 صفر عام 1434 يتضمن هذا قانون المالية لسنة 2013، الجريدة الرسمية، العدد:72.

4- قانون رقم 90-10. (14 أفريل، 1990). يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، عدد 52، صادرة في 2003.

- الأوامر:

1- الأمر رقم 06-08. (15 جويلية, 2006). المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427، يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل: 20 أغسطس 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

2- أمر رقم 10-01. (26 أغسطس, 2010). مؤرخ في 16 رمضان عام 1431، يتضـــمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، العدد: 49.

- **المراسيم التشريعية:**

1- المرسوم التشريعي رقم 93-12. (05 أكتوبر, 1993). المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

ثانيا: المواقع الالكترونية.

1- التضخم. (2008). تاريخ الاسترداد 17 05, 2024، من موقع شبكة الجزيرة الاعلامية: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2008/1/31/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85

2- الخدمات الرقمية لتصريح ودفع الضرائب والرسوم عن بعد. (s.d.). Consulté le 05 04, 2024, sur المديرية العامة للضرائب : https://www.mfdgi.gov.dz/services-pro-ar/declaration-et-paiement-en-ligne-ar

3- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية. (1962-2020). قطاع التشغيل.

4- صندوق النقد العربي. (2012-2013). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

5- عبد المطلب عامر سامح. (19 04, 2024). إدارة الأعمال الدولية. تم الاسترداد من المرجع الالكتروني للمعلوماتية https://mail.almerja.com :

6- موقع منصة الدعائم البيداغوجية والتعليم عن بعد. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://elearning.univ-biskra.dz/moodle/

7- موقع منصة بروغرس. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://progres.mesrs.dz/.

8- (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 28 04, 2024، من موقع فضاء الأولياء: https://awlyaa.education.dz/

9- BARIDIWEB / BARIDIMOB. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من موقع بريد الجزائر : https://www.poste.dz/services/professional/baridimobweb

الملاحق

الملحق رقم (01): إذن بالطبع

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ... 27 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 182182024 والصادرة بتاريخ ..... 2017/04/13 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاقتصادية والتجارية قسم ..... العلوم التجارية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: مساهمة تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحسين صناع أداء الأحمال

بالاعتماد على مؤشر سهولة أداء الأحمال للبنك الدولي - دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2011-2022)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024/06/04.

توقيع المعني (ة)

Lmahaweg

الملحق رقم (02): إذن بالطبع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

بسكرة في:2024/06/03

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذة: جوامع لبيبة

الرتبـــــة: أستاذ محاضر أ

قسم الارتباط (اداريا) : العلوم التجارية

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر - **للطالب**:

1- لعسل محمد شرف الدين

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية و تجارة دولية
بعنوان: مساهمة تطبيق الإدارة الالكترونية في تحسين مناخ أداء الأعمال بالاعتماد على مؤشر سهولة أداء الأعمال للبنك الدولي

-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2011-2022)-

أرخص بطبع المذكرة المذكورة.

الأستاذ المشرف **رئيس القسم**